

تقرير بحثي

تعزير حقوق الضحايا وإعادة بناء مجتمعات عادلة

استراتيجيات محلية لتحقيق جبر الضرر
في إطار التنمية المستدامة

تشرين الثاني/نوفمبر 2023



صورة الغلاف: إحدى النساء من مجموعة الكانيلينغ وهي تغني للمطالبة بحبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في غامبيا خلال مهرجان من تنظيم المركز الدولي للعدالة الانتقالية للاحتفاء بالنساء ودورهن في عملية العدالة الانتقالية في البلد في مدينة باس في شهر كانون الأول/ديسمبر 2022. الكانيلينغ هُنَّ نساء مهمّشات اجتماعيًا في غامبيا، يلجأن إلى الموسيقى والأغنيات للتعبير عن رسائل السلام والمقاومة، والمطالبة باحترام حقوق الإنسان، وانتقاد أوجه الخلل والقصور في المجتمع. (لوم باسيانس/المركز الدولي للعدالة الانتقالية)

تقرير بحثي

تعزير حقوق الضحايا وإعادة بناء مجتمعات عادلة

استراتيجيات محلية لتحقيق جبر الضرر
في إطار التنمية المستدامة

تشرين الثاني/نوفمبر 2023

ICTJ

عدالة
حقيقة
كرامة

شكر وتقدير

يتوجّه المركز الدولي للعدالة الانتقالية بالشكر الجزيل إلى جميع الأفراد الذين شاركوا وقتهم وخبراتهم ووجهات نظرهم خلال إجراء الأبحاث في سياق إعداد هذه الدراسة، وبينهم الكثير من الناجين وأفراد أسرهم، ومجتمعهم، والصحافيين، والقضاة، والجهات الفاعلة في مجالي التنمية والمجتمع المدني. يستعرض هذا التقرير المساهمات والنتائج والتوصيات التي جمعت على مرّ سنتين في أربع دول، وهي كولومبيا وغامبيا وتونس وأوغندا. ونأمل أن يساهم هذا البحث مساهمةً مُجديةً في تعزيز وصول الضحايا إلى جبر الضرر وأن يقدّم أفكارًا وموارد مُلهمةً للمسؤولين عن تصميم سياسات جبر الضرر والتنمية أو تنفيذها، وذلك بغية معالجة الأضرار التي يُعانيها الناجون وأسرهم ومجتمعاتهم.

ونودّ أيضًا التّعبير عن امتناننا إلى شركائنا في غامبيا، وهم: منظمة الاهتمام بشؤون الشابات (Think Young Women)، والجمعية النسائية لتمكين الضحايا (Women's Association for Victims' Empowerment)، وأعضاء التحالف المعنيّ بجبر الضرر والنوع الاجتماعي (Coalition on Reparations and Gender)، وهم فانتاكا (Fantanka)، ومركز الضحايا (Victims Center)، والشبكة الأفريقية المناهضة للإعدام خارج القانون والإخفاء القسري (ANEKED)، ومنظمة وطننا صوتنا ((Our Nation Our Voice)).

وفي تونس، نخصّ بالشكر المنصّة التونسية للبدائل، وجمعية صوت حوّاء، ومنظمة المرأة العربية، والمنظمة الدولية للقيادات الشبابية، وحرّاك الكامور، والاتحاد العام التونسي للشغل، والمفوضين السابقين وموظفي هيئة الحقيقة والكرامة، والضاوي موسى (إذاعة تطاوين)، والمسؤولين الحكوميين الذين شاركوا الاستراتيجيات والخبرات، ومنهم مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة.

وفي أوغندا، نتوجّه بالشكر إلى كلّ من واتيه كي جين، وشبكة النساء للمناصرة (Women's Advocacy Network)، ومنظمة رؤية المرأة الذهبية (Golden Women's Vision Uganda)، ومشروع العدالة والمصالحة (Justice and Reconciliation Project)، ومنظمة نساء غولو للتنمية الاقتصادية والعولمة (Gulu Women's Economic Development and Globalisation)، وشبكة ضحايا الحرب والأطفال (War Victims and Children's Networking)، ومنظمة مشروع قانون اللاجئين (Refugee Law Project). ونشكر كذلك القادة الدينيين، وممثلي مؤسسة كير كوارو أتشولي (Ker Kwaro Acholi)، وأعضاء الحكومات المحلية، ومسؤولي التنمية الذين شاركوا الاستراتيجيات والخبرات.

ويعبّر المركز الدولي للعدالة الانتقالية عن امتنانه للدعم السخيّ من صندوق "ويلسبرينغ" الخيري (Wellspring Philanthropic Fund) لإجراء الأبحاث التي يستند إليها هذا التقرير.

المساهمون

هذا التقرير نتاجُ جهودٍ تعاونية بين المكاتب القطرية للمركز الدولي للعدالة الانتقالية في كلّ من غامبيا وأوغندا وتونس وكولومبيا ومقرّ المركز الرئيس في نيويورك. أمّا الأفراد المساهمون في هذا التقرير فهم: ديديه غباري وتوتي نيانغ من غامبيا؛ وماريان أكومو وسارة كاساندي ودانييلا دياز فيلاميل من أوغندا؛ وسلوى القنطري من تونس؛ وفيرونيكا هولكر وماريا كامبلا مورينو من كولومبيا؛ وروب كاراتزا وروجه دوتي وإيما ميريت-كونيو وكيلي مادل وإيلينا نوتون من نيويورك.

نبذة عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية

يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية، عابراً المجتمعات ومتخطياً الحدود، من أجل التصدي لأسباب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومعالجة عواقبها. فنحن نؤكد على كرامة الضحايا ونكافح الإفلات من العقاب ونعزز المؤسسات المتجاوبة في المجتمعات الخارجة في من أنظمة الحكم القمعية أو النزاعات المسلحة، وكذلك في المجتمعات الديمقراطية حيث لا تزال التظلمات والانتهاكات النظامية التاريخية تنتظر الحل. ويتطلع المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى عالم تحطم فيه المجتمعات حلقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وترسي أسس السلام والعدالة والإدماج. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.ictj.org/ar

المحتويات

1.....	المُلخَص تنفيذي
7.....	منهجية البحث وهيكلية التقرير
11.....	إرث الماضي من جبر الضرر والتنمية
11.....	إرث الماضي عائقاً أمام التنمية المستدامة
15.....	جبر الضرر عنصراً من عناصر التنمية المستدامة
23.....	استراتيجيات تفعيل برامج جبر الضرر
23.....	العمل الجماعي بين الضحايا والناجين والمجتمع المدني
26.....	التعاون المباشر مع الحكومة
29.....	المسارات المُكملة لجبر الضرر وسياسات التنمية المُتمحورة حول الضحايا
29.....	الدعم المباشر للضحايا والمجتمعات المتضررة
32.....	سياسات التنمية المراعية للضحايا
37.....	التحديات التشغيلية
37.....	البيانات
38.....	التنسيق
39.....	التمويل
40.....	الحيز المدني
43.....	المُحاسبة وجبر الضرر
43.....	الإجراءات القانونية التشاركية وسهولة المنال والذاعمة
45.....	عمليات المُحاسبة غير الرسمية
46.....	استرداد الأصول والمُحاسبة على الفساد والجرائم الاقتصادية
51.....	العقوبات التصالحية
55.....	أوجه التآزر بين الإصلاح وجبر الضرر
55.....	الإصلاحات الدستورية والمؤسسية
60.....	العدالة بين الجنسين والإصلاح
65.....	الخاتمة

الملخص التنفيذي

لكي تتمكن المجتمعات التي شهدت نزاعاً أو قمعاً عنيفاً من المضي قدماً، لا بد لها من معالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان الفادحة والواسعة النطاق، بما في ذلك الأضرار، والخسائر، وأشكال التهميش التي يتعرّض لها الضحايا والجماعات المتضررة. فيمكن لهذا الإرث أن يشكّل أو يفرض عراقيل ملحوظة وطويلة الأمد تحول دون تحقيق الرفاه الفردي والجماعي. وفي سياقات مشابهة، غالباً ما تتعامل المجتمعات مع هذا الإرث بواسطة مجموعة من تدابير العدالة الانتقالية التي تسعى إلى تحقيق التّكامل أو التّشابك بين أهداف الاعتراف بالضحايا وجبر الضرر والمُحاسبة والوقاية.

إنّ جبر ضرر ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تعويضاً عن الأذى الذي عانوه، يُشكّل واجباً يقع على عاتق الحكومات التي سببت هذه الانتهاكات أو فشلت في منعها! ويهدف جبر الضرر إلى الاعتراف بالضحايا، وجبر الأذى اللاحق بهم، والتأكيد على أنّهم أصحاب حقوق، والتخفيف من احتمال تكرار هذه الانتهاكات. ويمكن برامج جبر الضرر أن تقدّم الداعمين المادي والرمزيّ على المستويين الفردي وجماعي. هذا ويمكن تدابير العدالة التّكاملية، مثل المحاسبة الجنائية والإصلاح، أن تتضمن عناصر جابرة للضرر أيضاً.

إنّ تدابير العدالة الانتقالية، ومنها، مثلاً برامج جبر الضرر، من خلال استجابتها المباشرة للضرر اللاحق بالضحايا، إنّما تعمل على إحقاق الحق في الانتصاف المُكرّس في صكوك حقوق الإنسان الدولية. ولكن، نظراً إلى أثر هذا الضرر في الرفاه بشكل عام، يمكن اعتبار هذه التدابير عنصراً من عناصر التنمية المستدامة، الواردة في جدول الأعمال العالمي الرامي إلى تحسين رفاه الإنسان وإنشاء مجتمعات أكثر مساواة وسلاماً وعدلاً واشتمالاً. ويمكن للعدالة الانتقالية أن تساعد في تجاوز العقبات الماثلة أمام مسار التنمية، وذلك عبر تعزيز قدرة الأشخاص على التصرف، وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية، ومعالجة مسببات العنف والإقصاء الأساسية².

يتضمّن جدول أعمال التنمية المستدامة المتجدّد في أهداف التنمية المستدامة للعام 2015 نداءً عاماً من أجل العمل واعترافاً بأنّ كلّ دولة تواجه تحديات محدّدة. وقد اعترف، في معرض السياسات الدّولية، بأنّ تدابير العدالة الانتقالية قد تشكل آلية لمواءمة التنمية المستدامة مع السياقات المحليّة. ويوضّح جبر الضرر تحديداً، الذي يشكّل عنصراً أساسياً من عناصر العدالة الانتقالية، هذه المساهمة المحتملة توضحاً جلياً، ويمكن تصميم برامج جبر الضرر بطريقة تُعزّز مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لناحيّتي العمليات والنتائج.

1 انظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، "المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي"، قرار الجمعية العامة 16، A/RES/60/147 كانون الأول/ديسمبر 2005.
2 انظر المنشورات الأحدث: الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة +16، "نحو تغيير يركّز على الضحايا: دمج العدالة الانتقالية في السلام والتنمية المستدامين"، 2023؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية"، القرار A/HRC/51/23، 30 أيلول/سبتمبر 2022؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار، فابيان سالفبولي، أهداف التنمية المستدامة والعدالة الانتقالية: عدم ترك أي ضحية خلف الركب"، القرار 14، A/77/162، تموز/يوليو 2022؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية: تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، القرار 12، A/HRC/49/39، كانون الثاني/يناير 2022؛ الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة +16، "على أرض صلبة: بناء السلام والتنمية المستدامين في أعقاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"، 2019.

وبالرغم من ذلك، نادراً ما تضع حكومات الدول المتضررة من النزاع والقمع جبر الضرر أو العدالة التعويضية ضمن أولوياتها، في حين تفشل الحكومات التي تطبق تدابير جبر الضرر في اعتماد نهج تركز على الضحايا وتراعي اعتبارات النوع الاجتماعي أو في إدراج برامجها في عمليات تغيير أوسع نطاقاً، ما يعني عدم القضاء على مسببات التهميش والعنف والإيذاء الأساسية³. ومع أن السياسات الدولية قد أقرت بالدور الذي تضطلع به العدالة الانتقالية في التنمية، لم يُفصّل ذلك بعد إلى توفير دعم خارجي يعود بالمنفعة الكبرى على الجهات الفاعلة المحلية و يدفع جدول الأعمال الخاص بجبر الضرر قدماً.

تنظر هذه الدراسة في جهود الجهات الفاعلة المحلية واستراتيجياتها في شأن مناصرة برامج جبر الضرر والعدالة التعويضية والتأثير فيهما، وتسلط الدراسة الضوء، كذلك الأمر، على أوجه التآزر بين هذه المساعي وجهود التنمية المستدامة في أربعة سياقات، وهي غامبيا وأوغندا وتونس وكولومبيا. فلكل من هذه الدول ظروفها الخاصة، حيث تتفاوت في ما بينها تفاوتاً ملحوظاً في التقدم المحرز، والتحديات، والسياقين السياسي والمؤسسي العامين. ففي غامبيا، أعطت توصيات لجنة الحقيقة والتشريعات المتعلقة بجبر الضرر الضحايا أملاً في الحصول على جبر الضرر، لكنهم لا يزالون في انتظار تنفي برنامج وطني. وفي أوغندا، وضعت الحكومة الإطار القانوني والسياسي الخاص بجبر الضرر، لكن، لم يصدر أي تشريع أو آلية تسمح بتوفير جبر الضرر، وذلك بسبب الإرادة السياسية المتلكئة على المستوى الوطني. وفي تونس، أوصت لجنة تقصي الحقائق بتنفيذ برنامج لجبر الضرر، لكن الوضع السياسي والاقتصادي الحالي ينفي احتمال أن يتحقق ذلك في المستقبل القريب. وفي كولومبيا، تمت الاستفادة من التحديات التي اعترضت تنفيذ عملية جبر الضرر الإدارية، وذلك من خلال تصميم عقوبات تصالحية تشمل مشاريع جارية للضرر، على الرغم من عدم إقرارها بموجب قرار قضائي بعد.

من شأن المقارنة بين أهداف الجهات الفاعلة المحلية واستراتيجياتها في هذه السياقات الأربعة، أن تؤهل إلى استخلاص أفكار نيرة تُفيد العاملين في هذا المجال في تلك الدول وأخرى غيرها. وتتعلق تلك الأفكار بما يلي: الطرق المحددة التي يستطيع جبر الضرر من خلالها أن يساهم في تعزيز الرفاه والتنمية؛ والنهج المبتكرة والفعالة التي تضمن حصول الضحايا والجماعات على جبر الضرر والدعم؛ ودمج احتياجات الضحايا في صلب سياسات التنمية، التي يمكن أن توفر جبر الضرر عند تحديد أهدافها بوضوح؛ والعناصر التعويضية الكامنة في تدابير المحاسبة والإصلاح التكاملي التي تعالج الفساد والتهميش وتوفر مسارات تؤدي إلى الاعتراف بالضحايا وتعويضهم.

قد يتمحور التركيز في غامبيا حالياً على التنسيق بين المجتمع المدني والتعامل مع الحكومة؛ أما في أوغندا، فعلى تنظيم المبادرات على مستوى الجماعات بمشاركة الضحايا والناجين؛ وفي تونس، فعلى الحاجة إلى معالجة التهميش القائم على أساس المناطق والتمييز على أساس النوع الاجتماعي؛ وفي كولومبيا، فعلى مشاريع جبر الضرر الإداري والعقوبات التصالحية. ولكن النظر إلى هذه الاستراتيجيات ضمن إطار تعويضي وتنموي واسع النطاق، يُبين أنها استراتيجيات تكاملية من المرجح أن تتطور مع الوقت وأن تستفيد من الدروس التي توفرها تجارب بلدان أخرى. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أيضاً، كل بطريقة مختلفة، أن تضمن مساهمة العدالة التعويضية في التنمية، واضطلاعها بدور مهم في جعل التنمية أكثر اشتغالاً واستدامة. وعليه، تقدم هذه الدراسة مبادئ توجيهية عملية واعتبارات سياسية في شأن نهج تعزيز جبر الضرر الناجم من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كون جبر الضرر جزءاً لا يتجزأ من الجهود المجتمعية الأوسع نطاقاً الرامية إلى تحقيق التغيير الهادف وطويل الأمد.

3 انظر مثلاً: بابلو دو غريف، دليل جبر الضرر (The Handbook of Reparations) (أوكسفورد: منشورات جامعة أوكسفورد، 2006)؛ سارة كاساند وايفا كالوايت، "عناصر الجبر الأساسية: توفير الإغاثة المؤقتة للضحايا عبر المساعدة الإنمائية الهادفة" (Building Blocks for Reparations: Providing Interim Relief to Victims Through Targeted Development Assistance)، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2020؛ روبن كارانزا وكريستينا كوريا، وإيلينا نوتون، "أشكال العدالة: دليل إعداد استمارات طلب جبر الضرر وعمليات التسجيل الخاصة بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان" (Forms of Justice: A Guide to Designing Reparations Application Forms and Registration)، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2017؛ روبن كارانزا وكريستينا كوريا، وإيلينا نوتون، "أكثر من مجرد كلمات: الاعتذار كنوع من الجبر" (More than Words: Apologies as a Form of Reparations)، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2015.

النتائج

إرث الانتهاكات كعائق أمام التنمية المستدامة: إن إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (التي لا تقتصر على انتهاكات الحقوق السياسية والمدنية فحسب، بل تشمل أيضًا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) يعيق بشدة الرفاه والتنمية المستدامة على الصعيدين الفردي والجماعي. فعلى الصعيد الفردي، يعاني ضحايا الانتهاكات والناجون منها أضرارًا وخسائر جسدية ونفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية، في حين غالبًا ما تستهدف المجموعات والجماعات والمناطق بأشكال مختلفة من الدمار والتهميش والإقصاء وتعرض للتقسيم والتفكيك الاجتماعي والسياسي. أما على المستوى الهيكلي، فيمكن لسلسلة من دوافع العنف والإقصاء أو أسبابها الجذرية ومنها الفقر، وعدم المساواة، والأزمات الاقتصادية، والأنظمة الذكورية، والهجرة، وضيق الحيز المدني، والنقص في القدرات والنزاهة المؤسسية، وضالة عمليات الانتقال السياسي والهيكلية من حالات القمع أو النزاع، أن تفاقم أشكال الضرر آفة التعديد. وتفيد أسباب العنف والإقصاء الجذرية هذه نفسها الاستجابات المجتمعية لها، بما في ذلك جبر الضرر للمجموعات المتضررة والمهمشة. ومن شأن الإخفاق في إعادة النظر في نماذج التنمية التي فاقمت الفقر وانعدام المساواة، وسمحت بتفشي الفساد، وأسعلت فتيل النزاعات أو العنف السياسي من جهة، واستمرار هذه النماذج بلا حسيب أو رقيب حتى بعد إتمام عملية الانتقال من جهة أخرى، أن يجعل عود "عدم التكرار" صعبة المنال. وفي هذا الصدد، توضح أبحاث المركز الدولي للعدالة الانتقالية العالمية وجهوده الميدانية، بما في ذلك النقاشات الدائرة في ورش العمل التي أجريت في غامبيا وتونس وأوغندا وكولومبيا، أن إرث الانتهاكات الماضية الذي يعيق التنمية المستدامة يشمل سياسات التنمية الجائرة التي وضعها وطبقها الحكام المخلوعون أو السابقون.

الجبر كعنصر من عناصر التنمية المستدامة: يمكن لبرامج جبر الضرر أن تساعد في تذليل العقبات أمام تحقيق الرفاه والتنمية، وذلك من خلال اتخاذها أشكالًا عدة وتصميمها وتنفيذها بواسطة عمليات مختلفة. ويتضح ذلك من خلال الأولويات التي غالبًا ما يُعرب عنها الضحايا وتوردها لجان الحقيقة في توصياتها، وتحويلها الحكومات إلى برامج جبر ضرر إدارية تكون شاملة وتحولية قدر الإمكان. وفي حين أن التعويض غالبًا ما يشكل أولوية بالنسبة إلى الضحايا، فيمكن للجبر المادي أيضًا أن يتخذ أيًا من الأشكال التالية: خدمات الرعاية الصحية والطبية، والدعم النفسي-الاجتماعي والصحة النفسية، ودعم سبل العيش، وفرص العمل، والسكن، والأرض، والتعليم، والنقل العام. ويمكن أن يتمثل جبر الضرر الجماعي للجماعات والمناطق المتضررة في تشييد البنى التحتية وإعادة الإعمار، وبناء المستشفيات والعيادات، والمدارس، وتنفيذ البرامج البيئية، وغيرها من مشاريع التنمية المجتمعية. أما جبر الضرر الرمزي فيشمل الاعتذارات وتخليد الذكرى. ويمكن لبرامج جبر الضرر أن تساهم في صقل القدرة على التصرف وفي التمكين والتوعية بالحقوق، وذلك بقدر ما تكون هذه البرامج تشاركية واستشارية وسهلة المنال. فمن التحديات التي تواجه برامج جبر الضرر، قلة اشتغالها الجميع، والأهم من ذلك، عدم تنفيذها.

العمل الجماعي بين الضحايا والناجين والمجتمع المدني: يشكل العمل الجماعي استراتيجية أساسية للمناصرة في سبيل تفعيل برامج جبر الضرر التي تستجيب لاحتياجات الضحايا وتخفف من معوقات التنمية الناجمة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك في سياق جبر الضرر الضحايا والناجين أنفسهم والممثلين عنهم في المجموعات والشبكات الخاصة بالضحايا وغيرها من منظمات المجتمع المدني. ومن شأن العمل الجماعي الفاعل أن يشكل عنصرًا من عناصر التنمية المستدامة، نظرًا إلى دوره في صقل القدرة على التصرف والتمكين والاشتغال والتماسك الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، عندما تشكل التحالفات والائتلافات بين الجهات الفاعلة في مختلف مجالات المجتمع المدني، يُمكن للعمل الجماعي أن يزيد من أرجحية مساهمة برامج جبر الضرر في تغيير هياكل التهميش الدفينة.

التواصل المباشر مع الحكومة: في حين يشكل العمل الجماعي بين الضحايا والمجتمع المدني عنصرًا من عناصر التنمية المستدامة، غالبًا ما تشمل الاستراتيجيات الرامية إلى تفعيل برامج جبر الضرر التواصل المباشر مع المؤسسات الحكومية المعنية. وينطبق ذلك على استراتيجيات المناصرة، والضغط، وجمع صفوف الضحايا وأفراد الجماعات ومُتخذي القرارات، وحشد الضحايا وتدريبهم على الاضطلاع بدور قيادي في هذه

العملية، بالإضافة إلى توعية المشرعين وصانعي السياسات. ولا تقتصر الجهات المستهدفة بهذا العمل على الهيئات المسؤولة عن صياغة سياسات العدالة الانتقالية، مثل وزارة العدل، فحسب، بل تشمل أيضاً مجموعة من الوزارات والدوائر الأخرى المعنية بتوفير جبر ضرر شامل، ومنها وزارات المالية والرفاه والأرض والصحة والتعليم، والهيئات التشريعية، مثل مجالس النواب، ومجالس الحكومات المحلية، والمجالس الوطنية.

الدعم المباشر للضحايا والجماعات المتضررة: في السياقات التي لم تُنفذ فيها برامج جبر الضرر، وخصوصاً تلك التي لا يُتوقع تنفيذ برامج من هذا النوع فيها قريباً، يُمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تتدخل، فتعمل خارج إطار برنامج جبر الضرر على تقديم الدعم المباشر للضحايا والجماعات المتضررة عبر شتى الطرق، بما في ذلك المساعدة في مجالات التشافي الجماعي، وتتبع الأطفال (لم شمل الأطفال المولودين خلال الحرب بأسرة والدهم أو عشيرتهم)، والدعم المالي، وسبل العيش، والسكن، والأرض، والتعليم، والرعاية الطبية، والدعم النفسي-الاجتماعي، والتدريب على المهارات، والمساعدة القانونية، وإعادة الإدماج في المجتمع، وهي كلها مجالات لها تأثير مباشر على التنمية. وقد ثبت أن هذا النوع من الدعم يحظى بأهمية كبرى بالنسبة إلى مجموعات محددة تواجه عقبات اجتماعية، مثل الناشطين الشباب وأولئك الذين تعرضوا لعنف جنسي وقائم على النوع الاجتماعي والأطفال المولودين خلال الحرب. ونظرًا إلى أن مُنطلق هذا النوع من المبادرات هو المجتمع، حيث قد تسود النظم والآراء الذكورية، يُمكن أن تقتضي الحاجة بذل جهود توعوية لهذا المجتمع من أجل التخفيف من الوصمة اللصيقة بالصيقة بالمشاركة. وفي حين أن هذا النوع من الدعم يساعد في سد الفجوة التي يخلفها غياب برنامج جبر الضرر وبرامج التنمية غير الملائمة إلى حد ما، فهو لا يشمل اعتراف الدولة بالأخطاء المرتكبة، وبالتالي لا يحقق موجب جبر الضرر. وعلى الرغم من أن هذا الدعم يقدم دروساً قيمة لبرامج جبر الضرر المستقبلية، فهو، على عكسها، لا يعيد للضحايا كرامتهم أو يساعد في إعادة بناء علاقاتهم ضمن المجتمع.

سياسات التنمية المراعية للضحايا: تتمثل استراتيجيات أخرى يمكن تنفيذها خارج إطار برامج جبر الضرر في المناصرة في سبيل إقرار سياسات وبرامج تنموية تتوجه أكثر نحو تلبية احتياجات الضحايا والجماعات المتضررة على الصعيدين الوطني والمحلي. ففي أغلب الحالات، تشمل الأولويات التنموية التي تحددها الحكومة خلال المراحل الانتقالية إعادة بناء البنى التحتية وتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام، من دون معالجة وتذليل العراقيل المحددة التي تنجم من العنف والقمع وتمنع الضحايا والجماعات من التمتع بالرفاه. ومع ذلك، قد تبرز فرص لتحقيق التأزر بين هذين الهدفين، ومنها، على سبيل الذكر، خطط التنمية في مجالات معينة مثل الحد من الفقر، والأرض، والتعليم، والصحة التي من شأنها أن تيسر أو تعزز عناصر التفعيل والتأثير والاعتراف في برامج جبر الضرر. هذا ويُمكن البرامج التنموية أن تولي الضحايا والجماعات المتضررة الأولوية، فتلبي احتياجاتهم وربما توفر "مداميك" جبر الضرر في المستقبل. ويبدو أن جهود المناصرة من هذا النوع لا تستغل بما فيه الكفاية، لأن الضحايا والمجتمع المدني لا ينظرون إلى برامج التنمية من هذه الزاوية، بينما تتجاهل الحكومات في أغلب الأحيان الإمكانات التعويضية لهذه البرامج. ولكن، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن ذلك قد تسبب أيضاً في الخلط بين جبر الضرر والتنمية.

التحديات التشغيلية: في السياقات الصعبة التي تلي فترات النزاع العنيف والقمع، يواجه المجتمع المدني سلسلة من التحديات الكبرى التي تعيق توظيف جهوده في مجال المطالبة ببرامج جبر الضرر وصياغتها، وتقديم الدعم المباشر للضحايا، وتعزيز محورة السياسات التنموية حولهم. وتشمل تلك التحديات محدودية البيانات حول الضحايا والأضرار التي تكبدوها واحتياجاتهم، وهذا ما من شأنه أن يحد من فعالية جبر الضرر ونطاقه. ويشكل غياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني تحدياً آخر ناجماً من القدرات والخبرات المحدودة في مجال المشاركة المدنية، وخاصة إذا كانت المنظمات، المختلفة مجالاً وأهدافاً، تتنافس في ما بينها للحصول على الدعم والفرص. وقد يُفاقم غياب التنسيق بين مؤسسات الحكومة هذه المشكلة، مما يقلل أثر التواصل المباشر مع الحكومة. إضافة إلى ذلك، تواجه الجهات الفاعلة، وخصوصاً الشعبية منها، صعوبات في الحصول على التمويل نتيجة القدرات المحدودة، والمعوقات الإجرائية، وعدم تقاطع أولوياتها وأولويات الجهات المانحة. وأخيراً، غالباً ما يقوض كل من القيود والخوف من العمليات الانتقامية والتدخل الحكومي، الحيز المدني، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى إصلاحاتٍ أوسع نطاقاً.

المحاسبة وجبر الضرر: تشمل المحاسبة، في معناها الواسع، عنصرًا من عناصر جبر الضرر، وهذا ما يسمُح، إذا، ببناء روابط مباشرة بين عمليات العدالة الجنائية وجبر الضرر، ثم التنمية. فعندما تكون عمليات المحاسبة الجنائية تشاركية ويسهل الوصول إليها، إتمامًا لبرامج جبر الضرر، وذلك عبر صقل قدرة الضحايا والجماعات على التصرف وعبر إصدار أحكام قضائية تمنح الضحايا جبر الضرر على شكل تعويض عن فقدان الملكية أو الموارد الطبيعية على سبيل المثال، أو تفرض عقوبات تصالحية على الجناة. وفي إطار إجراءات العدالة الجنائية، يمكن أن تؤدي الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دورًا من خلال تقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي-الاجتماعي الذي يُعد مهمًا للغاية في حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وذلك بسبب الوصمة التي ترافق هذا النوع من العنف. أما على المستوى غير الرسمي، فيمكن لعمليات التوثيق وسرد القصص التي يقودها الضحايا أن تحسّن قدرتهم على التصرف وأن توفر موادّ قد تُستخدم في عمليات التحقيق الجنائية المحتملة في المستقبل. وفي بعض السياقات، الريفية منها تحديدًا، يتخذ عنصر الاعتراف وجبر الضرر في عمليات العدالة والمصالحة التقليدية شكل الحوار والعادات والتقاليد. وعلى الرغم من أنّ هذه العمليات قد تفرض بعض التحديات المرتبطة بالنوع الاجتماعي والشباب والنزاع المجتمعي، فإن مساهماتها المحتملة في مجالات عدّة، مثل إعادة دمج المحاربين السابقين والوصول إلى الأراضي، توضح ارتباطها الوثيق بعمليات التنمية. ويمكن لجهود المحاسبة الآيلة إلى معالجة الفساد والجرائم الاقتصادية أن تكون جابرة للضرر أيضًا، وذلك من خلال إمكانية تأمينها الأموال عبر استرجاع الأصول وفضح النظم الاقتصادية الإقصائية. لكن، فلما تُفضى هذه الجهود إلى منافع ملموسة على أرض الواقع، ويعود السبب في ذلك جزئيًا إلى أنّها لا تقتصرُ بعملية انتقال سياسي وتغيير نظامي كافية. وأخيرًا، تبيّن العقوبات المفروضة على الجناة في إطار نموذج العدالة التصالحية أنه يمكن الجمع بين الجزاء وجبر الضرر والتنمية، سواء على مستوى التصميم أو في الحالات المثلى، على مستوى الممارسة العملية أيضًا.

التأثر بين الإصلاح والجبر: من المرجح أن يكون الأثر التعويضي والتحويلي لجبر الضرر والعدالة التعويضية محدودًا إذا لم يتم إدراجهما ضمن إجراءات إصلاحية تمتد على نطاق أوسع وتُتبع إلى: منع تكرار الانتهاكات والتهميش، وتفكيك النظم الإقصائية والفاصلة، وبناء مجتمعات أكثر عدلاً واشتمالاً. وقد تشمل هذه الإجراءات الإصلاح الدستوري، الذي يمكن أن يضع أطراً قانونية وإدارية أكثر شمولاً؛ وإصلاح القطاع الأمني، الذي غالبًا ما يُعتبر عنصرًا رئيسًا للتنمية، كونه يحوي عناصر مهمة للمحاسبة وجبر الضرر؛ والإصلاح المؤسسي في مجموعة من القطاعات، ومنها النظم القضائية والرعاية الصحية والتعليم التي تؤثر بشكل ملحوظ في الوصول إلى العدالة والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن المهم كذلك عدم تجاهل العنصر العابر للحدود للنظم الإقصائية والمسببة، بما في ذلك دور المؤسسات المالية الدولية والحكومات المانحة في الحفاظ على نماذج التنمية الجائرة. وأخيرًا، تظهر الحاجة إلى إدراج جبر الضرر ضمن برنامج إصلاح أوسع نطاقًا في مجالي النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، ذلك أنّ أشكال العنف والتمييز والتهميش تتداخل في ما بينها وتستدعي تغييرًا على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي حين تُعد هذه المشاكل الهيكلية مُضنية، لجهة نطاقها وتعقيدها، تقدّم مجالات الإصلاح المحتمل المذكورة فرصًا قيّمة للجهات الفاعلة المحلية.

التوصيات السياسية

- الاعتراف بدور إرث الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات المرتبطة بالعنف والقمع ونماذج التنمية الجائرة، المتمثل في فرض عقبات أمام تحقيق الرفاه والتنمية المستدامة للأفراد والجماعات.
- اعتبار جبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك جبر ضرر الجماعات المتضررة من التهميش، آلية من شأنها تخطي العراقيل الماثلة أمام الرفاه والقدرة على التصرف والاشتغال وبالتالي، اعتباره جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة.
- دعم العمل الجماعي بين الضحايا والناجين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مختلف القطاعات لزيادة تأثيرهم في تصميم وتنفيذ برامج الدولة لجبر الضرر وفي معالجة الثغرات في التنسيق.
- تيسير الجهود للربط بين الضحايا والناجين والمجتمع المدني ومختلف الجهات الفاعلة الحكومية المعنية بتنفيذ برامج جبر الضرر الشامل، بما في ذلك زيادة التنسيق بين الجهات الفاعلة الحكومية نفسها.
- دعم مبادرات المجتمع المدني والمبادرات الشعبية التي توفر دعماً مباشراً للضحايا والجماعات المتضررة، وذلك خارج إطار برامج جبر الضرر الرسمية، وتسهيل الوصول إلى فرص التمويل.
- تعزيز سياسات وخطط التنمية التي تركز على الضحايا على المستويات المحلية والوطنية والدولية وتستجيب للاحتياجات والأولويات المحددة للضحايا والجماعات المتضررة، من دون الخلط بين جبر الضرر والتنمية.
- دعم آليات المحاسبة الجنائية التي تتكامل وبرامج جبر الضرر، وذلك عبر زيادة محوريتها حول الضحايا من خلال العمليات التشاركية والسهل الوصول إليها، وممارسات العدالة غير الرسمية والمصالحة، والجهود الرامية إلى معالجة الفساد والجرائم الاقتصادية واسترجاع الأصول والعقوبات التصالحية.
- تعزيز عمليات الإصلاح الأوسع نطاقاً التي تزيد أثر جبر الضرر عبر تفكيك النظم المسببة والإقصائية، وعناصرها العابرة للحدود ضمناً، وذلك بغية دعم الإصلاح الدستوري والمؤسستي ودفع العدالة والمساواة بين الجنسين قدماً.

منهجية البحث وهيكلية التقرير

تقوم هذه الدراسة على عناصرٍ مُستمدّة من برامج المركز الدولي للعدالة الانتقالية التي نُفذت خلال عامي 2022 و2023 في أربع دولٍ هي كولومبيا وغانمبيا وتونس وأوغندا. وفي حين تركّز الدراسة على الجهود التي بذلها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في سبيل دفع جدول أعمال جبر الضرر قدمًا في كلِّ سياقٍ على حدة على مدار سنةٍ محدّدة، فهي، أيضًا، تستندُ إلى سنواتٍ من العمل الفعّال الذي أنجزه المركز الدولي في كلِّ سياقٍ وأعدّه إعدادًا استراتيجيًا من أجل دعم جهود الضحايا الرامية إلى التأثير في برامج جبر الضرر لجعلها متمحورة حولهم ومراعية للنوع الاجتماعي. وتعمّم هذه الدراسة الممارسات الفضلى والدروس العملية المُستفادة من سنواتٍ من العمل التعاوني بين المركز الدولي للعدالة الانتقالية وشركائه في الميدان، وكذلك من سنواتٍ من عمل المركز على الأرض في هذا المجال في سبيل دفع جداول الأعمال المتعلقة بجبر الضرر قدمًا على مستوى عالميٍّ أكثر. وتهدف الدراسة إلى مساعدة الناشطين من مختلف البلدان في التعلّم من تجارب بعضهم بعضًا وتبادل النصائح العملية حول استراتيجيات المناصرة المتعلقة بجبر الضرر بعيدة المدى ومساعدة صانعي السياسات والعاملين في المجال في تحديد فرص تعزيز أوجه التآزر بين جبر الضرر والتنمية المستدامة والمُحاسبة ومسااعي الإصلاح المؤسّسي.

وُضع إطارٌ مفاهيميٌّ ومجموعة من الأسئلة البحثية للمشروع بأكمله، وذلك بُغية توجيه عملية استخلاص الدروس المُستفادة والممارسات الفضلى والأفكار المُبتصرة من مسار عمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع الجهات الفاعلة المحليّة، ثم جرت مُواءمة هذا الإطار وهذه الأسئلة مع الديناميات الخاصّة بكلِّ حالةٍ على حدة. ففي حين شهد كل من المجتمعات الأربعة انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان، ولا يزال ضحاياه وأفراد مجتمعه المدني يسعون إلى إحقاق العدالة، يختلف أحدها عن الآخر في نواحٍ عدّة، بما في ذلك طبيعة جداول أعمال جبر الضرر وسياقها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وبالتالي، تُبيّن أعمال شركاء المركز الدولي والأطراف المعنيّة المحليّة واستراتيجياتها أوجه شبه واختلافٍ جديرة بالاهتمام. ويظهر ذلك جليًا في هيكلية التقرير الذي يتناول بعض أقسامه الأساسية أو الفرعية سياقًا واحدًا أو سياقين، في حين تغطّي أقسامه الأخرى السياقات الأربعة كلّها. وحتى في الأقسام التي يقتصر نطاق النقاش فيها على سياقين، قد تكون الدروس المُستفادة منهما قابلة للتطبيق في سياقاتٍ أخرى، نظرًا إلى أنّ جداول الأعمال المتعلقة بجبر الضرر في كل دولة تتطوّر من مرحلةٍ إلى أخرى.

تستندُ الدراسة حول جهود جبر الضرر في غامبيا إلى: البحث المكتبي الذي أُخضعت له وثائق السياسات المعنيّة بجبر الضرر، والإطار القانوني الذي ينطبق على سياسات جبر الضرر والتنمية؛ ورسم الخرائط التي حدّدت الأطراف المعنيّة من جهات فاعلة حكوميّة وغير حكومية ومُنخذي القرارات؛ والدعم المباشر المُقدّم لمنظمتين من منظمات المجتمع المدني تنفّذان مشاريع رامية إلى تعزيز سُبل حصول الضحايا على جبر الضرر، وهما منظمة الاهتمام بشؤون الشابات (Think Young Women) والجمعية النسائية لتمكين الضحايا (Women's Association for Victims' Empowerment)؛ والمعلومات التي أفاد بها انتلاف أنشأه المركز الدولي للعدالة الانتقالية وضمّ منظماتٍ من المجتمع المدني ومنظماتٍ بقيادة ضحايا معنيّة بجبر الضرر وبالمسائل

الخاصة بالنوع الاجتماعي. وتستعرض الدراسة هذه نتائج منبثقة من نقاشات مجموعات التركيز التي نظّمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع ممثلين عن 20 مجموعة ضحايا ومنظمة مجتمع مدني يُؤوبون عن شريحة واسعة من الضحايا من المناطق الست الكبرى في البلاد، وهي: منطقة الساحل الغربي، ومنطقة أعلى النهر، ومنطقة أسفل النهر، ومنطقة النهر الوسطى ومنطقة الضفة الشمالية، ومنطقة بانجول الكبرى. وقد اختير المشاركون على أساس التزامهم بالمطالبة بالحق في جبر الضرر، وبالاستناد إلى المعارف والعلاقات والثقة التي بناها مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في غامبيا على مرّ السنين بفضل عمله مع المنظمات الشعبية خارج نطاق العاصمة. وقد وجهت مسار هذه النقاشات أسئلة مفتوحة وشبه مباشرة تُحوّل المشاركين التعبير عن أنفسهم بحرية مطلقة.

استُخلصت النتائج المتعلقة بأوغندا من البحث الميداني والمكتبي على حدّ سواء. فقد شكّل البحث المكتبي ركيزة متينة للعمل الميداني، وذلك للاحية تحديد الثغرات التي يمكن أن تسدّها عملية جمع البيانات. وقد شمل البحث المكتبي تقييماتٍ سبق أن أجراها المركز الدولي للعدالة الانتقالية. فمكتب المركز في أوغندا قد نفذ مشاريع بحثية مهمة كثيرة حول مختلف مجالات جبر الضرر، بما فيها جبر ضرر ضحايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، بالتعاون مع شبكة مناصرة المرأة والصندوق العالمي للناجين،¹ وكذلك جبر الضرر والتنمية.² وقد جمع البحث الميداني مدخلات أدلى بها الضحايا والأطراف المعنية خلال نقاشات مجموعات التركيز والمقابلات التي نُظمت في مدينة غولو ومقاطعة غولو، وفي معرض الدعم المباشر المُقدّم لثلاث منظمات من منظمات المجتمع المدني (هي شبكة مناصرة المرأة، وجمعية لدينا أمل (Waty Ki Gen) ومنظمة رؤية المرأة الذهبية) لتمكينها من تنفيذ مشاريع ترمي إلى تسهيل وصول الضحايا إلى جبر الضرر، وذلك بالاستناد إلى سنوات طويلة من الشراكة الاستراتيجية وبناء القدرات مع مجموعات الناجين في أوغندا.

أما النتائج المتعلقة بتونس فانبثقت من البحوث والاستشارات التي أُجريت مع الأطراف المعنية والشركاء المحليين عبر أربع ورش عمل نُظمت في حزيران/يونيو 2022، واستندت إلى عمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية الرائد في مجال استرداد الأصول، وحقوق المرأة، وجبر الضرر الجماعي في البلاد. وقد جمعت ورشة العمل الأولى التي نُظمت في تونس بالتعاون مع المنصة التونسية للبدائل، مجموعة من الخبراء وصانعي السياسات والناشطين في مجالي مكافحة الفساد واسترجاع الأصول، في حين ضمّت ورشنا العمل المُنعقدتان حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للضحايا النساء في سيدي بوزيد وقفصة مجموعة من الضحايا النساء، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية، وناشطين. وقد نُظمت ورشنا العمل بالتعاون مع جمعية "صوت حواء" والصحافية النسوية في إذاعة قفصة والأمنية العامة لمنظمة "المرأة الريفية" نهلة عكرمي، والمنظمة الدولية للقيادات الشبابية في قفصة. أما ورشة العمل الرابعة، فقد أُجريت في تطاوين، وبسرها المؤرخ الضاوي موسى، وركزت على مكافحة التهميش والفساد في تونس والفرص والتحديات الماثلة أمام المجتمع المحلي. وقد تضمّنت أنشطة المتابعة رصد التنفيذ المحتمل لبرنامج جبر الضرر الوطني والسياسات الجديدة التي تحكّم استرداد الأصول والتعويض.

وفي ما يتعلّق بكولومبيا، فقد استندت النتائج إلى رصيد سنين من جهود المركز الدولي للعدالة الانتقالية في دعم المجتمع المدني الكولومبي وتوفير الموازنة التقنيّة المُجدية للولاية القضائية الكولومبية الخاصة من أجل السلام وغيرها من المؤسسات الوطنية التي تعمل من أجل إحقاق العدالة للضحايا. وقد تمحور معظم هذا العمل حول تحليل مقارنة العدالة التصالحية لهذه الولاية القضائية الخاصة وإمدادها بالموازنة التقنيّة اللازم. وخلال العام 2022، يسرّ المركز الدولي للعدالة الانتقالية عدداً من ورش العمل مع قضاة وضحايا وجنّاتٍ لتهبنتهم لجلسات الاستماع العلنية المُنعقدة في قضيتين هما: القضية الجماعية رقم 1 المتعلقة باحتجاز الرهائن على أيدي القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي (فارك)، والقضية الجماعية رقم 3 المتعلقة بعمليات قتل المدنيين التي يُصوّرُها مسؤولو الدولة، بشكلٍ غير قانوني، على أنها وفيات واقعة أثناء القتال. ففي القضية الجماعية

1 وقد أثمر هذا التعاون تقويماً مشتركاً بين المركز الدولي للعدالة الانتقالية وشبكة مناصرة المرأة عنوانه "لا نحيا بالوعود وحدها: دراسة أوغندا حول فرص جبر الضرر للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات" (We Cannot Survive on Promises Alone: Uganda Study on Opportunities for Reparations for Survivors of Conflict-Related Sexual Violence) 2022
2 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "مداميك جبر الضرر: توفير الإغاثة المؤقتة للضحايا عبر المساعدة الإنمائية المُوجّهة" (Building Blocks for Reparations: Providing Interim Relief to Victims Through Targeted Development Assistance) 2020.

رقم 1، اتخذ دعم المركز الدولي للعدالة الانتقالية شكلاً جلسات الدعم النفسي-الاجتماعي الفردية المنعقدة مع 29 ضحية؛ و4 ورش عمل تحضيرية منظمة مع أعضاء سابقين في أمانة سرّ قوات "فارك" المتهمين باحتجاز الرهائن؛ و3 لقاءات تصالحية بين الضحايا والجناة. هذا وتابع المركز الدولي للعدالة الانتقالية القرارات الصادرة عن الولاية القضائية الكولومبية الخاصة من أجل السلام في شأن العقوبات التصالحية، فتولى تحليل كيفية تفعيل التدابير الجارية للضرر، وصياغتها ضمن برامج جبر الضرر الصادرة عن وحدة الضحايا، وكذلك كيفية مواكبتها مع مبادرات التنمية الأخرى في إطار اتفاقية كولومبيا النهائية لإنهاء النزاع المسلح وبناء سلام مستقر ودائم (اتفاقية السلام النهائية) التي وقعت الحكومة وقوات "فارك" في العام 2016.

وتستند نهج الدراسة وتحليلها إلى العمل واسع النطاق والمؤثر الذي أنجزه المركز الدولي للعدالة الانتقالية سابقاً ويُجزه حالياً في شأن الدور المحتمل الذي قد تؤديه برامج التنمية في توفير الإغاثة المؤقتة للضحايا؛ وسدّ الحاجة إلى جبر الضرر الشامل لجميع ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والمراعي لنوعهم الاجتماعي؛ وإدراج المحاسبة على أعمال الفساد في إطار العدالة الانتقالية؛ والأخذ في الحسبان تجارب النساء ضحايا التمييز والإقصاء والعنف؛ وكذلك دور العدالة التصالحية في عمليات المحاسبة الجنائية؛ ومساهمة العدالة التصالحية في الوقاية من وقوع الانتهاكات.³

3 انظر كاساند وكالوايت، "مداميك جبر الضرر" (Building Blocks for Reparations)؛ أكومو، وكاساند، وأكان؛ وأموني، "لا نحيا بالوعود وحدها" (We Cannot Survive on Promises Alone)؛ غيبيري ومانيه، "مُنتشَبون بنوعنا الاجتماعي" (Stubborn for Our Gender)؛ كارانزا، "الحقيقة والمساءلة واسترداد الأموال المنهوبة: كيف يمكن للعدالة الانتقالية مكافحة الفساد" (Truth, Accountability and Asset Recovery: How Transitional Justice Can Fight Corruption)؛ تقرير المؤتمر، 2020؛ غراي، "من يسمع صوتي اليوم؟" (Who Hears My Voice Today?)؛ روكاتيلو وروخاس، "مقاربة مختلطة لمعالجة الجرائم الدولية: تدابير العدالة الجزائية والتصالحية من تنفيذ الولاية القضائية الكولومبية الخاصة من أجل السلام" (A Mixed Approach to International Crimes: The Retributive and Restorative Justice Procedures of Colombia)؛ سييلو ليناريس، "وضع جدول أعمال للسلام المستدام: العدالة الانتقالية والوقاية في كولومبيا" (Special Jurisdiction for Peace)؛ 2020؛ سييلو ليناريس، "وضع جدول أعمال للسلام المستدام: العدالة الانتقالية والوقاية في كولومبيا" (Setting an Agenda for Sustainable Peace: Transitional Justice and Prevention in Colombia)؛ 2021.

إرث الماضي من جبر الضرر والتنمية

إرث الماضي عائقاً أمام التنمية المستدامة

يشكل إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سلسلة من العوائق الجلية والكبيرة التي تحول دون تحقيق الرفاه والتنمية المستدامة على الصعيدين الفردي والجماعي. فعلى مستوى الفرد، يعاني ضحايا الانتهاكات والناجون منها أضراراً وخسائر جسدية ونفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية كثيرة. وعادة ما تستهدف المجموعات والجماعات والمناطق بأشكال مختلفة من التدمير والتهميش والإقصاء وتشهد انقساماً وتفكيكاً اجتماعياً وسياسياً على حد سواء. أما على مستوى هيكلي أكثر، فمن شأن مجموعة من العوامل أو مسببات العنف والإقصاء الجذرية أن تفاقم أشكال الضرر هذه وأن تقيد الاستجابات المجتمعية لها. ومن جملة هذه الأضرار، الفقر، وعدم المساواة، والأزمات الاقتصادية، والأنظمة الذكورية، والهجرة، وضيق الحيز المدني، والنقص في القدرات والنزاهة المؤسسية، وضالة عمليات الانتقال السياسية والهيكلية. هذا ويمكن إرث الاعتداءات ومسبباتها أن توجع دوامات العنف والإهمال، مما يعني أن كسر تلك الدوامات يستدعي معالجة كل من إرث الاعتداءات وهيكلية التنمية على حد سواء.

ظلت غامبيا تحت حكم يحيى جامع الاستبدادي مدة 22 سنة (2016-1994). فقتل آنذاك الاعتقال التعسفي، والاحتجاز غير المشروع، والقتل، والإخفاء القسري، وعمل السخرة، والتعذيب، والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، في ظل إفلات الجناة من العقاب، وتعرض الكثير من الضحايا لانتهاكات عديدة. ولا تزال العواقب الكثيرة والوخيمة المترتبة عن تلك الانتهاكات جسدياً ونفسياً واجتماعياً واقتصادياً تؤثر سلماً في حيوات الضحايا وأسرهم اليومية. وقد تحدث الضحايا عن تحديات دائمة تعترض وصولهم إلى الرعاية الصحية لمعالجة الحالات المزمنة والإصابات الناجمة من الانتهاكات، كما تحدثوا عن صعوبات في إعادة الاندماج في المجتمع. فالضحايا الذين نجوا من محاولات القتل أو التعذيب، وسوء المعاملة الذريع في مراكز الاحتجاز، والاعتداءات الجسيمة والصارخة المرتكبة على يد الديكتاتور – مثل فرض علاجات غير علمية لفيروس نقص المناعة البشرية ونقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وإساءة معاملة الأشخاص المتهمين بممارسة الشعوذة والمعاقبين عليها – لا يزالون يعانون من مشكلات صحية جسدية ونفسية ومن غياب الخدمات الاجتماعية الكفيلة بمعالجتها. هذا وفقد الكثير من الضحايا وظائفهم و/أو يصارعون من أجل الحصول على وظيفة ثابتة، نتيجة تلك الانتهاكات. كذلك، فإن أسراً كثيرة بالكاد تستطيع أن تلبي احتياجاتها اليومية بعد فقدان معيبلها أو دخلها بسبب تعرض المعيل للقتل أو للإخفاء القسري أو للحرمان من سُبل العيش، وأصبح الفقر بالنسبة لتلك الأسر واقعاً معاشاً، ولا يستطيع سوى القليل منها تلبية احتياجاتها الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية الضرورية.⁴

4 ديبويه غبيري وميمونة مانيه، "متمسكون بنوعنا الاجتماعي: دراسة غامبيا حول فرص جبر الضرر لضحايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والناجين منه"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية والصندوق العالمي للناجين، 2022.

في الوقت عينه، أضعفَ حكم جامع القمعيّ مؤسسات الدولة وعطلَ وظائفها. أما القطاع الأمني، الذي لا يزال يحتاج إلى إصلاح، فكانَ ينفذُ أوامر جامع، مما أوجدَ بيئةَ خطيرة تُهددُ الأصوات الناقدة (أو التي تُعتبر ناقدة)، لا سيّما تلك الصادرة من المعارضين السياسيين، والنشطين في المجتمع المدني، ومجال حقوق الإنسان، والإعلاميين. وقد أدى إحكامُ جامع السيطرة على القطاع العام إلى إفقار الكثير من المجتمعات وحرمانها من حقوقها، وإلى حدٍ انقاعها من الخدمات والموارد. واستشرى، كذلك، الفساد في خلال حكم جامع. وبحسب لجنة التحقيق في الأنشطة المالية للهيئات والشركات والدوائر العامة المرتبطة بتعاملاتها مع الرئيس السابق يحيى ع.ج.ج. جامع والشؤون المتصلة بها (المعروفة باسم لجنة جانه، تيمناً برئيسها سوراهااتا بي إس جانه) التي شكلت بعد سقوط الحكم الدكتاتوري، فإنّ مئات ملايين الدولارات من الأموال والأصول العامة "هدرها واختلسها وحولها الرئيس السابق جامع بشكل مباشر".⁵

أما في أوغندا، فقد كانَ للنزاع المسلح الذي دار عقوداً طويلاً بين الحكومة وجيش الرب للمقاومة في شمال البلد، وانتهى في العام 2006، بالغ الأثر في سكان المنطقة الذين تعرّضوا لأشكال عدّة من جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، منها التهجير القسري، والنهب، وسرقة الممتلكات وتدميرها، والخطف، والتجنيد القسري، والاسترقاق، والتزويج القسري، والعنف الجنسي، والإيذاء النفسي، والتشويه، والقتل، والتعذيب، والمعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية. ونجم من هذه الانتهاكات تبعات اجتماعية واقتصادية طويلة الأمد توارثها الضحايا من جيل إلى آخر خلال فترة ما بعد النزاع، مما أضرّ في أوجه عدّة من حياتهم وأضرّ بقدرتهم على التحرك، وبكسبهم العيش، وتعلمهم، وصحتهم الجسدية والنفسية، ومهاراتهم الاجتماعية، وثقتهم بأنفسهم، وعلاقاتهم الشخصية، علماً أنّ الأثر هذا يختلف بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات.

وبحسب دراسة صادرة من التحالف البحثي حول سُبل العيش الآمنة (Secure Livelihoods Research Consortium)، فإنّ الأسر التي تضمّ أفراداً عانوا من جرائم حرب هي أكثر عرضة لتدهور وضعها الاقتصادي ولقلة الانتفاع من الخدمات الأساسية من الأسر التي لم يشهد أيّ من أفرادها جرائم حرب.⁶ وقد فاقم ذلك سوءاً تفكك الشبكات الاجتماعية نتيجة الحرب وتبعاتها، مما جعل خيارات الدعم شحيحة جداً أمام الأوغنديين الذين لطالما اعتمدوا على الشبكات الاجتماعية غير الرسمية لتلقي الدعم، في ظلّ ضالة سُبل العيش ونظم الحماية الاجتماعية التي تُوفّرها الدولة. وقد عانى الضحايا أضراراً نفسية شديدة تتعلق، على سبيل الذكر لا الحصر، بوقف التخطيط للحياة، والضرر المتناقل بين الأجيال، والصدمة، وفقدان الذاكرة، والمويل الانتحارية، والذكريات المؤلمة، والقلق، والكآبة، وفقدان القدرة الإنتاجية، والحرمان من النوم.

وفي شمال أوغندا، قضى النزاع المطول قضاءً تاماً على النسيج الاجتماعي والبنية التحتية العامة، بما فيها المدارس، والمرافق الصحية، والطرق، وكبّد سكان المناطق المتضررة خسائر مادية فادحة. وعلى الرّغم من أنّ المنطقة قد شهدت سلاماً نسبياً وتطوّرات ملحوظة في اقتصادها وبنيتها التحتية منذ العام 2006، فهي لا تزال إحدى أشد المناطق فقراً في البلد، حيث يتدنّى فيها الناتج المحلي الإجمالي ويرتفع معدّل البطالة، ممّا أثر بلبغ الأثر في ضحايا النزاع والشباب والفئات عديمة المهارات.⁷ ويشير المسح الوطني للأسر ومؤشر الفقر إلى أنّ المناطق المتضررة من الحرب في شمال أوغندا لا تزال متخلّفة عن بقية البلد في أغلب مؤشرات النمو والتنمية الكبرى، وذلك بسبب الصدمة غير المُعالجة، وفقدان سُبل العيش والملكية، والإعاقة طويلة الأمد.⁸

5 تُصنّف مبالغ الأموال والأصول التي سرقها جامع أنواعاً في تقرير اللجنة النهائي. وتتراوح تقديراتها بين 362 مليون ومليار دولار أمريكي. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في المنشورات التالية: وزارة العدل في غامبيا، "الورقة البيضاء لحكومة غامبيا في شأن تقرير لجنة التحقيق في الأنشطة المالية للهيئات والشركات والدوائر العامة المرتبطة بتعاملاتها مع الرئيس السابق يحيى ع.ج.ج. جامع والشؤون المتصلة بها" (The Gambia) Bodies of Public Inquiries into the Financial Activities of Public Bodies, Enterprises and Offices as Regards their Dealings with Former President Yahya A.J.J. Jammeh and Connected Matters)، 13 أيلول/سبتمبر 2019، www.moj.gm/downloads؛ مصطفى ك. داربو، "غامبيا: توزيع ثروة جامع على الضحايا" (Gambia: Matters of Public Inquiries into the Financial Activities of Public Bodies, Enterprises and Offices as Regards their Dealings with Former President Yahya A.J.J. Jammeh and Connected Matters)، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ لامين جاهاتيه، "رئيس غامبيا السابق يحيى جامع سرق 362 مليون دولار على الأقل" (Gambia Ex-President Jammeh Stole at Least \$362 Million)، رويترز، 29 آذار/مارس 2019. 6 دان ماكسويل، ديان مازورانا، مايكل واغنز، ورايشل سلايتر، "سبل العيش والنزاع والتعافي: النتائج الصادرة من التحالف البحثي حول سبل العيش الآمنة" (Livelihoods, Conflict and Recovery: Findings from the Secure Livelihoods Research Consortium)، معهد التنمية الخارجية (ODI)، 2017.

7 مكتب الإحصاءات الأوغندي واتحاد التدريب العالمي (International Coaching Federation)، "المسح الديموغرافي والصحي في أوغندا لعام 2016" (Uganda Demographic and Health Survey 2016)، 2018، <https://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR333/FR333.pdf>.

8 مكتب الإحصاءات الأوغندي، "مسح الأسر الوطني في أوغندا لعامي 2019-2020" (2019-2020 (UNHS) Uganda National Household Survey)، 2021، www.ubos.org/wp-content/uploads/publications/09_2021Uganda-National-Survey-Report-2019-2020.pdf، 108-110.

في تونس، وبعد عقود من الحكم الديكتاتوري الفاسد، وانتهاكات حقوق الإنسان، والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي أدت إلى ارتفاع نسب البطالة والفقر والتهميش بشكل فادح، انفجر الوضع في العام 2011 واندلعت ثورة "الربيع العربي" الأولى في المنطقة. إذ انطلق الشعب التونسي، على امتداد البلاد، يُردّد شعار "العمل والحرية والكرامة" في مظاهرات حاشدة أرغمت الديكتاتور زين العابدين بن علي على الفرار من البلد. فخلال الحكم الديكتاتوري الذي تعاقب عليه الرئيسان السابقان الحبيب بورقيبة وبن علي، قاسى بعض الضحايا، ومنهم مناصرُو الحزب الإسلامي وناشطون بيساريون، ضروباً كثيرة من القمع السياسي، بما في ذلك الاغتيال، والاحتجاز، والتعذيب، والإقصاء من الوظيفة العامة، وحرمان الحق في الحصول على التعليم العام، والتحرش الجنسي، والخضوع لمراقبة الشرطة، والنفي القسري. ومنذ العام 2011، ساهمت الجمعيات المعنية بشؤون الضحايا النساء في توثيق انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي وقعت النساء ضحيتها، بشكل مباشر أم غير مباشر على السواء، واستهدفتهن بسبب صلاتهن الشخصية والسياسية والدينية بالآخرين. وقد جُمعت وثائق الانتهاكات هذه من الشهادات التي أدلت بها النساء خلال أنشطة المجتمع المدني وجلسات الاستماع العلنية التي عقدتها هيئة الحقيقة والكرامة التونسية.⁹

اعتُبرت النساء التونسيات المتدينات اللواتي يرتدين الحجاب معارضاتٍ للأنظمة العلمانية في تونس، بغضّ النظر عن نشاطهن السياسي. وكان أقرباء المعتقلين السياسيين يخضعون يومياً لنظام تدقيق (اسمه باللغة الفرنسية pointage) يُجبرهم على التّواصل كل يوم مع الشرطة وعلى قطع مسافات طويلة لتوصيل المستلزمات لأقربائهم المعتقلين. ونتيجة لهذه الانتهاكات، تعذّر على أجيال كاملة من النساء إكمال دراستهن أو العمل أو حتى كسب أجر لائق يسمح لهنّ بالعيش بكرامة ويمكنهنّ من ممارسة مواطنيتهنّ. وغالباً ما كان الاحتجاز السياسي لأقرباء الرجال يؤدي إلى تفكك الأسر وشبكات الدعم المجتمعي.¹⁰ وقد واجه المعتقلون السياسيون السابقون صعوبة في العودة إلى حياتهم الطبيعية وفي تأمين سُبل عيشهم بعد إطلاق سراحهم بسبب البيئة الاجتماعية المعادية لهم والآثار الجسدية للتّعذيب.¹¹

وفي تونس، أدى كلُّ من استخراج فرنسا للموارد في مرحلة ما بعد الاستعمار، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والفساد المستشري تحت حكم بن علي الديكتاتوري، إلى تفاقم انعدام المساواة وتهميش المناطق الداخلية التي اعتبرتها هيئة الحقيقة والكرامة "مناطق ضحية". وخلصت الهيئة إلى أنّ تلك هي الأسباب الجذرية لتخلف النمو في بعض المناطق، لا سيما المناطق الداخلية الجنوبية التي تسجّل أعلى معدلات الأمية، ووفيات الأمهات، والبطالة، ويقف فيها عدد الأطباء وأسرة المستشفيات بالنسبة إلى عدد السكان.¹² وضعت الهيئة مؤشرات لتصنيف المناطق الضحية، مثل قياس مدى الوصول إلى الخدمات والحقوق الأساسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وسُبل العيش والمستوى المعيشي اللائق.¹³ وتلقت الهيئة 220 طلباً من مناطق وتجمعات أخرى للاعتراف بها ضحية التهميش والإقصاء ولتلقاها جبر الضرر.¹⁴

وبحسب الطلبات المقدّمة إلى هيئة الحقيقة والكرامة وتصريحات أفراد الأسر وقادة المجتمع الذين شاركوا في سلسلة من المناقشات التي نظمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في المنطقة، تشكل محافظة تطاوين في الجنوب مثلاً واضحاً عن منطقة أهملتها الديكتاتورية عمداً وتأثرت سلبيّاً بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية

وفقاً لمسح الأسر الوطني في أوغندا لعامي 2016-2017، بلغت نسبة الفقر في الشمال 33%، أي أكثر من المتوسط الوطني الذي يبلغ 21.7%. مكتب الإحصاءات الأوغندي، "تقرير مسح الأسر الوطني في أوغندا لعامي 2016-2017"، 2018، 15، www.ubos.org/wp-content/uploads/publications/03_20182016_UNHS_FINAL_REPORT.pdf. انظر أيضاً جمهورية أوغندا، "تقرير دولة أوغندا عن السكان للعام 2018" <http://npcsec.go.ug/wp-content/uploads/2013/06/SUPRE-2018.pdf>، 33-34، 2018، (State of Uganda Population Report 2018) و هيئة الحقيقة والكرامة، "جلسات الاستماع العلنية للضحايا" (Auditions Publiques des Victims)، 10 آذار/مارس 2017، www.youtube.com/watch?v=XeeKo8RDGtU&t=790s.

10 دوريس غراي، "من يسمع صوتي اليوم؟: النساء الضحايا غير المباشرات في تونس" (Who Hears My Voice Today?: Indirect Women) *Victims in Tunisia*، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2018، 6.

11 درة محفوظ دراوي، "تأثير انتهاكات حقوق الإنسان على حياة الضحايا الزوجية" (L'impact des violations des droits humains sur la vie de couples des victimes)، هيئة الحقيقة والكرامة، 2018.

12 هيئة الحقيقة والكرامة، "التقرير الختامي الشامل، الملخص التنفيذي"، 2019، 402-403، https://truthcommissions.humanities.mcmaster.ca/wp-content/uploads/2020/11/Tunisia-Truth-and-Dignity-Commission-Report_executive_summary_report.pdf

13 المرجع نفسه، 444.

14 المرجع نفسه.

النيولبيرالية في تونس التي نفذها كل من بورقيبة وبن علي. وبعدّ تهميش تطاوين تهميشاً تاريخياً واستراتيجياً في الوقت نفسه، ذلك أنه هدف إلى معاقبة سكان المنطقة على خياراتهم السياسية في عهد بن علي.¹⁵

أما جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) فقد أدت إلى تدهور الأزمة الاقتصادية التي رزحت تحتها تونس في مرحلة ما بعد الحكم الديكتاتوري، وفاقت وطأة عواقب التهميش في البلد، كما فاقمتها في سياقات أخرى حول العالم. ولا تزال الأزمة الاقتصادية تزيد حياة عموم التونسيين والتونسيات صعوبة، لا سيما الأسر والمناطق التي استهدفتها السياسات الاقتصادية الديكتاتورية مباشرة أو التي تأثرت بها سلباً. وقد أدى ذلك للأسف إلى تجدد الجدل حول المنفعة الاقتصادية المحصلة من تنفيذ برنامج جبر ضرر، لا سيما إن كان يستهدف مستفيدين أفراداً بدل منهم جماعات.

في كولومبيا، أدى النزاع الداخلي المسلح الذي دام عقوداً من الزمن، وانخرطت فيه عصابات والقوات الحكومية ومجموعات شبه عسكرية، إلى عمليات لا تعد ولا تحصى من القتل والإخفاء القسري والخطف والتجنيد بحق القصر (1964-2016). وكانت نتيجة ذلك أن حوت كولومبيا واحداً من أكبر تجمعات النازحين داخلياً في العالم، حيث يبلغ عددهم نحو 8.5 ملايين نسمة.¹⁶ وقد ساهمت عوامل عدة في تأجيج النزاع، بما في ذلك القضايا الزراعية مثل استئثار نسبة صغيرة من السكان بملكية الأراضي والإتجار بالمخدرات وغيره من الاقتصادات غير المشروعة، بالإضافة إلى ضالة المشاركة السياسية وغياب الدولة وانعدام الخدمات في المناطق الأكثر تضرراً بالعنف.

وأرعى النزاع المسلح طويل الأمد آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بالغة على حيوات الضحايا. وكان من شأن بطء استجابة الدولة لهذه الظروف الناجم من عدم كفاية القدرات المؤسسية ومن كثرة العقبات البيروقراطية، أن أدى إلى تراجع ثقة الضحايا بالدولة تراجعاً كبيراً. كذلك، فاقم تواصل النزاع أوجه عدم المساواة وتخلف النمو في المجتمعات المهمشة، الريفية في أغلبها. لذا، تحتل كولومبيا اليوم مرتبة بين أكثر بلدان العالم ظلماً في توزيع الأراضي،¹⁷ ولا يزال الفقر يمسُّ الفئات المستضعفة أكثر من سواها، لا سيما منها الشباب والنساء والفتيات والسكان الأصليين الذين يُشكلون أكثر من نصف الضحايا المسجلين في السجل الوطني للضحايا والبالغ عددهم أكثر من 9.5 ملايين شخص. وفي العام 2021، كانت نسبة 50.1 في المئة من الضحايا تعيش في فقر، وهي نسبة تفوق المتوسط الوطني بنحو 11 نقطة مئوية.¹⁸

بغية معالجة هذا الوضع، وضع اتفاق السلام المُبرم في العام 2016 خططاً تنموية ذات تركيز إقليمي، لتُنَفَّذ في نطاق البلديات الأكثر تضرراً بالعنف المسلح والاقتصادات غير المشروعة حيث ترتفع معدلات الفقر. ولعل ما يجزمُ الارتباط الوثيق بين هذه العوامل هو أن نسبة 53 في المئة من الجرائم المرتكبة خلال النزاع الداخلي وقعت في المناطق التي استهدفتها خطط التنمية، وأنَّ الفقر المالي يمسُّ نحو 77.8 في المئة من سكان هذه البلديات.¹⁹ وقد حظي اتفاق السلام لعام 2016 بإشادة واسعة لتضمّنه هذه التدابير وغيرها من التدابير التي تهدف إلى حل أسباب النزاع المسلح الهيكلية. ومع ذلك، فقد تعرّض تنفيذ الكثير من الإصلاحات المقررة بسبب قيود فرضتها السياسة أو الميزانية. وقد ظهرت في الآونة الأخيرة حالات فساد تتعلق بتوزيع الأموال المطلوبة عاجلاً لمشاريع التنمية.

وكان من شأن أوجه القصور هذه أن ساهمت في استمرار أعمال العنف في البلاد، لا سيما على يد الجماعات التي تحركها الاقتصادات غير المشروعة أو التي تلجأ إليها لتمويل التمرد المسلح. وقد ساهم تخلف التنمية في تأجيج هذا الوضع، فالجهات المسلحة تتقاتل على السيطرة الإقليمية والاجتماعية، وغالباً ما يكون ذلك من خلال تأمين الخدمات الاجتماعية التي فشلت الدولة في تقديمها، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية وتوفير الأمن وإنشاء البنية التحتية وإقامة العدل.

15 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "بعد ثلاث سنوات من الثورة، التونسيون يبحثون عن العدالة عبر جبر الضرر الجماعي والتنمية"، 18 كانون الأول/ديسمبر 2013.

16 انظر السجل الوطني للضحايا، متوفر باللغة الإسبانية: <https://www.unidadvictimas.gov.co/en/node/37394>.

17 منظمة أوكسفام، "لمحة سريعة عن عدم المساواة: ما يكشفه التعداد الزراعي الأخير حول توزيع الأراضي في كولومبيا" (A Snapshot of Land Distribution in Colombia Reveals about Land Distribution in Colombia)، 2017. (Inequality: What the Latest Agricultural Census Reveals about Land Distribution in Colombia)

18 الحكومة الكولومبية، "المكتب الوطني للإحصاء"، 2 حزيران/يونيو 2022، https://www.dane.gov.co/files/investigaciones/condiciones_vida/pobreza/2021/CP-pobreza-monetaria-con-enfoque-diferencial.pdf.

19 Agencia de Renovación del Territorio، "Caracterización Económica de los Municipios Pdet en el Marco de la Pandemia"، 2020، متوفر باللغة الإسبانية على: <https://portal.renovacionterritoio.gov.co/descargar.php?idFile=33133>.

جبر الضرر عنصرًا من عناصر التنمية المستدامة

يمكن برامج جبر الضرر أن تساعد في الحد من العقبات الحائلة دون تحقيق الرفاه والتنمية، من خلال شكلها ومسارها على حد سواء. وقد اتضح ذلك من خلال الأولويات التي عبّر عنها الضحايا، وتوصيات لجان تقصي الحقائق، وتصميم البرامج الإدارية التي تسعى إلى أن تكون شاملة وتحولية قدر الإمكان. ومع أن الضحايا غالبًا ما يفضلون التعويضات المالية، فإن جبر الضرر المادي قد يشمل أيضًا خدمات الرعاية الطبية والصحية، والدعم النفسي الاجتماعي، ودعم سبل العيش، وفرص العمل، والإسكان، وتوفير الأراضي، والتعليم، وتأمين النقل العام. أما على المستوى الجماعي، فقد يشمل جبر الضرر المادي المخصص للجماعات المتضررة و"المناطق الصحية" تشييد البنية التحتية الأساسية أو إعادة إعمارها، بما فيها المستشفيات والعيادات والمدارس، بالإضافة إلى إقامة البرامج البيئية وغيرها من مشاريع التنمية المجتمعية. ومن شأن جبر الضرر الرمزي، مثل الاعتذارات وإحياء الذكرى وانتشال رفات الضحايا وإعادة دفنهم، أن يعود بالمنفعة على التنمية من خلال تعزيز الثقة والاندماج والتلاحم الاجتماعي. أما مسار برامج جبر الضرر، فيمكنه أن يساهم في زيادة القدرة على التفكير، والتفكير والتوعية بالحقوق، على أن ذلك مرهون بقدر ما تكون هذه البرامج تشاركية وتشاركية وسهلة المنال. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن جبر الضرر، كي يصلح أن يكون جزءًا استراتيجيًا ومهمًا من سياسة التنمية المستدامة في سياقات مثل تونس وغامبيا وأوغندا، يجب على سياسات جبر الضرر والإصلاحات المؤسسية أن تُعيد النظر مليًا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الضارة التي تضعها المؤسسات المالية الدولية في ظل الأنظمة الاستبدادية. فهذه السياسات التي غالبًا ما ساهمت في تفشي الفساد وأدت إلى التهميش، يستمر أثرها السلبي حتى بعد زوال الأنظمة الاستبدادية.

خلال تصميم برامج جبر الضرر، من الأهمية بمكان إدراك أن التعويض وحده يعجز عن معالجة التهميش وعدم المساواة ومدّ الضحايا باحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل. لذا، ينبغي توفير أشكال مادية أخرى من جبر الضرر، وتمويلها، من دون استبعاد التعويض كشكل من أشكال جبر الضرر العاجل أو الأساسي.

في غامبيا، كان عنصر فريد من ولاية لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر يكمن في هدفها القاضي "بجبر الأضرار التي لحقت بالضحايا في الحالات المناسبة".²⁰ وقد قدمت لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، على مدار ولايتها (2018-2021)، جبرًا مؤقتًا للأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة ودعم نفسي اجتماعي ودعم تعليمي.²¹ وقد تلقت اللجنة نحو 1,500 إفادة من الضحايا، اعتبرت 1,009 إفادات منها مؤهلة لنيل جبر ضرر نهائي.²² وفي تموز/يوليو 2021، بدأت اللجنة بتوزيع جبر الضرر النهائي على الضحايا على الرغم من عدم انقضاء مرحلة جبر الضرر المؤقت والعاجل. فصرّفت التعويضات النقدية مما تيسر لها من أموالها، لكنّ التعويضات تلك لم تكن كافية لتلبية جميع الضحايا البالغ عددهم 1,009 أشخاص. ومن أجل سدّ هذه الفجوة، أوصت لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر حكومة غامبيا بتوفير أموال تكفي لتقديم التعويضات للضحايا المتبقين، كما أوصت اللجنة الهيئة المؤكدة توزيع جبر الضرر، بعد اختتام اللجنة أعمالها، بأن تتبنى عملية تسجيل شاملة للجميع تضمّن حقّ الضحايا الذين لم يتمكنوا من التسجيل في الاستفاد من جبر الضرر في مرحلة لاحقة.²³ وعلى الرغم من تركيز اللجنة على التعويضات، نصّت توصياتها على اتخاذ تدابير شاملة لإنصاف الضحايا وكذلك على غيرها من التدابير لمعالجة ما خلفته ديكتاتورية جامع، بما في ذلك إعادة التأهيل، وتخليد الذكرى، وضمانات عدم التكرار، من خلال إنفاذ الصكوك الدولية وإدراجها في التشريعات المحلية على سبيل المثال.²⁴ ويعود الفضل الأكبر في التوصل إلى هذه التوصيات، إلى النهج الذي اتبعته لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر وساهم بشكل أساسي في تثقيف مواطني غامبيا وتدريبهم بمفهوم جبر الضرر.

20 حكومة غامبيا، قانون لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر الصادر في العام 2017، الفقرة 13(د).

21 قدمت لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر خدمات رعاية طبية لمجموع 124 ضحية، بما في ذلك توفير تكاليف السفر إلى الخارج لتلقي العلاجات لسبع ضحايا، وقدمت دعمًا نفسيًا اجتماعيًا لمجموع 389 ضحية، ودعمًا تعليميًا لمجموع 69 فردًا انقطعوا عن التعليم بسبب الانتهاكات التي تعرضوا لها أو تعرض لها أحد أفراد أسرهم. لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، التقرير الختامي، المجلد 16، 2021، 6-8، www.moj.gm/downloads.

22 لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، التقرير الختامي، المجلد 16، 2021، 14.

23 المرجع نفسه، 15-14.

24 منذ نهاية عهد الديكتاتورية، بُذلت جهود، خارج نطاق إجراءات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، في سبيل التصديق على الاتفاقيات الدولية. فقد تمّ التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في العام 2018. وسبق أن صادقت غامبيا على الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل (التي صدّقت في العام 1990) وأدرجت في التشريعات المحلية في العام 2005 من خلال قانون الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (التي صدّقت في العام 1993) وأدرجت في التشريعات المحلية في العام 2010 من خلال قانون المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

في أيار/مايو من العام 2022، أصدرت حكومة غامبيا الكتاب الأبيض في شأن تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر الذي أشار إلى أن الحكومة وافقت على تنفيذ بعض توصيات اللجنة آنفة الذكر، بما في ذلك محاكمة الجناة، وتنفيذ تدابير لمنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، ومنع بعض الجناة المزعومين من تولي مناصب حكومية، وإصلاح قطاعي الأمن والقضاء، وتقديم جبر ضرر تحويلي للضحايا.²⁵ وعند صدور الكتاب الأبيض، أكد المدعي العام ووزير العدل داوود جالو على وجوب النظر في ما هو أبعد من التعويض التقدي وتقديم أشكال شاملة من جبر الضرر، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي.²⁶ واستند جالو إلى توصيات اللجنة في شأن جبر الضرر، فأعلن أن الحكومة ستضع آليات للبحث عن المفقودين وإعادة جثثهم إلى أسرهم وتوفير الخدمات والدعم النفسي والاجتماعي والتعويضات والرعاية الطبية المجانية في المستشفيات العامة والتعليم المجاني لأطفال الضحايا، بالإضافة إلى إقامة مبادرات تخليد الذكرى واسترداد الحقوق.

وعلى الرغم من أن تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر الختامي يشخ فيه تحليل عواقب الانتهاكات على حيوات الضحايا واحتياجاتهم، أعرب الضحايا عن توقعاتهم بنيل جبر ضرر، وذلك خلال المشاورات التي أجراها المركز الدولي للعدالة الانتقالية (بناءً على طلب الحكومة) في مناطق مختلفة من البلاد في شهرَي تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2019 وحزيران/يونيو من العام 2022. وتتناول توقعات الضحايا مجموعة واسعة من الاحتياجات المرتبطة بالعواقب المباشرة وغير المباشرة المترتبة عن الانتهاكات التي لا يزالون يعانونها. وفي أيار/مايو من العام 2023، قدمت وزارة العدل الغامبية خطة لتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، تماشيًا مع كتابها الأبيض. ففوّقت الخطة هذه خلال مؤتمر للجهات المعنية ومائدة مستديرة للمناحين نظمتها حكومة غامبيا،²⁷ وهي عبارة عن مجموعة من التدابير الأيالة إلى اعتماد تشريعات لإنشاء هيئة لجبر الأضرار وصندوق استئماني للضحايا، والقيام بتوعية عامة، وتنفيذ استراتيجيات تخليد الذكرى التي أوصت بها اللجنة.

في مطلع العام 2022، اقترحت وزارة العدل إنشاء مؤسسة تخلف لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر وتُعنى حصراً بمسألة جبر الضرر.²⁸ ولتحقيق هذا الهدف، صيغ مشروع قانون جبر أضرار الضحايا بمساهمة الضحايا أنفسهم. وفي ظل الزخم الواضح الذي أبدته الحكومة في صياغة التشريعات اللازمة، عقد الضحايا الأمل على نيل جبر الضرر. بيد أن الكثيرين شككوا في إرادة الحكومة وقدرتها على تنفيذ برنامج جبر الضرر تنفيذاً فعلياً، وأعربوا عن قلقهم من عدم إدراج وجهات النظر التي عبروا عنها خلال فترة التشاور في مشروع القانون النهائي. وعرض مشروع قانون جبر أضرار الضحايا أخيراً على المجلس الوطني الذي وافق عليه بموجب شهادة طوارئ صادرة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2023. ويُبرّر اللجوء إلى شهادة الطوارئ بأن مشروع القانون قد تخطى الموعد النهائي الذي حدّته وزارة العدل لعرضه على الهيئة التشريعية في نهاية العام 2022.²⁹ بالإضافة إلى ذلك، لم تُخصّص الحكومة في ميزانية العام 2022 مبلغاً قدره 150 مليون دالاسي غامبي (أي نحو 2.5 مليون دولار أمريكي) كانت قد وعدت باقتطاعه لمواصلة تنفيذ برنامج جبر الضرر وتقديم أشكال جبر الضرر التحويلية. ولا تتضح بتاتاً خطة الحكومة، آلية وزماناً، لجمع هذا المبلغ.³⁰ وفي أيار/مايو من العام 2023، أعلن جالو، خلال مؤتمر مائدة مستديرة للجهات المانحة والأطراف المعنية، عن إنشاء

(التي صدّقت في العام 2015 وأدرجت في التشريعات المحلية من خلال قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في العام 2021) والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الذين صدّقا في العام 1978).

25 جمهورية غامبيا، "الكتاب الأبيض الحكومي في شأن تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر" (Government White Paper on the Report of the Truth Reconciliation and Reparations Commission (the Report of the Truth Reconciliation and Reparations Commission) 25 أيار/مايو 2022، www.moj.gm/download-file/81d650ed-dc36-11ec-8f4f-025103a708b7

26 كير فاتو، "خطاب وزير العدل حول إصدار الكتاب الأبيض الحكومي في شأن تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر 19'18"-22'13" (Release of the Government White Paper to Report of TRRC Moj Speech 19'18"-22'13) 25 أيار/مايو 2022، www.facebook.com/Kerrfatou/videos/release-of-the-government-white-paper-to-report-of-the-commission-of-the-trrc/3027835070879836

27 مكتب المدعي العام ووزارة العدل، "بيان إعلامي: مؤتمر الجهات المعنية والمائدة المستديرة للمناحين في شأن تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر"، 8 أيار/مايو 2023، www.moj.gm/news/62ba61e0-edb2-11ed-8b02-025103a708b7

28 مكتب المدعي العام ووزارة العدل، "مشروع قانون مقترح لإنشاء هيئة مستقلة تخلف لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر من أجل جبر الأضرار التي لحقت بالضحايا والمسائل الأخرى ذات الصلة"، www.moj.gm/news/dcbbo94e-b3ee-11ec-8f4f-025103a708b7

29 باسبانس لوم، "غامبيا: دقت ساعة العدالة: الضحايا يطالبون بإقرار سريع لمشروع قانون جبر الأضرار" (Gambia: Justice O Clock: Victims Demand Quick Passing of Reparations Bill

All Africa، 8 كانون الأول/ديسمبر 2022. المرجع نفسه.

صندوق جبر ضرر للضحايا بقيمة 56 مليون دولار أمريكي وأطلق خطة الحكومة لتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، فأوضح أن مبلغاً قدره 50 مليون دولار أمريكي يجب أن يُخصَّص لأشكال جبر الضرر التحويلية، "ضمن إطار هيئة جبر الضرر"، بالإضافة إلى وجوب تخصيص مبلغ قدره 4 ملايين دولار للبحث الجنائي عن المفقودين ومبلغ آخر قدره 500 ألف دولار للدعم النفسي الاجتماعي.³¹

وتبرز الأولويات التي عبر عنها الضحايا العلاقة الوثيقة القائمة بين احتياجات التنمية والإنصاف. وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من المشاركين اعتبر التعويض النقدي أولوية قصوى، فإن بعضهم الآخر، ومن ضمنهم المشاركون والمشاركات في المناقشات التي عقدتها منظمة الاهتمام بشؤون الشابات (Think Young Women)، قد سلطوا الضوء على الحاجة إلى تحسين الوصول إلى العيادات الصحية والأنشطة الاقتصادية والسكن والتعليم. ففي معرض إحدى المناقشات، صرَّح مشترك قائلاً: "يمكننا بناء عيادة هنا وجعلها رمزاً لتخليد ذكرى من فقدوا حياتهم في قريتنا". وأجاب آخر: "جبر الضرر المجتمعي مثل بناء سوق محلي هو الحل الأفضل لأنه قد يساعد في تحويل القرية إلى مركز اقتصادي ويمكننا أكثر من مجرد حصولنا على تعويض نقدي فردي".³² وقال أحد الضحايا في مشاورة منفصلة: "أريد خدمات تعليمية مجانية لأن الأموال سوف تنفذ، فيما التعليم يدوم إلى الأبد".³³ تعزز هذه الأولويات النتائج التي توصلت إليها المشاورات الإقليمية التي نظمتها المركز الدولي للعدالة الانتقالية بالشراكة مع وزارة العدل الغامبية في شأن تصميم مشروع قانون جبر الضرر،³⁴ وأعرب خلالها الضحايا عن حاجتهم إلى أشكال شاملة من جبر الضرر، بما في ذلك تخصيص المعاشات الشهرية، ودعم السكن وسبل العيش، وإقامة مشاريع التنمية الجماعية أو المجتمعية مثل بناء المستشفيات المجتمعية وتجهيزها.

في أوغندا، تركزت حقوق الضحايا في الانتصاف وجبر الضرر في وثائق عدة هي الدستور الأوغندي والقوانين المدونة ومبادئ القانون العام وعقائد الإنصاف.³⁵ ويفرض الدستور على الدولة واجب حماية حقوق جميع الأفراد وتعزيزها وإحفاها واحترامها ودعمها.³⁶ وعندما تعجز الدولة عن الوفاء بهذا الواجب، يتعين عليها توفير سبل انتصاف مجدية للطرف المتضرر.³⁷ وينص قانون إنفاذ حقوق الإنسان الصادر في العام 2019 على إنفاذ حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور،³⁸ ويحدد سبل الانتصاف لضحايا الانتهاكات، بما في ذلك التعويض واسترداد الحقوق والترضية³⁹ وإعادة التأهيل والرعاية الطبية والنفسية ضمناً.

كرست هذه الحقوق بموجب اتفاق المحاسبة والمصالحة المبرم في العام 2007 بين الحكومة وتنظيم جيش الرب للمقاومة في جوبا، الذي نص على توفير جبر ضرر جماعي وفردي للضحايا، شرط أن تولى الفئات الضعيفة وعمليات العدالة الانتقالية المراعية للنوع الاجتماعي الأولوية القصوى.⁴⁰ أما اتفاق الحلول الشاملة، الأكثر تمحوراً حول التنمية والمُحتمل تقديمه أثراً جابراً للضرر، فيُقر بالاختلافات الإقليمية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية بين المناطق المتضررة من النزاع وبقية مناطق البلاد. ويستدعي ذلك من الحكومة أن تطور وتنفذ تدابير لمواجهة مواضع الاختلال هذه واتخاذ إجراءات تصحيحية لمصلحة المجموعات التي تتعرض للتهيش بسبب النوع الاجتماعي أو العمر أو الإعاقة أو أي عامل آخر يرتبط بالتاريخ أو التقاليد أو العادات.⁴¹

31 جمهورية غامبيا، الكتاب الأبيض الحكومي في شأن توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر لفترة 2023-2027 (جبر الضرر)، 2022.

32 جلسة مناقشة عقدتها منظمة الاهتمام بشؤون الشابات (Think Young Women) مع ضحايا من ساهاة نجين في منطقة الضفة الشمالية. سئل الضحايا: "ما نوع جبر الضرر الذي تريده ومتى تريده ولماذا؟" فأجاب أحد المشاركين: "أريد جبر ضرر مجتمعي مثل عيادة رعاية صحية قريبة". وقال آخر: "أريد جبر ضرر على شكل مسكن".

33 جلسة مناقشة عقدتها منظمة الاهتمام بشؤون الشابات (Think Young Women) مع ضحايا من سوما في منطقة أسفل النهر. سئل الضحايا:

"ما نوع جبر الضرر الذي تريده ومتى تريده ولماذا؟"

34 مشاورات إقليمية أجريت بالتعاون مع وزارة العدل، حزيران/يونيو 2022.

35 قانون القضاء 1996، المادة 14 (2) (ب).

36 دستور جمهورية أوغندا 1995، المادة 20.

37 المرجع نفسه، المادة 50 (1)-(2).

38 قانون (إنفاذ) حقوق الإنسان لعام 2019، المواد 3 و5 و(1)7.

39 المرجع نفسه، المادة 9(2)-(ج).

40 حكومة جمهورية أوغندا وتنظيم جيش الرب للمقاومة، "اتفاق المحاسبة والمصالحة" (اعتمد في جوبا في تاريخ 29 حزيران/يونيو 2007)، الفقرة 11؛

"ملحق اتفاق المحاسبة والمصالحة" (اعتمد في 19 شباط/فبراير 2008) الفقرة 9(1) و(1)10.

41 اتفاق الحلول الشاملة بين حكومة جمهورية أوغندا وتنظيم جيش الرب للمقاومة، جوبا، السودان، 2007، www.ucdp.uu.se/downloads/fullpeace/Uga/2020070502.pdf

ومن أجل تلبية الاحتياجات الكفيلة بتعافي المناطق المتضررة من النزاع وبقية أنحاء البلاد، أطلقت الحكومة الأوغندية عدداً من برامج التنمية، مثل برنامج السلام والتعافي والتنمية في شمال أوغندا الذي نُفذ على ثلاث مراحل (1 و 2 و 3) وكذلك صندوق العمل الاجتماعي لشمال أوغندا. وصُممت هذه البرامج على نحو يضمن تعزيزها السلام والتعافي، وذلك باتباع نهج اجتماعية اقتصادية تُسيّرُها متطلبات المجتمع. وقد ركزت هذه البرامج أيضاً على إعادة بناء القطاعات الرئيسية التي دُمّرت خلال النزاع مثل الصحة والتعليم والمياه.

واستناداً إلى المبادئ الأساسية الواردة في اتفاق المحاسبة والمصالحة، أنشأت الحكومة دائرة الجرائم الدولية ضمن المحكمة العليا في أوغندا. وينصّ نظام هذه الدائرة الداخلي على تقديم جبر الضرر للضحايا بعد صدور قرار الإدانة،⁴² ويُوجب على المحكمة أن تأخذ في الاعتبار آراء الضحايا لتحديد نوع جبر الضرر.⁴³

واعتمدت أوغندا أيضاً سياسة وطنية للعدالة الانتقالية تطرّح إطاراً شاملاً لمقاربة العدالة والمحاسبة والمصالحة. وتوفّر هذه السياسة تدخلات شاملة رامية إلى تحقيق السلام الدائم وتقتربُ آليات عدالة مختلفة على الضحايا والمجتمعات المتضررة من الحرب.⁴⁴ وتنصّ السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية على أن تُراعى اعتبارات النوع الاجتماعي في جميع أوجه عملية العدالة الانتقالية وعلى أن تدعم الحكومة إشراك المرأة ومشاركتها في عمليات العدالة الانتقالية على نحو تامّ.⁴⁵ وتقرّر هذه السياسة أيضاً بأن جبر الضرر هو جزء لا يتجزأ من تعافي الضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع،⁴⁶ فقد جاء في نصّها أنه "يجب على الحكومة أن تضع وتنفّذ برنامج جبر الضرر للضحايا المتضررين من النزاع؛ وعليها في ذلك، أن تنظر أيضاً في أشكال جبر الضرر المؤقتة وقصيرة الأجل".⁴⁷

على الرّغم من توفّر الأدوات الكفيلة بتمهيد السبيل نحوّ الشّافي عبر جبر الضرر، ما من برنامج جبر ضرر يُنفذ حالياً في أوغندا. فالحكومة لم تسنّ بعد التشريعات المنشئة للبرنامج ولم تُشكل بعد آلية مناسبة لتقديم أشكال جبر الضرر المؤقتة. وبعد حسم الجدل حول وجوب تحمّل الدولة مسؤولية جبر الأضرار الناجمة من الحرب،⁴⁸ لا تزال مسألة كيفية الوفاء بهذا الالتزام موضع إشكال حتى بعد إبرام اتفاق جوبا في شأن المحاسبة (2007) واتفاق الحلول الشاملة.

أظهرت التقييمات التي أجراها المركز الدولي للعدالة الانتقالية أنّ التعويض على شكل مدفوعات نقدية هو شكل جبر الضرر الذي يفضلُه الضحايا في شمال أوغندا.⁴⁹ فالضحايا لم يتلقوا أيّ مساعداتٍ طوال أكثر من 18 عاماً، وهو وضعٌ فاقمه انعدام الأمن الاقتصادي المتزايد خلال جائحة كوفيد-19. سوءاً، لذا، فهم يطلبون بتعويضات فردية لتلبية احتياجاتهم اليومية.⁵⁰ هذا وطالب الناجون أيضاً باستعادة الأراضي والمساكن، لا سيما منهم من نبذتهم أسرهم ومجتمعاتهم بسبب الوصمة التي ألصقتهم بهم الانتهاكات التي تعرّضوا لها. فمُلكية الأرض تُوفّر اليقين والاستقرار، على الرّغم من أنّ بعض الناجين أشاروا إلى أنّ بعض الضحايا يعانون وهذا جسدياً شديداً ويفتقرون الموارد الكفيلة ببناء منزل.

يمكن جبر الضرر أيضاً أن يقدّم للضحايا سبباً عيش مستدامة من شأنها أن تُوفّر فرصاً لمعالجة الأضرار التي لحقت بخططهم لمسارات حياتهم. وفي معرض إحدى مناقشات مجموعات التركيز التي نظّمها المركز

42 حكومة أوغندا، قواعد القضاء (المحكمة العليا) (دائرة الجرائم الدولية) 2016، القاعدة 48 (1).

43 المرجع نفسه، القاعدة 48 (3).

44 حكومة أوغندا، السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية 2019، 20.

45 المرجع نفسه.

46 المرجع نفسه.

47 المرجع نفسه.

48 ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّه في البيان الذي وجهته حكومة أوغندا إلى المحكمة الجنائية الدولية في شأن دعاوى جبر الضرر في قضية دومينيك أونغوين، ادّعت أنّه ينبغي اعتبار الحكومة أيضاً ضحية غير مباشرة للجرائم التي أدين أونغوين بارتكابها: "لحق بحكومة أوغندا وبالعديد من الأوغنديين الآخرين... ضرر غير مباشر نتيجة التدخل لمساعدة الضحايا في محتهم أو لمنع وقوعهم ضحايا. فالجرائم التي طال أمدها، وكانت قضية أونغوين إحدى مخلفاتها، قد أثّرت بالأمة بأكملها؛ وعلى الرغم من أنّ المناطق الواقعة في شمال أوغندا وشرقها تحملت العبء الأكبر، لم يخرج أي أوغندي من هذه الحرب سالمًا. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الخسائر في الأرواح والأضرار التي لحقت بالقطاعات الحيوية الأخرى مثل التعليم والصحة والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي والبنية التحتية بهدف قمع التمرد." بيان حكومة جمهورية أوغندا في شأن جبر الضرر، ICC-02/04-01/15، 07/02/2022، الفقرة 14، www.icc-cpi.int/sites/default/files/CourtRecords/CR2022_00846.PDF.

49 مناقشة مجموعة تركيز، أبوك، 5 شباط/فبراير 2020؛ مناقشة مجموعة تركيز تتألف من ضحايا من الرجال والنساء في أشولي، غولو، أيار/مايو 2021؛ المناقشات التي أجراها المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومؤسسة ضحايا أوغندا (UVF) في باجول، 2021.

50 مناقشات مجموعات التركيز التي أجراها المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومؤسسة ضحايا أوغندا (UVF) في أبوك وأوديك وباجول، 2021.

الدولي للعدالة الانتقالية، ورد اقتراح مفاده أن يتخذ جبر الضرر شكلاً دعم المشاريع التجارية الناشئة ومبادرات الزراعة الجماعية، وذلك من خلال توفير المعدات الزراعية مثل الجرارات والمحاريث، ودعم مبادرات التمويل الأصغر مثل جمعيات الأذخار والقروض القروية، وذلك لإيجاد وسيلة مستدامة لضمان سُبل العيش والرفاه على المدى الطويل.⁵¹

وتعد إعادة التأهيل البدنية والنفسية أحد أشكال جبر الضرر الذي يُفضله الكثير من الضحايا. فقد أفصح الناجون عن معاناتهم من تحديات صحية مُزمنة ناجمة من الأضرار الجسدية والنفسية المترتبة عن الانتهاكات.⁵² أما الناجون من العنف الجنسي، فكان القاسم المشترك بينهم المعاناة من مضاعفات تمس الصحة الإنجابية، مما يتطلب رعاية طبية متخصصة مثل الجراحة الترميمية وخدمات الصحة الإنجابية. ويحتاج بعض الضحايا الآخرين إلى إعادة تأهيل بدني وتركيب أطراف اصطناعية. فالإصابات صعبت على الكثير من الناجين المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

أوصت جماعات الضحايا بأن يتخذ جبر الضرر شكلاً المنح الدراسية والتعليمية المُقدمة للأطفال المولودين في الحرب ولأبناء الضحايا المتوفين، كما أن يتخذ شكلاً تشييد المدارس في المناطق التي وقعت فيها المجازر.⁵³ وعلى الرغم من تشييد بعض من هذه المدارس، فإن رسمها باهظة ولا قدرة لأسر معظم الضحايا على تحملها.⁵⁴ هذا ويمكن تقديم المساعدات التعليمية أيضاً على شكل برامج التعلم السريع مثل برامج محو الأمية الوظيفية لدى الكبار الرامية إلى تمكين الضحايا البالغين من "قراءة أسمائهم وكتابتها والتأقلم في عالم رقمي سريع التغير".⁵⁵

في تونس، اعتمدت الحكومة، منذ سقوط ديكتاتورية بن علي، عدداً من تدابير العدالة التعويضية القائمة بذاتها والموجهة لفئات مختلفة من الضحايا. فقد قدم برنامج جبر الضرر الذي كانت تديره وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية السابقة تعويضات مالية، وأتاح الوصول إلى بعض أشكال الخدمات الطبية، وإلى وسائل النقل العام المدعومة من الدولة، ووفر فرص عمل في القطاع العام لضحايا ثورة 2011 وأسره أولاً، ثم لعائلات القتلى والجرحى من "انتفاضة الحوض المنجمي" المندلعة في العام 2008، وقدم لاحقاً اعتذارات وأشكال محددة من استرداد الحقوق لقدامى الجنود الذين تعرضوا للتعذيب لإتهامهم بالتخطيط لانقلاب.⁵⁶

يتضمن قانون العدالة الانتقالية الصادر في العام 2013 فصلاً خاصاً بجبر الضرر وإعادة التأهيل يُقر بجبر الضرر حقاً يكفله القانون ويعرّف الضحية بأنها "كل من لحقه ضرر جراء تعرضه لانتهاك"، ويشمل هذا التعريف "كل منطقة تعرضت لتهميش أو الإقصاء الممنهج".⁵⁷ كذلك، أنشأ القانون هيئة الحقيقة والكرامة ونص على أن تضع الهيئة برنامجاً شاملاً لجبر الضرر الفردي والجماعي لضحايا الانتهاكات،⁵⁸ وطالب بإنشاء صندوق الكرامة ورد الاعتبار لضحايا الاستبداد (صندوق الكرامة) ليتولى تنفيذ البرنامج، على أن تموله الدولة في العام 2018 بمنحة واحدة قدرها 10 ملايين دينار (أي ما يُعادل نحو 3 ملايين دولار أميركي).⁵⁹ وكان من المقرر أن يتلقى صندوق الكرامة أيضاً أموالاً من التبرعات والأصول المستردة من الأشخاص الخاضعين للتحقيق بتهمة الفساد في فترة الديكتاتورية من خلال عملية التحكيم المالي والمصالحة التي أجرتها هيئة الحقيقة والكرامة.

يحدد تقرير هيئة الحقيقة والكرامة الختامي مجموعة من التوصيات في شأن جبر الضرر الذي ألحقته الانتهاكات بالأفراد والمناطق. وكشفت المشاورات الوطنية التي أجرتها الهيئة حول برنامج جبر الضرر الشامل أن 95.62% من المشاركين طالبوا بتعويضات، فيما طالب 90.3% منهم بمعرفة الحقيقة، و88.63% بتخليد الذكرى، و81.86% بالاعتذار ورد الاعتبار، و77.69% بالمحاسبة، و62% بإعادة الإدماج المهني، و55% بإعادة تأهيل

51 مناقشات مجموعات التركيز التي أجراها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في أبوك وياجول وأوديك، 2021.

52 مناقشات مجموعات التركيز التي أجراها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في لوكودي 2020 وأبوك وأوديك، 2021.

53 حكمت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية أوبوتو وآخرين ضد حكومة سورينام بوجود ضمان التعليم للأطفال ورثة المتوفي بالإضافة إلى التعويض.

54 مناقشات مجموعة تركيز تتألف من ضحايا من الرجال والنساء في أشولي، غولو، أيار/مايو 2021.

55 المرجع نفسه.

56 روبن كارانزا، "قدر من الكرامة: بدء تنفيذ برامج جبر الضرر في تونس ما بعد الثورة"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 7 أيار/مايو 2015.

57 حكومة تونس، القانون الأساسي المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها (قانون العدالة الانتقالية)، الفصل 10، www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/TN/TransitionalJusticeTunisia.pdf.

58 قانون العدالة الانتقالية، الفصل 39.

59 قانون العدالة الانتقالية، الفصل 41.

طبي، و 28.28% بإعادة تأهيل نفسي.⁶⁰ هذا وقد أطلقت المنظمات والأحياء والجماعات مطالباتها بجبر ضرر جماعي يقضي باسترداد حقوق الشباب والمجموعات الطلابية وحماية حقوقهم المدنية والسياسية، والاعتراف بالأقليات، وإعادة الممتلكات، وتقديم اعتذارات. وطالبت المناطق المهمشة بتشييد بنية تحتية عامة أساسية، بالإضافة إلى إتاحة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم والموارد الثقافية وحماية البيئة واستعادتها. ووردت مطالب من المناطق الريفية المهمشة تدعو إلى تنفيذ قانون صدر في العام 2017 ويرمي إلى معالجة عدم المساواة بين الجنسين وتطبيق "التمييز الإيجابي" لمصلحة المرأة.⁶¹ وبعد أن تحرك الشباب العاطلون من العمل ورفضوا صفوفهم على المستوى الشعبي أثناء ثورة 2011 وبعدها، ظهرت أيضاً دعوات إلى إنشاء "اقتصاد اجتماعي وتضامني" لتشجيع التعاونيات ورواد الأعمال على توفير فرص العمل للشباب.⁶² وفي حزيران/يونيو 2020، أقرّ مجلس نواب الشعب التونسي قانوناً لإنشاء إطار للاقتصاد الاجتماعي التضامني يهدف إلى "تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المحرومة والمهمشة، بما في ذلك سكان المناطق الريفية المعزولة والشباب العاطلين من العمل".⁶³

ومع أنّ الحكومة التزمت بإصدار خطة لتنفيذ التوصيات في غضون عام من تاريخ نشر تقرير هيئة الحقيقة والكرامة الختامي (2019)، بموجب المادة 70 من قانون العدالة الانتقالية، فما من خطة تنفيذ صدرت بعد. وقد أحرز أول تقدّم في العام 2020 حين سُمّي رئيس صندوق الكرامة، إلا أنّ الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلاد بسبب جائحة كوفيد-19، وتصادم حدة التوترات السياسية بين الأحزاب السياسية الإسلامية والعلمانية كان من شأنهما دعم الحُجج القائلة بأنّ برنامج جبر الضرر هو عبارة عن مطالب مُبالغ فيها طرحها ضحايا حقبة الديكتاتورية، ومعظمهم من الإسلاميين. وفي تموز/يوليو 2021، أُقيل رئيس صندوق الكرامة وحُل الصندوق.

على الرّغم من الوصمة السياسيّة والاجتماعيّة الحالية للصيغة بجبر الضرر في تونس، أعرب الضحايا والجهات المعنية في المشاورات التي عقدها المركز الدولي للعدالة الانتقالية عن القوة المحتملة الكامنة في جبر الضرر الجماعي وعن الحاجة إليه لتحسين تمكين المرأة والسكان في المناطق المهمشة اجتماعياً واقتصادياً ودعم حقوقهم. فقد اعتبرت النساء الضحايا أنّ تنفيذ أشكال جبر الضرر هذه تنفيذاً مُجدياً قد يحسّن النظرة العامة إلى الضحايا في البلاد وقد يساهم إيجاباً في التنمية العامّة في تونس، وذلك خلافاً لادعاءات بعض السياسيين بأنّ جبر الضرر سيُشكل استنزافاً مالياً وعبئاً على المجتمع التونسي.⁶⁴ وقد أقرّ الضحايا بالحاجة إلى وضع اعتبارات النوع الاجتماعي في صلب جبر ضرر جماعي، بدءاً من تخطيطه حتّى إعداد ميزانيته، وذلك تطبيقاً لقانون الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي،⁶⁵ وهي مبادرة أطلقت تزامناً وتنفيذ خطة التنمية 2016-2020، وأرست، مع مبادرات أخرى، بنية تحتية أفضل للرعاية النفسية والاجتماعية تشعر النساء بالأمان للجوء إليها.

في تطاوين، اعتبر كثيرون أنّ الذاكرة الجماعية لها دورٌ مركزي في تعزيز جبر الضرر التحويلي. فقد أدّى القمع الممنهج الذي مارسه النظام في المنطقة بعد وقوع مجزرة أقرّي في العام 1956 إلى تداول قصص وأمثلة وشهادات عن المجزرة وتداعياتها وعن الظلم والتمييز. وقد اقترحت الجهات المعنية تنظيم جنازة وطنية رسمية وتشديد نصب تذكاري لإكرام الضحايا، ووضع خطة سياحية تُتيح تنظيم زيارات للطلاب والمهتمين. وقدمت هيئة الحقيقة والكرامة توصيات في شأن ضرورة مواصلة عملية جمع رفات الضحايا وتحديد هوياتها.

أما في كولومبيا، فإنّ الإطار الأساسي لجبر الضرر قد حدّده القانون رقم 1448 الصادر في العام 2011، والمعروف أيضاً باسم قانون استرداد حقوق الضحايا والأراضي،⁶⁶ وهو يُعدّد تدابير جبر ضرر تتمحور بشكل

60 هيئة الحقيقة والكرامة، "ملخص تنفيذي للتقرير الختامي الشامل"، 2019، 422.

61 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تونس: العدالة بين الجنسين والقانون"، 2018.

62 منظمة العمل الدولية، مشروع "JEUN'ESS: تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخلق فرص عمل لائق للشباب التونسي"، من 1 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 31 آب/أغسطس 2024، www.ilo.org/global/topics/cooperatives/projects/WCMS_744336/lang-en/index.htm#:~:t=ext=lt%20is%20in%20this%20context.path%20to%20the%20of%20formal%20economy

63 منظمة العمل الدولية، "مجلس النواب التونسي يقرّ مشروع قانون في شأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" (The Tunisian Parliament)

Adopts a Bill on the social and solidarity Economy)، 24 حزيران/يونيو 2020.

64 ظهر هذا الموقف بشكل واضح وعلني خلال الاحتجاجات التي وقعت في 25 تموز/يوليو 2021.

65 نتائج ورش عمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية في سيدي بوزيد، 24 حزيران/يونيو 2022. لمزيد من المعلومات حول قانون الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، انظر: Cities Alliance، "الميزانية المحلية المراعية للنوع الاجتماعي في تونس" (Gender-sensitive Local Budgeting in Tunisia)، www.citiesalliance.org/resources/publications/publications/gender-sensitive-local-budgeting-tunisia، 2021.

66 حكومة كولومبيا، "Ley 1448 por la cual se dictan medidas de atención, asistencia y reparación integral a las víctimas del conflicto armado interno y se dictan otras disposiciones"، أقر في 10 حزيران/يونيو 2011.

أساسي حول استرداد الأراضي ودفع التعويضات النقدية، بالإضافة إلى تدابير الترضية وردّ الاعتبار. وقد أنشأت الحكومة، بموجب هذا القانون، مؤسسات مثل النظام الوطني لتقديم العناية وجبر الضرر للضحايا ووحدة استرداد الأراضي ووحدة الضحايا. وفي حين يشكل هذا القانون خطوة مهمة نحو إنصاف الضحايا، يواجه تنفيذه عدداً من التحديات، لعل أكبرها هو ضمّ السجل الوطني للضحايا حالياً أكثر من 9.5 ملايين ضحية، أي نحو 18.2 في المئة من سكان البلاد،⁶⁷ مما يفرض عوائق لوجستية وإدارية ومالية تحول دون توفير جبر ضرر متكامل. وحتى حلول شباط/فبراير من العام 2023، لم تكن سوى نسبة 13 في المئة من الضحايا الأفراد المسجلين قد حصلت على تعويض مالي، ولم تُجبر سوى نسبة أقل من 10 في المئة من الأضرار المُلحقة بالضحايا الجماعيين، وذلك بعد تنفيذ خطط جبر الضرر الجماعي كاملة. بالإضافة إلى ذلك، يتواصل العنف المرتبط بالنزاع ولا ينفك يحدّ الضحايا. وحتى عند تقديم أشكال جبر الضرر، قد يتعذر تنفيذها كامل التنفيذ بسبب قيود أمنية.

بعد الدروس المستفادة من عملية جبر الضرر الإداري، سعى اتفاق السلام المُبرم في العام 2016 إلى تبني مقاربة جبر الضرر بنهج مُختلف، بما في ذلك من خلال العقوبات التصالحية وأعمال جبر الضرر المُنفذة بالتزامن مع التغييرات الهيكلية اللازمة لتحقيق سلام دائم. ويُكرّس اتفاق السلام لعام 2016 جبر الضرر مبدأً أساسياً في الفصل الخاص بحقوق الضحايا، وقد جاء فيه "للضحايا الحق في الحصول على تعويض عن الإصابات والخسارة التي تكبدوها بسبب النزاع. إن استرداد الضحايا حقوقهم وتغيير حيواتهم إلى الأفضل، عند انتهاء النزاع، هو شرط أساسي لبناء سلام مُستتب وطويل الأمد".⁶⁸ هذا وقد أدرج جبر الضرر صراحةً في قسم منفصل عن الفصل الخاص بالضحايا، يتناول تدابير جبر الضرر الشامل لبناء السلام، ويصبّ جُل تركيزه على خطط جبر الضرر الجماعي وتوطيد الإطار القائم حالياً بموجب القانون 1448.

لا يعتبر اتفاق السلام لعام 2016 جبر الضرر مُجرّد تعويض وإعادة تأهيل وترضية واسترداد حق فحسب، بل يعتبره جزءاً من نموذج العدالة التصالحية. ومن جملة المبادئ التوجيهية للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، تطبيق العدالة التصالحية، التي:

يُفضّل أن تسعى إلى إصلاح الأضرار المُلحقة وتقديم جبر الضرر للضحايا المتضررين من النزاع، وذلك تحديداً في سبيل إنهاء إقصائهم الاجتماعي الذي سببه إيذاؤهم. وتُعني العدالة التصالحية في المقام الأول باحتياجات الضحايا وكرامتهم، وتُطبّق باستخدام نهج كلي يضمن العدالة والحقيقة وعدم تكرار ما حدث.⁶⁹

قد يكون الجناة، بموجب هذا التدبير، جديرين بنيل عقوبة غير احتجائية في حال أقرّوا إقراراً كاملاً بمسؤوليتهم عن الانتهاكات وساهموا في كشف الحقيقة وجبر الضرر.

ينصّ اتفاق السلام لعام 2016 على "وجوب أن تحمل العقوبات أكبر قدر ممكن من الوظيفة التصالحية والجابرة للضرر المناسب لإلذية المُلحقة".⁷⁰ ويُعدّد الاتفاق مشاريع تصالحية يُقرض تنفيذها في المناطق الريفية أو المدنية المتضررة من النزاع، بما في ذلك من خلال برامج لبناء البنية التحتية أو تحسينها وإزالة الألغام، فتساهّم تالياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط عددٌ من تدابير جبر الضرر الواردة في الاتفاق بالالتزامات الواردة في الفصول المتعلقة بالإصلاح الريفي الشامل والمشاركة السياسية واستبدال المحاصيل غير المشروعة، التي تهدف إلى معالجة أسباب النزاع الجذرية. وقد أدركت الأطراف المتفاوضة أنّ التدابير المتعلقة بتعزيز مشاركة الفئات المهمشة السياسية وتنمية المناطق الريفية الأكثر تضرراً من النزاع ينبغي أن تكون قائمة على جبر الضرر في حدّ ذاتها.⁷¹ وفي الوقت نفسه، فإن العديد من المشاريع التصالحية

67 حكومة كولومبيا، "Registro Único de Víctimas،" "السجل الموحد للضحايا"، www.unidadvictimas.gov.co/es/registro-unico-de-victimas-ruv/37394

68 اتفاق السلام النهائي (Final Peace Agreement)، 133، www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/1845#:~:text=Th,is%20Final%20Agreement%20to%20End.as%20oper%20its%20international%20standing

69 المرجع نفسه، الصفحة 154.

70 المرجع نفسه، الصفحة 174.

71 من الأمثلة على ذلك استحداث 16 مقعداً خاصاً في مجلس الشعب لممثلي الضحايا من المناطق الأكثر تضرراً من النزاع المسلح، وينصّ اتفاق السلام لعام 2016 على أنّ هذه المقاعد تساهم في جبر الضرر لأنها تعالج إقصاء الضحايا وتمييزهم التاريخيين. مثال آخر على ذلك هو خطط التنمية ذات التركيز الإقليمي والزامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلديات الأكثر تضرراً من النزاع المسلح.

التي فرضتها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام تشمل برامج ترتبط مباشرة بأهداف البلد الإنمائية وترمي إلى تحويل التفاوتات الهيكلية التي أدت إلى نشوب النزاع و/أو إدامته. وتشمل هذه البرامج التنمية الريفية، وبرامج استبدال المحاصيل غير المشروعة، وبرامج التعافي البيئي للمناطق المتضررة من زراعة المحاصيل غير المشروعة، والبرامج المُستهدفة للمجتمعات المهمشة والزامية إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل السكن والتعليم والكهرباء ومياه الشرب.

استراتيجيات تفعيل برامج جبر الضرر

العمل الجماعي بين الضحايا والناجين والمجتمع المدني

العمل الجماعي هو استراتيجية أساسية لمناصرة تفعيل برامج جبر الضرر بغية تلبية احتياجات الضحايا والناجين تلبية ناعمة والمساهمة في تذليل العوائق الحائلة دون تحقيق الرفاه والتنمية والنتيجة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ففي سياق جبر الضرر، يمكن أن يشمل العمل الجماعي الضحايا والناجين الذين يعملون في مجال المناصرة، إما فرادى وإما ضمن مجموعة من الضحايا وإما ضمن شبكات مع المجتمع المدني. ولما كان المركز الدولي للعدالة الانتقالية يُدرك قوة الأصوات الجماعية، استثمر استراتيجياً في قدرات الشركاء المحليين وعزز التبادلات بغية إنشاء شبكات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني أو تقويتها. فالعمل الجماعي المكثف قد يُشكل عنصراً من عناصر التنمية المستدامة في حد ذاته، نظراً إلى دوره في تعزيز القدرة على التّقرير والتّمكن والاشتمال والتلاحم الاجتماعي. والعمل الجماعي الذي من شأنه أيضاً من احتمال تفعيل برامج جبر الضرر، وذلك من خلال ممارسة الضغوط السياسية على مُتخذي القرارات لحملهم إلى إنشاء برنامج جبر الضرر أو وضع تدابير مؤقتة ومحورة هذه البرامج أكثر حول الضحايا، إنّما يساهم في التغلب على الحواجز التي تحول دون التنمية. وعندما تتشكل تحالفات واتّلافات تجمع بين جهات فاعلة في المجتمع المدني ذات مهام مختلفة، يمكن أن يزيد العمل الجماعي من احتمال مساهمة برامج جبر الضرر في تغيير هيكلية التهميش الأساسية.

ينطبق هذا الأمر على غامبيا، حيث تتوفّر خطة جبر ضرر من دون تفعيل. في هذا السياق، يؤدي المجتمع المدني دوراً مركزياً في تمثيل أولويات الضحايا والدعوة إلى تفعيل خطط جبر الضرر الوطنية، وهو دور يساهم فيه المركز الدولي للعدالة الانتقالية بشكل مباشر من خلال دعم منظمات المجتمع المدني، وإنشاء أول تحالف للمجتمع المدني يُعنى حصراً بجبر الضرر، بالإضافة إلى العمل من كُتب مع المنظمات الشعبية خارج نطاق العاصمة. وفي حين عُقدت مشاورات وطنية قبل إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر وأثناء عملها، شاركت اللجنة في مجموعة متنوعة من أنشطة التوعية؛ ومع ذلك، واجهت صعوبات في التغلب بشكل كامل على غياب المشاركة المدنية في غامبيا ونفسي ثقافة الخوف والوصم بالعار في ما يتعلّق ببعض الانتهاكات، لا سيّما العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. نتيجة لذلك، عجزت اللجنة عن تيسير مشاركة جميع الضحايا، ومن المرجح أنّ الكثير من الضحايا لم يشاركوا في لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر ولم يسجلوا أسماءهم في سجلاتها. وعليه، فإن تجاربهم واحتياجاتهم من عمليات جبر الضرر لا يُظهرها تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر النهائي ولا توصياته. وقال الضحايا إنّ الحواجز التي تحول دون مشاركتهم المباشرة والعنوية في لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر قد أثرت سلّبا على قدرتهم على الحصول على جبر الضرر.⁷²

72 غييري ومانيه، "متمسكون بنوعنا الاجتماعي" (Stubborn for Our Gender)، ص 5.

أقرت لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، في تقريرها الختامي، بأن الكثير من الضحايا لم يقدموا شهادات مكتوبة أو لم يشاركوا في جلسات الاستماع العلنية، فأوصت باعتماد تدابير تضمن أخذ قضاياهم في الحسبان في برامج جبر الضرر بعد انتهاء ولايتها.⁷³ ونظراً إلى الثغرات التي شابَت عملية توعية الضحايا خلال عمل لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر وأدت إلى تدني معدلات مشاركة بعض فئات الضحايا، اختارت منظمات الضحايا ممثلين للضحايا في المجتمعات المحلية لحشد الضحايا الآخرين وتسهيل تبادل المعلومات مع مجموعات الضحايا. ومع ذلك، بقي حس الضحايا بالقدرة على التقرير ضئيلاً، فلم تُشارك سوى قلة منهم في أنشطة المناصرة الرامية إلى التأثير في تصميم عملية جبر الضرر. فقد كان من شأن إرث الدكتاتورية، مثل تدني مستويات التعليم ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة وقلة الإحاطة بمفهوم الحوكمة الديمقراطية ودور مؤسسات الدولة وضالة الاطلاع عليهما، أن يحد من قدرة الضحايا على التعبئة وعلى تعميم خطتهم على نحو مُجدٍ. لذا، تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً جوهرياً في تمكين الضحايا من خلال التشبيك في ما بينهم وبناء قدراتهم والجهر بأصواتهم باستخدام مجموعة من المنصات والأساليب.

المشاورات: تشجيع المشاورات في جميع أنحاء البلاد، وتعقدتها منظمات مُتمركزة حول الضحايا بغية توثيق الانتهاكات السابقة والاحتياجات المستمرة للضحايا الذين لم يسجلوا أسماءهم لدى لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر. ومن الأمثلة على ذلك هو العمل الذي قامت به الجمعية النسائية لتمكين الضحايا المؤلفة من مجموعة من الناشطات اللواتي يشعن ويدعن مشاركة النساء ليصبحن رائدات التغيير في مسيراتهن نحو الشفافية وتحقيق المصالحة وتوفير جبر الضرر وإتمام المحاسبة وإقامة العدالة وضمان إشراك طائفة نديغال في كير موت علي، وهي جماعة مهمشة تتخذ منطقة النهر الوسطى موطناً لها.⁷⁴ وقد تعرّضت الطائفة لانتهاكات جسيمة لحقوقها، وطردها الرئيس يحيى جامع من غامبيا في العام 2009 لأنها تمارس الشعائر الإسلامية بشكل مختلف. ولا يزال أفراد الطائفة المنفية يعيشون في السنغال ويواجهون التهميش المستمر؛ كما يواجهون تقييداً مفروضاً على تحركاتهم، ويُمنعون من دخول غامبيا على الرغم من أنهم ولدوا هناك، وهم يُصارعون من أجل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والأراضي الصالحة للزراعة والوظائف. ومع أن العديد من أفراد طائفة نديغال قد سجلوا أسماءهم لدى لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، وثقت الجمعية النسائية لتمكين الضحايا أكثر من 21 ضحية من ضحايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي الذين لم يسجلوا أسماءهم لدى لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر بسبب العار والوصم وغيرهما من المخاوف. وتؤدي الجمعية النسائية لتمكين الضحايا وغيرها من منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بعمل مماثل دوراً توثيقياً جوهرياً ريثما تنشأ مؤسسة تخلف لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر وهيئة جبر الضرر.

وتُشرك منظمات المجتمع المدني الضحايا من خلال المشاورات، وذلك بغية جمع آرائهم حول عملية العدالة الانتقالية وتقييم احتياجاتهم الحالية واتخاذ هذه البيانات قاعدةً أساسية لفهم أولويات الضحايا. ففي هذا السياق، تلجأ منظمة الاهتمام بشؤون الشابات المعنوية ببلورة حقوق الشابات والفتيات في غامبيا وأدائها، إلى تنظيم المشاورات في سبيل تشجيع الضحايا من مناطق غامبيا السنت على التعبير عن احتياجاتهم وعن توقعاتهم حول عملية جبر الضرر المستقبلية وعلى مناقشة الرسائل الموحدة الأيلة إلى دعم جهود المناصرة المنسقة في شأن قضايا تتراوح من التعويض النقدي ورد الاعتبار والاعتذارات إلى الإصلاح المؤسسي والوصول إلى الخدمات. وصحيح أن هذا النهج قد يكون مُجدياً للغاية، إلا أن منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك المنشأة قبل العام 2018 والمفتقرة لمهام مُتمحورة حول الضحايا، غالباً ما تخفق في استراتيجياتها في شأن التواصل. وفي بعض الحالات، لا يفهم الضحايا غاية المشاورات أو كيفية الإسهام فيها بشكل مُجدٍ. ولعل ما يزيد الأمور تعقيداً هو أن منظمات المجتمع المدني لا تستطيع في كثير من الأحيان مواصلة تفاعلها مع الضحايا، فتعجز عن العودة إليهم لإطلاعهم على أي تقدم أو تراجع مُسجل. وبغية سدّ هذه الثغرات في التواصل والمشاركة، بدأت منظمات المجتمع المدني بإنشاء شبكات باستخدام تطبيق "واتساب" للبقاء على تواصل دائم مع الضحايا.

73 يوصي التقرير لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر الختامي بالتسجيل الشامل للضحايا لتحديد المدى الكامل للمظلومية في غامبيا. لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، التقرير الختامي، ص 14.

74 موقع Foroyaa، "مشكلات بعض السكان الأصليين في كير موت علي مستمرة دونما انقطاع" (The Troubles of Some Indigenes of Kerr) 19 كانون الأول/ديسمبر 2022.

في حين أنّ لجوءَ منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الحكومية المتزايد إلى المشاورات يُعدّ تطوراً إيجابياً، إلا أنّ الإفراط في استخدامها بدون الاعتماد أيضاً على آليات تقديم الملاحظات والآراء أو التّواصل المناسب واستراتيجيات المشاركة المستدامة يُعرّض الضحايا إلى خطر الإرهاق. ومن شأن تفتّش شعور الإرهاق بين صفوف الضحايا أن يحدّ من تمثيلهم ومشاركتهم بشكلٍ مُجدٍ في مبادرات العدالة الانتقالية المستقبلية، بما في ذلك عزيمتهم على دفع عملية جبر الضرر قدماً. وبالتالي، فإنّ إنشاء شبكات الضحايا قد يخدم هدفاً مزدوجاً يؤوّل إلى التّخفيف من وطأة هذا الخطر. فمن ناحية، قد تُوازّر هذه الشبكات منظمات المجتمع المدني في مُزاولة عملها على نحوٍ مُتمحور أكثر حول الضحايا، وقد تُساهم هذه الشبكات، بشكلٍ مُوازٍ، في بناء قدرات الضحايا وتعزيز قدرتهم على التّقرير. ونظراً إلى مكانة شبكات الضحايا في المجتمع، فإنّها، في أفضل الأحوال، قد تقدّر، في نهاية المطاف، على مواصلة جهود التّواصل بمفردها في سبيل التّأثير على عملية جبر الضرر والتّخفيف من إرهاب الضحايا.

شبكات الضحايا/المجتمعات المحلية والهيكلية المحلية: تعتمد منظمات المجتمع المدني على الشبكات المجتمعية لحشد المشاركين من مختلف المجموعات المُستهدفة. ومن شأن ذلك أن يُساهم في ضمان وصول منظمات المجتمع المدني إلى الأفراد المناسبين وفي إسناد عملها إلى احتياجات الضحايا ومطالبهم المحددة. ففي المناطق حيث غابت هذه الشبكات، عملت منظمات المجتمع المدني على إنشائها. وقد تطلّب ذلك، في كثير من الأحيان، العمل مع قادة المجتمع المحليّ المؤثرين، مثل القادة التقليديين وشيوخ المجتمع، لأنّ بعض أفراد المجتمع المحليّ يمتنعون عن المشاركة في أيّ نشاطٍ بدونهم. وفي حين أنّ هيكلية السّلطة في المجتمع المحليّ قد تحدّ من الحوارات والنقاشات المفتوحة، لا سيّما منها الدائرة حول مواضيع حسّاسة في حضور القادة، فإنّ إشراك أعضاء المجتمع المؤثرين وتوعيتهم، عند اقتضاء الحاجة، بحقوق الإنسان وقضايا النوع الاجتماعي، من شأنهما أن يُحيّنا المشاركة المجتمعية، وأن يعزّزا، في بعض الحالات، شعور المُلكية المحلية، ممّا يؤدي إلى بلورة حلولٍ محليةّة عادةً ما تكون أكثر استدامةً وتأثيراً. وقد ذكرت الجمعية النسائية لتمكين الضحايا ما يلي:

كان للنسق المُعدّل من برنامج التوجيه تأثيرٌ أفضل لأنّه ضمّ المزيد من أفراد المجتمع وأتاح لنا فرصة مناقشة القضايا المطروحة مع القائد الأعلى وشيوخ المجتمع الآخرين، ذكراً وإناثاً. وقد سمح ذلك أيضاً بتحسين الانضمام إلى الأنشطة المُخطّط لها والمشاركة فيها والشعور بمُلكيتها المحلية. وقد زوّد البرنامج فريق الجمعية النسائية لتمكين الضحايا برؤى أكثر تبصّراً في شأن القضايا التي تُؤثر في أفراد المجتمع الذين عيّروا عن وضعهم المُزري و[قدّموا] اقتراحات حول أفضل السبل لمعالجة مشكلات المجتمع المُزمنة.⁷⁵

تبادل المعلومات والتعليم: تُعدّ منظمات المجتمع المدني نقطة الاتّصال الأولى التي يلجأ إليها الضحايا حين يحتاجون إلى معلومات حول حالة عملية جبر الضرر في غامبيا، فقد أدّت عقوداً من الديكتاتوريات، المُجرّدة من أيّ ثقافةٍ مشاركةٍ مدنيةٍ ومن أيّ عمليةٍ ديمقراطيةٍ، إلى إحداث شرخ بين المواطنين والدولة وفجواتٍ في التّواصل القائم بينهما. لذا، تحرّص منظمات المجتمع المدني على سدّ هذه الفجوات بطرقٍ مختلفة، بما في ذلك من خلال إطلاق مبادرات توعيةٍ مجتمعيةٍ، يُطلّع خلالها الضحايا على الإنجازات الكبرى المُحرزة في عملية جبر الضرر. فعلى سبيل المثال، بذلت منظمة الاهتمام بشؤون الشابات جهوداً كبيرة في جميع أنحاء غامبيا في سبيل التوعية بمضمون الكتاب الأبيض الحكومي في شأن جبر الضرر وبتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر وبأدوار مؤسسات الدولة ومسؤولياتها وبحقوق الضحايا على حدّ سواء. وقد ساهم ذلك في حشد الضحايا وإشعارهم بالمقدرة على التّواصل مع أعضاء المجلس الوطني بغية مساءلتهم حول تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، وعلى رفع أصواتهم لضمان سير عملية العدالة الانتقالية لمصلحة الضحايا.

وقد وجدت منظمة الاهتمام بشؤون الشابات أنّ الكثير من الضحايا قد لا يدركون أنّه ليست كلّ ضحيةٍ تستحقّ نيل جبر ضررٍ نقديّ، كما وجدت أنّ اعتقاداً خاطئاً يشيع بين الضحايا مفاده أنّ جبر الضرر النقديّ يُورّع كلما دُعِيَ الضحايا إلى اجتماعٍ مع مؤسسة حكومية. وقد شملت الجهود التي بذلتها المنظمة تعزيز النقاشات مع الضحايا في المناطق السّنة، وذلك لتبيان "أنّ جبر الضرر لا يقتصر على المال" ولتمكين الضحايا من

75 الجمعية النسائية لتمكين الضحايا، التقرير المؤقت (Interim Report)، محفوظ لدى المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

فهم أن "الأمر يعود إليهم في تحديد نوع جبر الضرر الأنسب لهم".⁷⁶ وتؤكد هذه التجربة الدور الحاسم الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في تعميق فهم الضحايا لسبل جبر الضرر وإدارة التوقعات وإطلاق العنان لدور الضحايا المُجدي، وإحراز تقدّم في العملية برمتها.

التعاون المباشر مع الحكومة

صحيح أن العمل الجماعي بين الضحايا والمجتمع المدني قد يُشكّل بحدّ ذاته عُنصرًا من عناصر التنمية، إلا أن الاستراتيجيات الآلية إلى الدفع نحو تفعيل برنامج جبر الضرر غالبًا ما تشمل التعاون المباشر مع المؤسسات الحكومية المعنية. ويمكن أن يشمل ذلك المناصرة والتعبئة وجمع الضحايا وأفراد المجتمع المحلي مع مُتخذي القرارات وحشد الضحايا وتدريبهم للاضطلاع بدور قيادي في العملية وتحسين وعي المُشرعين وواضعي السياسات. ولا تقتصر الجهات الحكومية المستهدفة في هذه الجهود على الهيئات المسؤولة عن سياسات العدالة الانتقالية فحسب، مثل وزارة العدل، بل تشمل أيضًا مجموعة من الوزارات والإدارات الأخرى المشاركة في تنفيذ عملية جبر الضرر الشامل، بما في ذلك وزارات المالية والرعاية الاجتماعية والأراضي والصحة والتعليم، والهيئات التشريعية مثل المجالس النيابية والمجالس الوطنية.

في أوغندا، تعاونت مبادرات المناصرة التي يقودها الناجون مع الحكومة بطرق مختلفة. فقد استخدم الناجون مهارات المناصرة التي اكتسبوها من الجلسات التدريبية التي عقدتها منظمات المجتمع المدني، بدعم من المركز الدولي للعدالة الانتقالية، وذلك في سبيل الدفاع عن حقهم في الانتصاف أمام رؤساء أجهزة صنع السياسات على المستويين المحلي والوطني، بمن فيهم رئيس المجلس النيابي، وذلك بغية ضمان بقاء جبر الضرر سمة بارزة في الخطاب الوطني، على الرغم من مرور زمن على ارتكاب الفظائع. وكانت أصوات الناجين حاسمة في الحفاظ على زخم عملية جبر الضرر، وذلك، مثلًا، من خلال تقديم عريضة إلى مجلس النواب في عام 2014، أدت إلى اعتماد السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية في العام 2019 التي نصت على سبل جبر ضرر إداري. وقدمت عريضة أخرى إلى مجلس النواب في العام 2019، كان من شأنها أن أعادت إحياء النقاش حول حاجة الضحايا إلى تدابير مساعدة مؤقتة عاجلة وحملت مكتب رئيس الوزراء إلى العمل من كذب مع المجتمع المدني لتحديد الناجين وتزويدهم بالدعم المؤقت من خلال برامج التعافي وإعادة الإعمار. وعلى الرغم من تعطيل جائحة كوفيد-19 هذه العملية، يواصل الناجون الضغط على أعضاء مجلس النواب والقادة المحليين لاتخاذ تدابير لإنصافهم بعد الأذى الذي تعرّضوا له خلال النزاع.

في كولومبيا، أنشأ قانون استرداد حقوق الضحايا والأراضي هيئات تشاركية وطنية وإقليمية ومحلية تتألف من منظمات المجتمع المدني ومجموعات الضحايا. وقد استخدم الضحايا هذه المساحات للتأثير في تصميم برامج جبر الضرر وتنفيذها. وعلى مرّ السنين، كثيرًا ما اجتمع الضحايا لاقتراح إصلاحات قانونية، بالتّحالف مع أعضاء في مجلس الشيوخ، ودعوا إلى تمديد القانون حتى العام 2031 (وهو مطلب أيدته المحكمة الدستورية في العام 2019). وفي موازاة ذلك، مارس الكثير من الضحايا ومنظمات المجتمع المدني الضّغط من أجل إدراج توصيات لجنة الحقيقة في شأن خطة التنمية الوطنية، وأغلبها يقترح وضع تدابير تؤل إلى تغيير ظروف المجتمعات المهمشة اجتماعيًا واقتصاديًا. وفي حين أن هذا الجهد لم يتكلل، ختامًا، بالنجاح بسبب غياب الدعم السياسي في مجلس الشيوخ، إلا أنه أظهر إجماع المجتمع المدني والضحايا على الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية.

بالإضافة إلى ذلك، دعم المركز الدولي للعدالة الانتقالية التحالفات الاستراتيجية المنشأة بين منظمات المجتمع المدني الكولومبية والرامية إلى جمع صفوف الضحايا وعرض قضاياهم بشكل مشترك على آليات العدالة الانتقالية. وكانت هذه التحالفات أساسية من أجل ضمان توسيع نطاق الوصول إلى الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، نظرًا إلى أن معايير الولاية أنفة الذكر في توثيق القضايا غالبًا ما تتجاوز قدرات المنظمات الصغرى التقنية. ولما كانت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام لا تنتظر في الجرائم، كل على حدة، بل تركز على تحديد أنماط العنف الإجرامية الكلية، نظم عدد من الضحايا صفوفهم للمشاركة الجماعية في

76 منظمة الاهتمام بشؤون الشباب، التقرير المؤقت (Interim Report)، محفوظ لدى المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

إجراءات الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام وطرح مطالبهم بجبر الضرر. وقد ساعدت هذه الاستراتيجيات في إنشاء شبكات دعم للضحايا وفي تشجيعهم على الإبلاغ عن حالاتهم، التي بلغت عن أغلبها لأول مرة على الإطلاق. فعلى سبيل المثال، أفادت المنظمات الشريكة للمركز الدولي للعدالة الانتقالية التي وثقت حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي أمام الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام بأن الكثير من الضحايا الذين امتنعوا سابقاً عن التماس الإنصاف بسبب الخوف من الانتقام أو الوصم شعروا بأمان أكبر عند القيام بذلك مع ضحايا آخرين وبدعم من منظمات المجتمع المدني. وقد شكّلت مشاركة الضحايا عنصراً مهماً في النهج التصالحي القائم على الحوار الذي تتبّعه الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ومنذ أن بدأت الولاية القضائية هذه عملها في العام 2018، تلقت ما يقارب 830 تقريراً من منظمات المجتمع المدني،⁷⁷ وتم تمثيل أكثر من 8,400 ضحية في إجراءاتها القضائية.⁷⁸

في غامبيا، يؤدي المجتمع المدني دوراً رئيساً في الجمع بين الضحايا ومُتخذي القرارات الحكوميين لتحويل الضحايا التعبير عن توقعاتهم واحتياجاتهم، بغية التأثير في عملية جبر الضرر. ويعتمد معظم الضحايا، من أجل إيصال أصواتهم، على المشاركة في الأنشطة الاستشارية التي تجريها منظمات المجتمع المدني أو الحكومة لنقل المعلومات إلى واضعي السياسات. فعلى سبيل المثال، شدّد الضحايا، خلال المشاورات الإقليمية حول مشروع قانون جبر ضرر الضحايا التي نظّمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية بالتعاون مع وزارة العدل،⁷⁹ على الأولويات التي يُريدونها من عملية جبر الضرر المستقبلية، ويظهر بعضها في مشروع قانون جبر ضرر الضحايا. وقد عكست مُدخلات الضحايا، بشكل أساسي، الحاجة إلى تحسين معايير اختيار أعضاء اللجنة وفتح عملية تسجيل ثانية وتعزيز معايير الإثباتات وإنشاء آلية لتقديم الطعون. وكلما التقت الجمعية النسائية لتمكين الضحايا بواضعي السياسات، دعت ممثلي الضحايا من المجتمعات المهمشة، مثل كير موت علي والمتضررين من حملات الرئيس جامع لإلقاء القبض على السحرة، إلى حضور اللقاءات والمشاركة فيها.⁸⁰ وفي حين أنّ عزّ بعض الضحايا عن التواصل المباشر مع مُتخذي القرارات يحدّ من تأثيرهم المحتمل، فمن شأن أوجه التفاعل هذه أن تحسّن الوعي بأوضاع الضحايا وحقوقهم وتساعد واضعي السياسات في تأطير مطالب الضحايا بجبر الضرر، وجعلها جزءاً من عملية أوسع نطاقاً لتحقيق السلام والعدالة.

ومن شأن قنوات التواصل هذه أن تُشجّع الضحايا على الاضطلاع بدور قيادي أكبر. فالمنظمات المُتمحورة حول الضحايا، مثل الجمعية النسائية لتمكين الضحايا، تستغل هذه اللقاءات لتحدّد فرص إشراك الضحايا الأيالة إلى تعزيز توليهم القيادة وصلّ قدرتهم على ممارسة الضغط. ففي كانون الأول/ديسمبر من العام 2022، على سبيل المثال، نظمت الجمعية النسائية لتمكين الضحايا اجتماعاً خاطب فيه الضحايا اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان والشؤون الدستورية في وقت كانت منظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تُحاور أعضاء من المجلس الوطني في شأن توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر وعملية العدالة الانتقالية. وعلى المستوى المحلي، رأى المشاركون في أنشطة منظمة الاهتمام بشؤون الشابات أنّ لجان التنمية القروية القائمة في كل قرية، توفر فرصاً لتسخير الدعم الكفيل بتفعيل جبر الضرر، نظراً إلى دورها كرابطة بين المجتمع المحلي من جهة وهيكلّيات الحوكمة من جهة أخرى.⁸¹ ومع ذلك، لا يزال العمل مع اللجان بهذه الصفة في مراحل الأولى.

وحتى وقتٍ ليس ببعيدٍ، غُضّ الطرف عن دور أعضاء المجلس الوطني في عملية العدالة الانتقالية، فطالما اعتبرت منظمات المجتمع المدني والضحايا أنّ وزارة العدل هي الجهة الحكومية الرئيسة فحسب. لكنّ النظرة هذه أخذت في التغيّر مع دخول عملية العدالة الانتقالية مرحلة جديدة. قبل ذلك، كانت لجنة مراجعة الدستور هي

77 للاطلاع على الإحصاءات السنوية التي نشرتها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام (آخر تحديث في حزيران/يونيو 2022)، انظر الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام (JEP)، "34"، www.jep.gov.co/InformesReportesEstadisticos/، Informe Estadístico No.1-2022، www.jep.gov.co/Informe%20estadistico%201%20osemestre%20de%202022.pdf.
78 الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام (JEP)، النشرة الإحصائية الشهرية (Monthly Statistics Bulletin)، تم الاطلاع على آخر تحديث في 22 أيلول/سبتمبر 2023، www.jep.gov.co/jepcifras/JEP-en-Cifras-septiembre-22-2023.pdf.
79 مشاورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، حزيران/يونيو 2022.
80 من 2008 حتى 2009، وجه جامع ادعاءات ممارسة التعوذة ضد مواطنين أبرياء، بمن فيهم كبار السن. الذين لقي بعضهم حتوفهم بعد أن أُجبروا على تجزّع عشب سام. باناسابالي، "ورقة الحقائق: ما يجب أن تعرفونه عن حملات يحيي جامع لمطاردة المُشعوذين" (FACTSHEET: What You Should Know About Yayha Jammeh's Witch-Hunting Exercise)، FactCheckGambia، 7 آب/أغسطس 2022.
81 حكومة غامبيا، قانون الحكم المحلي في غامبيا لعام 2002، بصيغته المعدلة في عام 2015، www.thegambiatimes.com/the-local-government-act-of-the-gambia-2002.

عملية العدالة الانتقالية الوحيدة التي سلّطت الضوء على أهمية إشراك المجلس الوطني. هذا ويمكن المجلس الوطني أيضاً مساءلة الحكومة مباشرة عن تنفيذها عملية جبر الضرر. فعلى سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2022، وبناءً على طلب اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان والشؤون الدستورية في المجلس الوطني، أطلع وزير العدل أعضاء المجلس الوطني على آخر المستجدات وأجاب عن أسئلتهم حول عملية التنفيذ عقب انتهاء عمل لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر وحول عملية جبر الضرر.⁸²

نظراً إلى أن دور المجلس الوطني في مراقبة أداء الحكومة قد يحده، في بعض الأحيان، قصور المعرفة أو ضآلة المعلومات حول المسائل المتعلقة بعملية العدالة الانتقالية، وتحديدًا برامج جبر الضرر، أخذت بعض منظمات المجتمع المدني المتمحورة حول الضحايا زمام المبادرة لإشراك المجلس وتوعية أعضائه، لا سيما في شأن توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر الواجب تنفيذها. وفي حين أعرب الضحايا عن عدم ثقتهم بقدرة المجلس الوطني على تلبية احتياجاتهم، أكدت لهم منظمة الاهتمام بشؤون الشباب حقهم في التواصل مع المجلس وفي مساءلة أعضائه. وقد لمس الضحايا الذين شاركوا في العملية، عبر منظمات المجتمع المدني، منذ بداية عملية العدالة الانتقالية، تأثير مشاركتهم في جهود الضغط على الجهة التشريعية. فقد كان من شأن لقاءاتهم ومشاركتهم في ورش العمل مع أعضاء المجلس الوطني أن ساهمت في سنّ قانون منع التعذيب في البلاد (2023). وقد استخدمت هذه الاستراتيجية نفسها لضمان سنّ المجلس الوطني مشروع قانون جبر الضرر للضحايا. فعلى سبيل المثال، استفاد ائتلاف منظمات المجتمع المدني المعني بجبر الضرر وقضايا النوع الاجتماعي، والمدعوم من المركز الدولي للعدالة الانتقالية، من منتدى أقيم حول مشروع قانون جبر الضرر لحشد الضحايا وتنظيم لقاء يجمعهم وأعضاء منتخبين بدأ لهم أنهم قد يدعموا مشروع القانون عند عرضه على المجلس الوطني.⁸³

تبنت الحكومة بشكل متزايد نهجاً استشارياً متمحوراً حول الضحايا يعطيهم مساحةً لإبداء آرائهم حول تصميم تدابير جبر الضرر. وعادةً ما تعمل وزارة العدل، بمؤازرة منظمات المجتمع المدني، ومن بينها المركز الدولي للعدالة الانتقالية، في سبيل ضمان محافظة العملية على طابعها الاستشاري واحتوائها على احتياجات الضحايا. وتساعد هذه المشاورات في إبقاء قضايا العدالة الانتقالية على جدول الأعمال الوطني وفي تحسين فهم الضحايا للعملية، مما يدفعهم إلى المشاركة على نطاق أوسع. وعليه، فإن مشروع قانون جبر الضرر الضحايا الذي سنّ مؤخراً، ويعكس مطالب الضحايا، يُعدُّ ثمرة الأنشطة التفاعلية هذه. وعلى الرغم من تحسن أداء الجهات الفاعلة الحكومية، لم يُدرج النهج المتمحور حول الضحايا إدراجاً كاملاً بعد. ولا تزال مشاركة الحكومة المدنية وممارستها الديمقراطية، بعد مضي خمس سنوات على بدء انتقال غامبيا إلى الديمقراطية، قيد التعزيز.

82 يوسف تابلور، "وزير العدل يجيب عن أسئلة المجلس الثياري حول تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر" (Justice Minister Responds to Parliamentary Question on TRRC Implementation)، غايناكو، 8 كانون الأول/ديسمبر 2022.

83 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، جلسة تبادل المعلومات حول مشروع قانون الضحايا، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

المسارات المُكَمَّلة لجبر الضرر وسياسات التنمية المُتمحورة حول الضحايا

الدعم المباشر للضحايا والمجتمعات المتضررة

في السياقات حيث لم يُنفذ برنامج رسمي لجبر الضرر أو حيث يُستبعد تنفيذ برنامج من هذا النوع في المستقبل القريب، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني التّدخل والعمل بمبادرة منها لتقديم الدعم المباشر للضحايا والمجتمعات المتضررة. وفي هذا الصّدد، أقام المركز الدولي للعدالة الانتقالية شراكات استراتيجية وطويلة الأجل مع المنظمات المحلية، لِيتمكينها من أداء عملها وبناء قدراتها بشكل تدريجي ومستدام بغية تنفيذ التّدخلات في المجتمعات المحلية. ومن شأن الاستمرارية التي تتسم بها شراكات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، أن تُحوّل المجموعات المحلية، التي تلمّ باحتياجات مجتمعاتها إمامًا تامًا، اغتنام الفرص الناشئة وتصميم برامج مبتكرة وتنفيذها. ويمكن أن تتخذ هذه المبادرات أشكالًا عدّة، بما فيها المساعدة في مجالات التّشافي الجماعي واقتفاء أثر الأطفال والدعم المالي وتوفير سُبل العيش والإسكان والأراضي والتعليم والرّعاية الصحيّة والدعم النفسي والاجتماعي والتدريب على المهارات والمساعدة القانونية والفنون وإعادة الإدماج، علمًا أنّ جميع الأشكال هذه تؤثر تأثيرًا مباشرًا في التنمية. وقد ثبت أنّ هذا النوع من الدّعم له قيمة خاصّة بالنسبة إلى فئات الضحايا الضعيفة والمهمّشة، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والأطفال المولودون أثناء الحرب. ومع ذلك، ونظرًا إلى أنّ هذا النوع من المبادرات غالبًا ما يكون على مستوى المجتمع المحلي، حيث قد تسود النّظم والأراء الذكورية، قد تدعو الحاجة إلى بذل جهودٍ مثل توعية المجتمع المحلي من أجل تقليل الوصم اللصيق بالمشاركة أو التغلب عليه. وفي حين أنّ هذا الشكل من الدعم قد يُساهم في سدّ جزءٍ من الفجوة التي خلفها غياب برنامج جبر الضرر وبرامج التنمية المنقوصة، إلا أنّه لا ينطوي على إقرار الدولة بالأخطاء المُرتكبة، وبالتالي لا يفي بالتزام جبر الضرر. وعلى الرّغم من أنّ الدّعم هذا قد يقدّم دروسًا قيّمة لبرامج جبر الضرر المستقبلية، فهو لا يعيد للضحايا كرامتهم داخل المجتمعات كما يُعيد لها برامج جبر الضرر.

في غامبيا، قامت منظمات المجتمع المدني التي لها علاقة مباشرة مع مجتمعات الضحايا بتقديم بعض أشكال المساعدة المباشرة للضحايا أو تسهيلها، وتحديدًا دعم الصّحة النفسيّة والدّعم النفسي والاجتماعي. فعلى سبيل المثال، جمعت الجمعية النسائية لتمكين الضحايا أموالًا للضحايا ليتلقوا العلاج الطبي. وفي ورشة عمل استشارية نظمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تحدث أحد الرّجال الضحايا من طائفة كير موت علي عن تسديد الجمعية النسائية لتمكين الضحايا فواتيره الطبيّة، فقال: "أنا ممتنٌ للجمعية النسائية لتمكين الضحايا، التي دعمتني في رحلة مثولي للشفاء. كنت أعاني مشكلات في التبول، ولكنني الآن قادر على القيام بذلك بسهولة، وهذه نعمة حقًا. ومع ذلك، لم أتعاف تمامًا وأودّ أن تعمل الحكومة على جبر الأضرار، حتّى أتمكن من الحصول على الرّعاية الطبيّة اللازمة".⁸⁴

84 ورشة عمل استشارية للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، بانجول، 31 آذار/مارس 2023.

كذلك، تدعم منظمات المجتمع المدني شبكات الضحايا وتُنظّم المشاورات بغية المساعدة في تحديد نُهج بديلة لتلبية احتياجات الضحايا المُلحّة. فعلى سبيل المثال، أثمر عمل الجمعية النسائية لتمكين الضحايا مع مجموعة دعم المرأة في كير موت علي، طرح فكرة دعم الصّحة العقليّة وتوفير الدّعم النفسي والاجتماعي للضحايا. واستجابة لهذا الطرح، حدّد المجتمع المحليّ 20 فرداً سيتلقون جلسة تخصّص الصّحة النفسيّة وتوفّر الدّعم النفسي والاجتماعي، وقد طالب المجتمع المحليّ بأن يكون ذلك عنصراً دائماً من عمل الجمعية النسائية لتمكين الضحايا. وقد أوجدت مجموعة دعم المرأة مساحةً آمنة حوّلت 60 امرأة مناقشة تجاربهنّ وتحديد أشكال مبادرات الدّعم المحليّة، مع إيلاء الأطفال الذين لم يتمكنوا قطّ من الوصول إلى طبيب أو تعليم رسمي والنساء اللواتي صادرت الشرطة بطاقات هويّاتهنّ الأولويّة القصوى.

وفي شمال أوغندا، كانت مجموعات الضحايا ومنظمات المجتمع المدنيّ في طليعة حركات مناصرة جبر الضرر وتدبير الإنصاف. ونظراً إلى تلكؤ الحكومة عن إنشاء برنامج جبر ضرر شامل، تولّت هذه المجموعات والمنظمات زمام مبادراتٍ عدّة على مستوى المجتمع المحليّ، ترمي إلى توفير الدّعم والإغاثة المؤقتة للضحايا. لذا، تُقدّم هذه المبادرات دروساً قيّمة يمكن الاسترشاد بها في تصميم برامج جبر الضرر مُتمحورة حول الناجين وفي تنفيذها على حدّ سواء.

وشكّل الناجون مجموعاتٍ اتّخذت منصاتٍ لدعم الأقران، فشكّلت مساحةً آمنة لتبادل الخبرات وإبداء التّضامن وتمكين التّشافي الجماعي. وفي هذا الصّدد، قالت إحدى الناجيات: "قبل انضمامي إلى مجموعة الضحايا، كنت في وضع نفسي سيء جداً، لكنني بعد الانضمام إليها والاستماع إلى تجارب الأعضاء الآخرين، أدركت أنني لست وحدي. أنا في حال أفضل الآن".⁸⁵ هذا وساهمت مجموعات الناجين في تحسين وضع أعضائها الاقتصاديّ من خلال مذهب بالدّعم المالي والفرص المُدرّة للدخل وتنمية مهاراتهم. فعلى سبيل المثال، يُقدّم الدّعم لأعضاء الجمعية النسائية لتمكين الضحايا حتّى يتمكّن من صنع تحف يدويّة وحقائب يمكنهنّ بيعها بشكلٍ جماعيّ لربح دخلٍ وإعالة أنفسهنّ وأطفالهنّ.

وتلقّى الناجون، أيضاً، الدّعم النفسي والاجتماعي والتدريب على المهارات والدّعم الاقتصادي والطبيّ، عبر منظمات المجتمع المدنيّ، خلال عمليّة إعادة التّوطين والإدماج. وفي حين ساعدت منظمات كثيرة الناجيات من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعيّ، قدّمت قلة منها الدّعم الطبيّ والنفسي الاجتماعيّ للناجين الذين قد يواجهوا التمييز عند سعيهم إلى الحصول على خدمات المرافق الصحيّة الحكوميّة.⁸⁶ ودعمت منظمات، مثل مشروع العدالة والمصالحة، الناجين لتشكيل مجموعات وتوثيق تجاربهم من خلال مشاركة قصصهم وإيجاد فرص دعم الأقران والتشافي. هذا ودعمت منظمات المجتمع المدنيّ جهود المصالحة وإعادة إدماج الضحايا الأوسع نطاقاً، وذلك من خلال إقامة الحوار المجتمعي ومراسم التّشافي وبرامج التّوعية. وقد دعم بعض المنظمات جهود التّوثيق والتذكّر وتخليد الذكرى.⁸⁷

أمّا المجموعات والبعثات الدينية فقد دعمت الناجين في عمليّة إعادة التّوطين بعد الأسر. وقد مدّت هذه المجموعات وجهات مانحة فردية الضحايا بالدّعم المالي والدّعم النفسي الاجتماعيّ. فالقادة الدينيون يؤدّون دوراً محورياً في تسهيل التّشافي الجماعيّ والفردّي، على حدّ سواء، من خلال وسائل شتّى، منها التوجيه والمشورة والصلاة وتخليد الذكرى. وتتعاون الكثير من منظمات المجتمع المدنيّ مع قادة دينيين يُناصرون القضايا التي تمسّ الضحايا أو يحشدون الدّعم لها، أو تطلب مساعدتهم من أجل الوقوف في صفّ الضحايا وضمان عدم شعور هؤلاء بالوحدة في معاناتهم.⁸⁸

ولعلّ أحد مجالات الدّعم المباشر المُهمّة في شمال أوغندا هو اقتفاء أثر الأطفال. فقد أطلقت شبكة مُنصرة المرأة مشروعاً يرمي إلى التصدي لتحديات الهوية التي يواجهها الأطفال المولودون خلال الحروب، وهو

85 نقاش مجموعة تركيز مع ضحايا إبناث من غرب النيل، غولو، أيار/ مايو 2021.

86 تشمل شبكة مبادرة الشباب الأفريقي، ومشروع العدالة والمصالحة، ومشروع قانون اللاجئين.

87 أنشأ مشروع قانون اللاجئين مركز التوثيق الوطني للذاكرة والسلام، وهو أرشيف لذكريات وتجارب من النزاع يؤول إلى توفير سجل شامل للتاريخ ومنصة للتعاقي والحوار وتثقيف الأجيال المقبلة. وقد وثق مشروع العدالة والمصالحة عدة حوادث من الفظائع الجماعية المرتكبة في شمال أوغندا.

88 تحمل الصلاة أهمية كبيرة، كما يتضح من التجمع السنويّ الذي يُقام كلّ 19 أيار/ مايو في ذكرى مذبحه لوكودي. وتساعد صلوات مماثلة في أتياك في عمليّة تخليد الذكرى والتشافي. وقد دعت المنظمة المعروفة باسم "مبادرة السلام للقادة الدينيين الأشوليين" بنشاط إلى تلبية احتياجات الضحايا والناجين من النزاع.

عبارة عن عملية تُؤوّل إلى تحديد قبيلة الطفل الأبوية التي غالبًا ما تبقى مجهولة بسبب ظروف الولادة.⁸⁹ ويكمن الهدف من تحديد عائلة الطفل الأبوية وتوطيد علاقته بها في ضمان الاعتراف به وتأمين حقوقه في الهوية والمواطنة والأرض والميراث والمساعدة. وتسعى هذه الجهود إلى حماية المصالح الفضلى للأطفال المولودين في الحرب ورفاههم من خلال عملية بناء السلام المجتمعي.⁹⁰ وتُشارك هذه العملية أيضًا القادة المحليين، وقبيلتي الأبوين، والشيوخ، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. أما في الحالات التي تقبل فيها الأسرة الأطفال لكنها تفتقر الموارد المالية الكافية، فتقوم منظمة "لدينا أمل" بدعم الأسرة من خلال توفير مليون شلن أو غندي (أي نحو 250 دولارًا أميركيًا) لشراء بقرة. وتتعاون المنظمة هذه مع منظمة الرؤية العالمية (World Vision) للحصول على هذا الدعم.

لا تخلو عملية اقتفاء أثر الأطفال من التحديات. ففي بعض الحالات، ترفض عائلة الوالد الطفل لأنها تفترض أنه قد تسكنه الأرواح نفسها (أو سين *cen* في لغة ألكولي) التي حملت والده إلى ارتكاب الجرائم. وقد يسبب ذلك صدمة للطفل، وهو ما يستدعي فرض ضمانات مجتمعية في كل مرحلة لمنع إعادة إحياء الصدمة.⁹¹ هذا وقد تخاطر هذه العملية بشرعنة استعلاء الرجل في المجتمع وترسيخ انعدام المساواة بين الجنسين من خلال إعلاء هوية مرتكب العنف ومكانته الاجتماعية على حساب هوية الأم ومكانتها. إذا، يُظهر اقتفاء أثر الأطفال أن المبادرات حسنة النية التي قد تستجيب للاحتياجات الثقافية والاجتماعية قد تؤدي إلى ترسيخ النظام الأبوي. فمن الأهمية بمكان أن تعكس جهود جبر الضرر المبدأ القاضي بوجوب أن يكون جبر الضرر تحويليًا، بحسب ما هو منصوص عليه في إعلان نيروبي،⁹² وذلك بغية ضمان أن يساعد جبر الضرر في تحسين الظروف المعيشية العامة للمرأة، بدلًا من تعزيزه الأنظمة الجائرة.

وقدّمت مجموعات الناجين أيضًا أنواعًا أخرى من الدعم والفرص الزامية إلى إعادة إدماج الأطفال المولودين في الحرب وأسرهم. ويشمل ذلك مبادرة لجمع التبرعات تهدف إلى تقديم المنح الدراسية للأطفال المولودين في حالة الأسر وتقديم التوجيه للمدارس لمعالجة وصمة العار المُمارسة بحق هؤلاء الأطفال. وفي هذا الصدد، تُصرّح منظمة "لدينا أمل"، التي جمعت الموارد بشكل مُجدٍ في سبيل الحصول على الأراضي وبناء مساكن بأسعار معقولة لثلاثين من الأطفال الأكثر ضعفًا المولودين في الحرب، بأن 17 أما وأطفالهنّ المولودين في الحرب تلقوا الدعم لمواصلة تعليمهم ونجحوا في الاندماج مُجددًا في مجتمعاتهم.⁹³ ولا يقتصر تأثير هذه الجهود على المستفيدين الأفراد أنفسهم فحسب. فمجموعات الناجين تعمل بجِدِّ مع المدارس من أجل معالجة وصمة العار التي غالبًا ما تُلصق بالأطفال المولودين في الأسر. ومن خلال توفير هذه المجموعات التوجيه والتعليم للمدارس، إنّما تهدف إلى إيجاد بيئات اشمالية وداعمة يمكن لهؤلاء الأطفال فيها أن ينموا بدون خوف من التمييز أو التحيز.

تؤدّي الفنون الإبداعية، مثل الموسيقى والرقص والمسرح، دورًا مهمًا أيضًا في تعزيز إعادة إدماج الضحايا والتصدي لوصمة العار اللصيقة بهم. ومن هذا المنطلق، قامت منظمات مثل شبكة مناصرة المرأة ورؤية المرأة الذهبية في أوغندا بتسخير قوة الفن التحويلية في تحسين الوعي حول تجارب ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحول الأطفال المولودين في الحرب، وكذلك في تعزيز قبولهم، وتيسير إعادة إدماجهم، والتصدي لوصمهم بالعار. وتقدّم الفنون الإبداعية نهجًا فعالاً لبدء الحوار، وتحدي الأفكار المُمنّطة، وتحسين الوعي بالأثر الضار الناجم من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وتقدّر هذه المجموعات، من خلال الفنون، أن تنشئ منصة قوية تُتيح مشاركة قصص الناجين ونضالاتهم، كما تُتيح تسليط الضوء على تجاربهم ووصمة العار التي يواجهونها.

89 تيناشي موتسونزويوا، كيتي أنياكو، إيريم باينز، غرايس كان، إيفيلين أموني، "اقتفاء أثر الأطفال في شمال أوغندا في مرحلة ما بعد النزاع: مشروع اجتماعي من أجل لم شمل الأطفال المولودين خلال الحرب بالقبائل الأبوية" (Child Tracing in Post-conflict Northern Uganda: A Social Project to Unite Children Born of War with their Paternal Clans)، برنامج المناصرة من أجل المرأة وكلية السياسة العامة والشؤون العالمية في جامعة كولومبيا البريطانية، 2018.

90 المرجع نفسه.

91 المرجع نفسه.

92 إعلان نيروبي في شأن حق المرأة والفتاة في الانتصاف وجبر الضرر، الاجتماع الدولي حول حق المرأة والفتاة في الانتصاف وجبر الضرر، باريس: المفوضية الدولية لحقوق الإنسان، 2007.

93 أنجيلا لاکور، المديرية التنفيذية في منظمة لدينا أمل (Waty Ki Gen)، مقابلة مع مقدّم معلومات أساسي، غولو، أغسطس/آب 2022.

ولعل أحد التحديات والدروس المستفادة في شأن تقديم الدعم للضحايا، هو أن الكثيرين لا يزالون يخشون من الكشف عن الاعتداء الجنسي الذي تعرضوا له لأسرهم ومجتمعاتهم بسبب وصمة العار التي تنجم من ذلك وقد تؤدي إلى رفضهم ونبذهم. فبعض الأمهات لم يُخبرن أطفالهنّ مثلاً بظروف ولادتهم. وفي هذا الصدد، صرّح أحد الناجين قائلاً: "إنّ بعض أزواج الأشخاص وعائلاتهم لا يعرفون ما حدث لهم، لذا يجب أن يدرك أي برنامج لجبر الضرر هذه المواقف والأحكام المسبقة والافتراضات، وأن يتمكّن أيضاً من دعم أولئك الذين لا يريدون التعرّف بأنفسهم أنّهم ضحايا".⁹⁴ وعليه، يجب على أيّ عملية جبر ضرر أن تأخذ إغفال هويّة الضحية في الحسبان وتضمنه على حدّ سواء.

وقد يبرز أيضاً خطر الغيرة وإعادة الإيذاء بين أفراد الأسرة والمجتمع إذا حصل الضحايا على مزايا لا يحصل عليها الآخرون. فقد صرّح أحد المحييين على الأسئلة قائلاً: "لا يفرح الناس عند رؤية الدعم يُقدّم للعائدين. ويزعمون أنّ المخطوفين شاركوا في الفظائع ولا يستحقون شيئاً. حتى عندما نريد المشاركة في برنامج مثل هذا، علينا أن نتوارى عن الأنظار".⁹⁵ لذا، فإنّ النهج المُجدي لتوعية المجتمعات المحلية على إعادة الإدماج يقوم على إشراك بعض أفراد المجتمع الأكثر ضعفاً في التدريب على مهارات الأعمال، إلى جانب إشراك المخطوفين السابقين، ومدّهم بالدعم المالي، على أن يُختار المشاركون من المجتمع المحلي بالتعاون مع سلطات المجالس المحلية والقادة التقليديين. فعلى سبيل المثال، عقد مشروع العدالة والمصالحة حوارات مجتمعية وحملات توعية لتعزيز الدعم العامّ المُقدّم للمخطوفين السابقين، في حين دُعِيَ أفراد المجتمع للمشاركة في التدريب على بناء القدرات الذي يركز على مهارات الإدارة الماليّة وتوليد الدخل وغيرهما من المجالات ذات الصلة.

سياسات التنمية المراعية للضحايا

بالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر، تكمن استراتيجيّة أخرى، خارج إطار برنامج جبر ضرر إداري رسمي، في مُناصرة زيادة محورّة سياسات التنمية وبرامجها حول احتياجات الضحايا والمجتمعات المتضررة على المستويين الوطني والمحلي. ففي معظم الحالات، تركز أولويات التنمية الحكوميّة في الفترات الانتقاليّة على إعادة تشييد البنية التحتية العامّة وإنعاش النّمو الاقتصاديّ، بدلاً من تركيزها على العقبات الماثلة أمام تحقيق رفاه الضحايا والمجتمعات، والناجمة من العنف والقمع. ومع ذلك، قد تظهر فرص لتطوير أوجه التآزر بين هذه النتائج. فعلى سبيل المثال، يمكن لخطط التنمية في مجالات مثل الحد من الفقر وتوفير الأراضي والتعليم والصحة أن تُيسر تفعيل برامج جبر الضرر أو أن تُقوي تأثيره. ويُمكن برامج التنمية، التي لا تُعطى مسمّى "جبر الضرر"، أن تُولي الضحايا والمجتمعات المتضررة الأولويّة، فتُلبي احتياجاتهم، وربما تُرسي أسس جبر الضرر المستقبليّ. فقد يُعتبر ذلك وسيلة مُناصرة غير مستغلة بالقدر الكافي، لأنّ الضحايا والمجتمع المدني غالباً ما لا ينظرون إلى برامج التنمية من منظار العدالة الانتقاليّة أو قد لا يدركونها في الأصل، في حين أنّ الحكومات عادةً ما تجهل القدرة على جبر الضرر الكامنة في برامج التنمية. غير أنّ النهج هذا قد يُؤلّد خطر الخلط بين جبر الضرر والتنمية.

في غامبيا، أُدرج برنامج العدالة الانتقالية والمصالحة في أولويات التنمية التي حُدّدت بعد انقضاء فترة الديكتاتورية. وكانت خطة التنمية الوطنية للفترة المُمتدّة بين العام 2018 والعام 2021، وهي خطة التنمية الأولى عقب حكم جامع، قد نصّت على رؤية لتصور "غامبيا جديدة" تحترم الحوكمة الرشيدة؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ والمُحاسبية؛ والشّفافيّة؛ والتلاحم الاجتماعي؛ والمصالحة؛ وتمكين المرأة والشباب.⁹⁶ وشدّدت الخطة أيضاً على تعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال الهيئات المُشكّلة حديثاً، وهي لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة مكافحة الفساد.⁹⁷ وفي حين أنّ تقييم خطة التنمية الوطنية، المُجرى عند مُنتصف مدّة تنفيذها، قد سلط الضوء على إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة

94 نقاش مجموعة تركيز مع ضحايا، ذكوراً وإناث، من منطقة لانغو، مايو/أيار 2021.

95 المرجع نفسه.

96 خطة التنمية الوطنية (2021-2018)، كانون الأول/ديسمبر 2017، [https://gambia.un.org/en/98394-national-development-](https://gambia.un.org/en/98394-national-development-plan-2018-2021)

plan-2018-2021

97 المرجع نفسه، ص. 17.

وجبر الضرر واعتبره خطوة كبرى نحو تحقيق الحوكمة الرشيدة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتمكين المواطنين (أي الأولوية الاستراتيجية الأولى)، إلا أنه لم يعترف بأهمية مرحلة ما بعد لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر لتحقيق هذه الأهداف.⁹⁸

عند انتهاء خطة التنمية الأولى، شرعت حكومة غامبيا في وضع خطتين جديدتين، هما خطة التنمية الوطنية المتمحورة حول التعافي الأخضر للفترة الممتدة من العام 2023 إلى العام 2027، ورؤية التنمية طويلة الأجل (رؤية 2050).⁹⁹ تستند خطة التنمية الوطنية للتعافي الأخضر، التي انبثقت من مشاورات أجريت في 120 مقاطعة ومع سلطات حكومية محلية في جميع أنحاء غامبيا،¹⁰⁰ إلى توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، لا سيما تلك المتعلقة بالملاحقات القضائية وجبر الضرر التحويلي والإصلاح المؤسسي. ومع أن الخطة أعدت بقيادة لجنة متعددة القطاعات ضمت وزارة العدل (التي تقود تنسيق عملية جبر الضرر)، لا يزال من غير الواضح مدى ترابط أهداف الخطة والكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة في شأن لجنة الحقيقة والمصالحة أثناء التنفيذ وإن كانت الأولويات النهائية ستلبي احتياجات الضحايا من جبر الضرر.

ينبغي اعتبار برامج التنمية وسائل رئيسة تؤول إلى تعزيز جبر الضرر المُجدي وإلى ضمان استعادة الضحايا منه. لقد حددت خطة التنمية الوطنية قطاعات الصحة والتعليم وإصلاح القطاع الأمني والوصول إلى العدالة وأولويات أساسية يُمكن ربطها كلها بجبر الضرر، بحسب توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر وكتاب الحكومة الأبيض. ويتطرق كل موضوع إلى حاجة الجبر التي أعرب عنها الضحايا في شأن الأضرار التي عانوها، وهي: الوصول إلى الرعاية الصحية، والدعم التعليمي لأطفالهم، ودعم سُبل العيش تعويضاً عن الأرباح المفقودة.¹⁰¹ فعلى سبيل المثال، توصي لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر بأن تتلقى مجموعات معينة من الضحايا رعاية طبية مجانية، بينما يحق لمجموعات أخرى الحصول على منح دراسية.¹⁰² ومع ذلك، لن تجدي أشكال جبر الضرر هذه نفعاً أو لن تُطبق على أرض الواقع إن كانت البنية التحتية اللازمة لها (على غرار المراكز الطبية والمدارس تحديداً) بعيدة جداً أو غير مجهزة. لذا، لا بد من تقييم مجموعة من الجهات الحكومية، غير وزارة العدل، المناط بها تقديم جبر الضرر، ومن ضمنها وزارة المالية والشؤون الاقتصادية؛ ووزارة التعليم الأساسي والثانوي؛ ووزارة شؤون النوع الاجتماعي والطفل والرعاية الاجتماعية.

بيد أنه، من الناحية العملية، فصلت عملية العدالة الانتقالية في غامبيا عن خطة التنمية الوطنية. فخطط التنمية تخضع لإشراف وزارة المالية، في حين تتولى وزارة العدل تنسيق عملية العدالة الانتقالية. ومع أن خطة التنمية الوطنية، وخطة التنمية الوطنية - التعافي الأخضر قد وضعا على أساس استشاري، لم تتمحور، أي منهما، حول الضحايا. فقد دُعيت إلى المشاورات منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان عموماً، واستُبعدت المنظمات القليلة المتمحورة حول الضحايا في غامبيا. لذا، تميل منظمات المجتمع المدني والضحايا إلى عدم اللجوء إلى الخطة أو إلى وزارة المالية لتلبية احتياجاتها. هذا وتعتبر منظمات كثيرة من منظمات المجتمع المدني أن ربط التنمية بجبر الضرر أمر سابق لأوانه؛ ذلك أن الأولوية بالنسبة إليها هي بناء القدرات وإقرار مشروع قانون جبر ضرر الضحايا. لذا، تُعالج منظمات المجتمع المدني المحلية ومجموعات الضحايا عموماً هذه القضايا بشكل منفصل وتولي محتوى وثائق سياسات التنمية اهتماماً أدنى (بما في ذلك خطة التنمية الوطنية، وخطة التنمية الوطنية - التعافي الأخضر، وسياسات الحماية الاجتماعية).

في المقابل، يجمع بعض المبادرات بشكل طبيعي بين تلبية احتياجات الضحايا والتنمية. فعندما يسرت الجمعية النسائية لتكمين الضحايا الاجتماع الرسمي الأول من نوعه المُنعقد بين الجهات الحكومية وممثلين عن مجتمع نديغال، طرحت موضوعات عدة، من بينها ضمان وصول الأطفال إلى التعليم خارج نطاق البرامج التدريبية

98 تقييم منتصف المدة لخطة التنمية الوطنية، 25-27.

99 جمهورية غامبيا، وزارة المالية والشؤون الاقتصادية، صياغة خطة التنمية طويلة الأجل الجديدة (خطة الرؤية)، <https://mofea.gm/formulation-of-new-long-term-development-plan-vi>

100 جمهورية غامبيا، وزارة المالية والشؤون الاقتصادية، كتاب إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، موجود في ملفات المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

101 جرى تأكيد هذه الأولويات خلال أنشطة أجرتها منظمة الاهتمام بشؤون الشباب مع الضحايا وكذلك خلال مشروع نفذته الجمعية النسائية لتمكين الضحايا مع طائفة كرموت علي.

102 لجنة الحقيقة والمصالحة، التقرير الختامي، "جبر الضرر والمصالحة"، 15.

الدينية. ومنذ ذلك الاجتماع، التحق 19 تلميذاً بالمدرسة، وهو أمرٌ كان مستحيلاً على مدى الأعوام الأربعة عشرة التي قضاها المجتمع في المنفى، وقد أُطلق حوارٌ حول تعزيز وصول المجتمع هذا إلى الرعاية الصحية.

في أوغندا، كانت خطة التنمية على رأس أولويات الحكومة. فقبل اعتماد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في العام 2015، كانت الحكومة قد أقرت رؤية 2040 في العام 2013، وذلك سعياً إلى إنماء البلد عملاً بمبادئ الازدهار والحداثة.¹⁰³ وفي العام 2016، ساهمت الرؤية في تطبيق إطار التنسيق الوطني في شأن أهداف التنمية المستدامة، وهو جهدٌ مؤسستى يؤول إلى تنفيذ خطة البلد المرتقبة للعام 2030 ومراقبتها.¹⁰⁴ وفي الآونة الأخيرة، أعدت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإطار التعاوني للتنمية المستدامة (2021-2025) الخاص بأوغندا، وهو عبارة عن وثيقة توجيهية لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية الواردة في خطة العام 2030 على نحو يتماشى وبرنامجي التنمية الوطنية المعدّين للعامين 2020/2021 والعامين 2024/2025.¹⁰⁵

ترمي الحكومة، عبر برنامج التنمية الوطنية، إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة وتوطيد سيادة القانون، وتعزيز العدالة الانتقالية وإجراءات العدالة غير الرسمية. وتسعى الحكومة إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيق السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية التي تضم أحكاماً عن جبر الضرر. هذا ويشدّد الإطار التعاوني للتنمية المستدامة الصادر عن الأمم المتحدة على الحوكمة الاشتمالية والتحويلية، ويُرَكِّز تحديداً على السلام والعدالة والأمن. وعلى الرغم من أنّ البرنامج والإطار التعاوني لا يذكران صراحة إجراءات جبر الضرر، يضع كلاهما الوصول إلى العدالة على رأس الأولويات، وهي تشمل جبر الضرر.

ولا تزال الحكومة تولي برامج التنمية والتعافي في شمال أوغندا أولويتها القصوى، وذلك من أجل إعادة إعمار القطاعات الرئيسية، مثل الصحة والتعليم والمياه، التي دُمّرت خلال النزاع. فالبرامج مثل برنامج السلام والتعافي والتنمية في شمال أوغندا، المُنفذ على مراحل ثلاث (1 و2 و3)، وصندوق النشاط الاجتماعي في شمال أوغندا، تضع برامج تحسين البنى التحتية والتمكين الاقتصادي على رأس أولوياتها. لكن البرامج هذه لم تصمّم للتصدي للتحديات المجتمعية مثل صدمة ما بعد النزاع، والاحتياجات الطبية لضحايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي من أجل تعافيهم، ووصمة العار التي يواجهها الأطفال المولودون في الأسر وكذلك أمهاتهم. وعلى الرغم من الجهود الكثيرة المبذولة في مجال التنمية، لم تبرز أي نتائج ملموسة أو تحولات فعلية في حيوات الضحايا.¹⁰⁶

في ضوء الأولويات التنموية الوطنية والإقليمية والتأخر في تنفيذ السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية وبرنامج جبر الضرر، طالب الضحايا ومنظمات المجتمع المدني بتوظيف برامج التنمية الحكومية المحلية المتاحة في حل المشكلات الطارئة التي تمس الضحايا. فشجعت منظمات مثل مشروع العدالة والمصالحة، ومنظمة التنمية الاقتصادية والعولمة لنساء غولو (GWEDG)، المجموعات المجتمعية على طلب الدعم من الحكومة المحلية، وضغطت، في موازاة ذلك، على الحكومات المحلية لحملها إلى اعتماد مقاربة التمييز الإيجابي لمصلحة الضحايا في تطبيق برامج التنمية المحلية. وينطوي ذلك على تخصيص حصة أو نسبة من الدعم لهذه المجموعات.

وقد شرح ممثلٌ عن منظمة التنمية الاقتصادية والعولمة لنساء غولو هذا النهج، قائلاً: "عندما نحصل على بعض هذه المنح، يساعدنا ذلك في جبر الأضرار التي عانها الضحايا. لذا، نحث الزعماء المحليين والأفراد التكنوقراطيين في المقاطعات الفرعية على تطبيق التمييز الإيجابي من خلال تخصيص منحتين من أصل 10 للضحايا الذين يتكبدون الصعوبات".¹⁰⁷ هذا وقد شارك مشروع العدالة والمصالحة في حوارات دارت مع

103 حكومة أوغندا، "رؤية أوغندا 2040"، www.gou.go.ug/content/uganda-vision-2040#:~:text=Uganda%20Vision%202040%20provides%20development,approved%20by%20Cabinet%20in%202007.

104 مكتب رئيس مجلس الوزراء - أوغندا، "أهداف التنمية المستدامة"، <https://sdgs.opm.go.ug>.

105 الأمم المتحدة - أوغندا وحكومة أوغندا، "الإطار التعاوني لتنمية المستدامة الصادر عن الأمم المتحدة 2021-2025"، 2020.

<https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-11/Uganda-UNSDCF-2021-2025.pdf>.

106 سارة كاساند وإيفا كالوايت، "عناصر جبر الضرر الأساسية: توفير الإغاثة المؤقتة للضحايا عبر المساعدة الإنمائية الهادفة" (Building Blocks for Reparations: Providing Interim Relief to Victims Through Targeted Development Assistance)، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2020.

107 مقابلة لأخذ معلومات أساسية من ممثل عن مشروع العدالة والمصالحة والتنمية الاقتصادية والعولمة لنساء غولو GWEDG، آب/أغسطس 2022.

المجالس المحلية، ودعا إلى الموافقة على تخصيص حصّة من أموال الحكومة لدعم مجتمعات الضحايا في اجتماعات مجالس المقاطعات وفي القرارات المُتخذة على حدّ سواء. وكان من شأن هذه الحوارات أيضاً أن تمكّنت من توعية المسؤولين الحكوميين حول أهمية تأمين المنح لدعم السّكان المحليين.

ومع ذلك، أحياناً ما تواجه جهود المناصرة هذه عقبات، حين يوكّد التكنوقراطيون التزامهم بسياسات الحكومة المحليّة أو المركزيّة. أمّا بعضهم الآخر، فيفتقر الإمام بالنهج المُتمحورة حول الضحايا في شأن تقديم الخدمات في المناطق المتضرّرة من النزاع. وبغية معالجة هذه المشكلة، عقدت المجموعات والمنظمات المحليّة دورات تدريبية وحوارات مُوجّهة لمسؤولين حكوميين محليين من أجل توعيتهم حول احتياجات الضحايا وتجاربههم وسبل تلبيةها ضمن برامج الحكومة المحليّة. وقد عقد كل من المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومشروع العدالة والمصالحة اجتماعات مع الأطراف المعنية في الحكومة المحليّة لتسليط الضوء على الفرص المتاحة أمام الحكومات المحليّة والأيلة إلى المساهمة في جهود جبر ضرر الضحايا بشكل مستقلّ. وتُنظّم اللقاءات التفاعليّة هذه بالتعاون مع مجموعات الضحايا التي أتيح لها الاستفادة من فرص المنح المُقدّمة على مستوى الحكومة المحليّة.

التحديات التشغيلية

في السياقات العنيفة التي تلي النزاع العنيف والقمع، تواجه منظمات المجتمع المدني سلسلة من التحديات الكبرى التي تحول دون توظيف جهودها في مناصرة برامج جبر الضرر وتصميمها، وفي تقديم الدعم المباشر، ومحورة سياسة التنمية حول الضحايا. وتشمل هذه التحديات قلة البيانات المتوفرة عن الضحايا وأضرارهم واحتياجاتهم، التي من شأنها أن تحد من فعالية تدابير جبر الضرر ونطاقها. أما التحدي الآخر فيمكن في ضالة التنسيق الذي قد يُعزى إلى افتقار القدرة والخبرة في مجال المشاركة المدنية، لا سيما في حال تناقست المنظمات المختلفة، مهامًا وأهدافًا، على تقديم الدعم والفرص. ومن شأن ضالة التنسيق بين المؤسسات الحكومية أن يُعاقم المشكلة هذه، ويقلل تأثير مشاركة منظمات المجتمع المدني المباشرة مع الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الجهات الفاعلة المحلية، لا سيما تلك العاملة على المستوى الشعبي، تحديات في الوصول إلى التمويل بسبب محدودية القدرات، والعوائق الإجرائية، والابتعاد عن أولويات الجهات المانحة. وغالبًا ما تُقيد الحيز المدني عوامل شتى منها القيود، والخوف من الانتقام، والتدخل الحكومي، وهو ما يُبدي جليًا الحاجة إلى إصلاحات أوسع نطاقًا.

البيانات

في كل من غامبيا وأوغندا، تشكل قلة البيانات المتوفرة حول الضحايا تحديًا بالنسبة إلى برامج جبر الضرر. ففي غامبيا مثلًا، يؤدي تحسين جمع البيانات عن التفاصيل المتعلقة بالضحايا وإدارتها إلى المساهمة في تعزيز الشفافية والمحاسبة طوال سير العملية، وإلى التأثير، أيضًا، في برنامج جبر الضرر، من خلال تحديد المجالات ذات الأولوية وصياغة الاستراتيجية المناسبة. وفي حال أخفقت البيانات المُحصلة في مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، فمن المُحتم أن تكون النتيجة برنامجًا غير مُراعٍ للنوع الاجتماعي. وفي هذا السياق، فإن تقرير المركز الدولي للعدالة الانتقالية الصادر في العام 2019، الذي يحمل عنوان "تجارب النساء مع الديكتاتورية في غامبيا"، ويستند إلى "حلقات نقاش" نظمتها المجموعات النسائية المحلية ومُنديات الأمهات لتوثيق تجاربهن في ظل الديكتاتورية، يُقدّم خير مثال على جمع البيانات المُراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي التي يمكن أن تُهدّي عملية وضع سياسات جبر الضرر.¹⁰⁸ ونظرًا إلى أن التقرير يوسّع نطاق تركيزه ليعتدّي العنف الجنسي ويشمل توثيق انتهاكات حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية المُرتكبة على أساس النوع الاجتماعي في ظل الديكتاتورية، فهو أيضًا مثال جيّد على قدرة عملية وضع سياسات جبر الضرر المُستهدية بالبيانات على أن تُهدّي سياسة التنمية كذلك الأمر. وقد عمدت منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك المُتمحورة حول الضحايا، إلى تسليط الضوء على ضالة البيانات القيمة المتوفرة من فترة عمل لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، حين دُق ناقوس الخطر في شأن سوء توثيق سجلات الضحايا، وهو ما قد يُعزى إلى غياب استراتيجية توثيق شاملة. وفي أوغندا، تضوّل البيانات عن عدد الضحايا وحجم الضرر الذي لحق بهم، على

108 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "تجارب النساء مع الديكتاتورية في غامبيا" (Women's Experiences of Dictatorship in the Gambia)، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2019.

الرغم من أن هذه المعلومات ضرورية لتوفير قاعدة يقوم عليها تصميم برامج جبر الضرر الموجهة لفئة دون أخرى. ولا تملك الحكومات المحلية أسماء الضحايا، بمن فيهم المفقودون، كما لا تملك معلومات حول معاناة الناس أثناء النزاع.¹⁰⁹ ويُعزى نقص المعلومات، بشكل أساسي، إلى ضالة جهود التوثيق، وبشكل جزئي، إلى عدم اطمئنان بعض الضحايا لكشف تجاربهم لمسؤولين حكوميين.

التنسيق

في غامبيا، لا يزال المجتمع المدني الحيوي في طور النشوء، فمنظمات كثيرة منه لم تتخطَّ بعد سنتها الأولى من عملها، في ظل قدرات وخبرات وموارد محدودة. لذا، غالبًا ما تولي المنظمات هذه الأولوية للعمل الذي يبني القدرات، ويحسن الوعي، ويحدد أو ينفذ مسارات ديمقراطية أساسية. ومع ذلك، فهي لا تستطيع دومًا أن تلبّي طلبات الضحايا في الحصول على الدعم والمناصرة بسبب تنافس الأولويات ضمن أهداف منظماتهم وضمن خططها بعيدة المدى على حد سواء. ويصح ذلك، تحديدًا، في حالة منظمات المجتمع المدني التي أنيطت بها، عند إنشائها، مهمة لا تتعلق بالعدالة الانتقالية. إلا أنها غالبًا ما تُعتبر أفضل استعدادًا للمشاركة في الحوار حول جبر الضرر وعناصر العدالة الانتقالية الأخرى من منظمات المجتمع المدني التي أنشئت في ظل الديكتاتوريات، وذلك لأنه يسهل إدماج نهج العدالة الانتقالية المتمحورة حول الضحايا في صلب عملياتها.

وعلى الرغم من التزام المجتمع المدني الجديد بخطة العدالة الانتقالية، لا تزال منظماته تواجه التحديات نفسها في شأن الموارد والقدرات وغيرهما من التحديات الهيكلية التي تعترض أي مجتمع مدني حول العالم. فعلى سبيل المثال، بدلًا من أن تضافر منظمات المجتمع المدني جهودها معًا، تميل إلى إطلاق مبادرات أحادية، مما يؤدي إلى خطر الوقوع في تكرار المبادرات والحد من جدوى تدخلاتها. ومع أن هذا الوضع ليس مُثيرًا للعجب، فإن قلة التنسيق تؤدي في نهاية المطاف إلى ضياع فرص تعلم بعضنا من بعضنا الآخر، وكذلك فرص التعاون على وضع الاستراتيجيات وإطلاق، بشكل استباقي، وإطلاق مبادرات المناصرة المشتركة. وفي حين أن بعض هيكلية التنسيق قائمة فعلاً، فإن تنافسها على الموارد وضالة قدرتها على التنسيق يفقدانها فعاليتها.¹¹⁰ وبالتالي، تحتاج منظمات المجتمع المدني دعمًا فنيًا لبناء قدراتها وتحسين استراتيجيات التواصل والمشاركة بين الجهات الفاعلة المحلية.

وتبرز فجوات مماثلة في التنسيق والتواصل بين الجهات الحكومية من جهة وناخبها من جهة أخرى، كما تبرز تداعيات مماثلة على الجهود المبذولة في سبيل تطبيق جبر الضرر. ففي كولومبيا مثلاً، لم تُصمّم إجراءات الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام من أجل النظر في مطالب جبر الضرر المتعددة التي لا تزال قائمة على المستوى الفردي، علماً أن تلبيتها تعتمد على الأرجح على التنسيق الفعال مع مؤسسات الدولة، على غرار وحدة الضحايا. أما في غامبيا، حيث كُلف عدد من الهيئات الحكومية أداء أدوار أساسية في هذه العملية، فلا يتضح إن كان من تنسيق بينها. وفي الحقيقة، لا تزال العدالة الانتقالية منعزلة، على الرغم من الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة ودعت فيه وزارات عدة إلى تنسيق جهودها بهدف تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر في شأن الإصلاحات والتنمية وجبر الضرر. وكانت وزارة العدل الغامبية الهيئة الحكومية الوحيدة التي شرعت في تنسيق عملية جبر الضرر، لذا، فهي الهيئة الوحيدة التي تستهدفها منظمات المجتمع المدني في مجال جبر الضرر. ولا نقاشات تدور حالياً حول ربط جبر الضرر بخطة التنمية الوطنية – التعافي الأخضر، المدرجة في صلب صلاحيات وزارة المالية والشؤون الاقتصادية، مع أن الحكومة دعت إلى دمج التوصيات الواردة في الفصل الخاص بجبر الضرر الصادر عن لجنة الحقيقة والمصالحة في برامج التنمية الوطنية، من أجل تقديم الرعاية الطبية للضحايا على سبيل المثال.¹¹¹ وبالتالي، لا تُقام روابط من شأنها أن تُعمّم نهج شامل في جبر الضرر وأن تدعم تفعيله.

109 اجتماع تأكيد لمنظمة Lira، 25 تموز/يوليو 2019.

110 تشمل هيكلية التنسيق منصة أنشأتها وزارة العدل للمنظمات التي يقودها الضحايا، ومنصة للمجتمع المدني أنشأتها نقابة المحامين الأميركيين، ومجموعة العمل في شأن العدالة الانتقالية، ومجموعة من المجتمع المدني: التحالف المعني بجبر الضرر والنوع الاجتماعي، أسسه المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

111 جمهورية غامبيا، "الكتاب الأبيض في شأن لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر"، 150، الفقرة 527.

ترتبت عن ضالة التنسيق بين الجهات الحكومية تبعات مباشرة على الضحايا، وعلى الاتساق في النهج الذي تتبناه الحكومة في تنفيذ التزاماتها، كما استمر الاعتراض الشائع القائل إن موارد جبر الضرر شحيحة. وعلى الرغم من تصريحات الحكومة العلنية إعراباً عن تفديدها بالتزاماتها، يؤدي انعدام التنسيق إلى زعزعة ثقة الغامبيين بالحكومة وبقدرتها على الوفاء بوعودها. فعلى سبيل المثال، أطلقت الحكومة خطة تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر (2023-2027)، إلا أنها لم توضح بعد مصادر الأموال اللازمة لتمويلها، بما في ذلك مبلغ المليون دولار الإضافي الذي سيتم تخصيصه للجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر لاستكمال توزيع أشكال جبر الضرر النقدية. ويُفاقم عدم اليقين هذا عدم الوضوح حول مدى مشاركة وزارة المالية والشؤون الاقتصادية في مشروع قانون جبر ضرر الضحايا. وتطرح أوجه الغموض هذه معضلة بالنسبة إلى الضحايا الذين يفضّلون التعويض النقدي على خدمات مثل التعليم أو الرعاية الصحية، وذلك بسبب انعدام ثقتهم بالتزام الحكومة بدفع ثمن هذه الخدمات أو تقديمها الآن أو على المدى الطويل. وفي ظل استمرار التأخير وضعف التنسيق والتواصل بين الجهات المعنية، من المرجح أن تثبط عزيمة الضحايا عن المشاركة في الجهود المتعلقة بجبر الضرر وتتلاشى ثقتهم بقدرة المجتمع المدني على إدارة التوقعات.

أمام هذه التحديات، تُبذل جهود في سبيل تحسين التنسيق وإقامة التحالفات بين منظمات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، أثبتت مبادرات المركز الدولي للعدالة الانتقالية جدواها في جمع منظمات المجتمع المدني والمنظمات المتمحورة حول الضحايا لمناقشة عملية جبر الضرر ووضع استراتيجية في شأن النهج المثلى. فعلى سبيل المثال، قام تحالف منظمات المجتمع المدني المعني بجبر الضرر والنوع الاجتماعي، الذي أنشأه المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بتصميم خطة عمل استراتيجية تتضمن تحديد مؤسسات الدولة المناطة بها مسؤوليات تخص جبر الضرر، على أن يتبعها عقد اجتماعات ثنائية مع الأطراف المعنية المحددة، وذلك لمناقشة أدوار كل منها في هذه العملية. بالإضافة إلى ذلك، يُبدي المجتمع المدني أيضاً المزيد من التضامن والتكامل في تنفيذ أنشطته وهو أحياناً ما يعمل حالياً على تنفيذ برامج مشتركة. فعلى سبيل المثال، دعت منظمة فاننانكا (FANTANKA) الجمعية النسائية لتمكين الضحايا إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي خلال أحد الأنشطة، وقامت المنطمتان بتدريب الموظفين تدريباً مشتركاً، لا سيما في مجالات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. أما المثل الآخر فهو التحالف المخصص الذي نشأ بين الجمعية النسائية لتمكين الضحايا ومنظمة المجتمع المدني لحقوق المرأة المعروفة باسم ياكار (YAKAAR) ومعناه "الأمل" بلغة الولوف. فقام هذا التحالف برصد المعلومات وتبادلها حول برنامج جبر الضرر الذي نفذته لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، وذلك بدءاً من يوليو/تموز من العام 2021، أي قبل توقف أنشطة البرنامج. أما بالنسبة إلى صياغة مشاريع قوانين في شأن جبر ضرر الضحايا، فقد سمحت منصة التنسيق المشتركة المُقامة بين وزارة العدل ومنظمات المجتمع المدني المتمحورة حول الضحايا بتعزيز تبادل المعلومات بين منظمات المجتمع المدني والضحايا؛ كما سمحت لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة العملية وإشراك وزارة العدل فيها حرصاً على أن تكون العملية مُراعية للضحايا والنوع الاجتماعي وأن تحسّن إدارة توقعات الضحايا.

التمويل

على الرغم من الدور المباشر والحيوي الذي تؤديه مجموعات الناجين المحلية في تعميم النشافي والمصالحة وتيسير إعادة إدماج الضحايا في مجتمعاتهم، تواجه هذه المجموعات في أوقات تحديات كبرى تحول دون وصولها إلى فرص التمويل. فتمودج التمويل الحالي يرجح كفة المنظمات الوطنية والدولية التي تعتمد أساساً أنظمة راسخة وتستوفي معايير التمويل المطلوبة. فعلى سبيل المثال، يتطلب تأمين التمويل من الاتحاد الأوروبي القدرة على توفير تمويل مشترك بنسبة 10 في المئة، وهو ما يطرح تحدياً كبيراً على المنظمات الشعبية. ولسوء الحظ، يميل هذا التمودج إلى استبعاد مجموعات الناجين التي تعمل على المستوى الشعبي وتحلّل الصدارة في مسار التحول المجتمعي ومناصرة العدالة. وعادة ما تختار الجهات المانحة تمويل المنظمات الأكبر حجماً التي تقوم بعد ذلك بتمويل المنظمات المحلية عبر منح فرعية في معظم الأحيان. فعلى سبيل المثال، تلقت منظمة لدينا أمل (Watyte Ki Gen) منحة كبيرة لمدة ثلاث سنوات من منظمة الرؤية العالمية، وهي أكبر منحة تلقتها المنظمة المحلية حتى الآن، بالإضافة إلى حصولها على منح فرعية من المركز الدولي للعدالة الانتقالية لدعم أعمالها البحثية والتوثيقية.

تواجه المنظمات الشعبية أيضاً تحديات حائلة دون وصولها إلى التمويل بسبب العوائق الهيكلية، مثل القدرات المحدودة، وعمليات تقديم الطلبات المعقدة، وسبل التمويل صعبة المنال، وشروط التمويل الصارمة. ففي الحقيقة، تفتقر منظمات شعبية كثيرة القدرة والأنظمة اللازمة لإدارة موارد مالية طائلة. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تواجه هذه المنظمات صعوبات في التعامل مع إجراءات تقديم الطلبات المُرَهقة والمعقدة، مما يحد قدرتها على تأمين التمويل. ففي أوقات مثلها، كان من شأن تعليق عمل مرفق الحكم الديمقراطي مؤخرًا، وهو صندوق مشترك للتبرعات يُموّل المجموعات الشعبية العاملة في مجال العدالة الانتقالية، أن أجبر الكثير من منظمات المجتمع المدني على وضع ترتيبات ثنائية مع الجهات المانحة، مثل السفارات والمؤسسات. ومع ذلك، قد لا تكون هذه السبل البديلة في متناول المجموعات الشعبية. وفي حين تقدم جهات مانحة كثيرة منحًا قصيرة الأجل مُرتبطة بمشاريع مُحددة، فإنّ المنح هذه غالباً ما لا تشمل الأموال التي يمكن تخصيصها لتغطية التكاليف الأساسية، مثل الإيجار وصيانة المباني، التي تلجّ حاجة المنظمات الشعبية إليها من أجل بناء قدراتها وتطوير عملياتها.

وتبرز مسألة كبرى أخرى بسبب الاختلاف بين أولويات الجهات المانحة وأهداف المنظمات الشعبية الناشطة على جبهة العدالة الانتقالية. ففي الواقع، قلما يُموّل عمل مجموعات النساء الناجيات من أجل مكافحة الوصم بالعار والرفض اللذين يواجههما الأطفال المولودون في الحرب. وكذلك الحال بالنسبة إلى المنظمات الشعبية الأخرى التي تنفذ مبادرات تهدف إلى توفير سبل العيش والتمكين الاقتصادي الأيلة إلى تمكين الناجين من صقل مرونتهم وتلبية احتياجاتهم الفورية قبل أن يُشاركوا في المناقشات ومُنصرة العدالة؛ فقد تكافح من أجل تأمين التمويل لأنها غالباً ما لا تستوفي استراتيجيات الجهات المانحة في شأن العدالة الانتقالية.

الحيز المدني

في غامبيا، خلقت عقود من القمع والقيود المفروضة على المشاركة المدنية والحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي أثراً بالغاً في كل عنصر تقريباً من عناصر عمل الجهات الفاعلة المحلية وفي العلاقات القائمة بين المواطنين والدولة على نطاق أوسع. فالممارسات القائمة في الدول الديمقراطية حول المشاركة المدنية ومُحاسبة الدولة لا تزال حديثة العهد نسبياً في غامبيا. ولا يزال قانون النظام العام¹¹² التقييدي في البلاد، الذي لم يتم إبطاله بعد، يُستخدم، في بعض الأحيان، لحظر التظاهرات، حتى بعد رحيل جامع.

وفي أوغندا، شهدت السنوات العشر الماضية تقييداً إضافياً فرض على الحيز المدني من خلال سنّ القوانين والسياسات التي تحدّ من الحريات الأساسية. ولا يزال فرض قوانين صارمة مثل قانون إدارة النظام العام¹¹³ الذي يُنظم الاجتماعات العامة، وكذلك قانون المنظمات غير الحكومية الصادر في العام 2016،¹¹⁴ الذي ينظم ويراقب منظمات المجتمع المدني، ومدى امتثالها للشروط القانونية المعقدة، يعيق تنظيم المجتمع المدني تنظيمياً فعلياً.

وتؤثر هذه القيود في الضحايا، أكثر من تأثيرها في الآخرين، ذلك أنها تعطل محاولاتهم في عقد تجمعات عامة بدون نيل موافقة الشرطة. وغالباً ما تفرض الشرطة شروطاً قاسية على المنظمات التي تسعى إلى إجراء مشاورات أو تنظيم أنشطة عامة. وغالباً ما يؤدي عدم الامتثال لهذه الشروط إلى تعليق الأنشطة أو إيقافها. بالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تواجه المنظمات والمجموعات التي تُناصر الإنصاف والمُحاسبة، ترهيب المسؤولين الحكوميين ومضايقتهم إياها. وبالتالي، تمارس منظمات كثيرة الرقابة الذاتية لمنع إبطال وثائق التسجيل الخاصة بها. وبيئة الخوف والضغط هذه تُفوّض إلى حدّ كبير قدرة مجموعات الضحايا على العمل بحرية وسعيها الدؤوب إلى تحقيق أهداف العدالة والمُحاسبة. لذا، يُؤازر المركز الدولي للعدالة الانتقالية المنظمات المحلية ومجموعات الضحايا في مواجهتها هذه التحديات، فيقدم لها دعماً لقراراتها في شأن كيفية الامتثال للشروط القانونية أثناء متابعة عملها.

112 جمهورية غامبيا، قانون النظام العام، القانون رقم 7 لعام 1961، معدل بموجب القانون رقم 29 لعام 1963، والقانون رقم 5 لعام 2009، <https://security-legislation.gm/document/public-order-act>.

113 جمهورية غامبيا، قانون إدارة النظام العام، 2013، <https://www.refworld.org/pdfid/5200a77c4.pdf>.

114 جمهورية أوغندا، قانون المنظمات غير الحكومية، 2016، <https://mia.go.ug/resources/acts/non-governmental-organisations-act-2016>.

أما التّحدي الآخر الذي يبرز، فهو التّدخل الحكومي في أعمال منظمات المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، يضغط بعض العاملين الحكوميين على منظمات المجتمع المدني لتعديل استراتيجيات تنفيذ برامجها، واستهداف مستفيدين معينين، وحتى تغيير رسائلها لتتوافق والمصالح الحكومية. ولا يؤدي هذا التّدخل إلى تفويض مهمة المنظمة وأهدافها فحسب، بل يعرض عملها ككل للخطر. وبالتالي، تواجه المنظمة خطر التحزب، ما يؤدي إلى رحيل المستفيدين.

واجه مشروع العدالة والمصالحة مثلاً مواقف صُدّت فيها محاولاته لتوثيق مجزرة ولم يُسمح له باستكمال جهوده إلا بعد أن اعتمد نهجاً مختلفاً شمل إشراك المسؤولين الحكوميين في عملية جمع البيانات. وغالباً ما يحضر مسؤولون حكوميون أيضاً الاجتماعات وأحياناً ما يحولونها إلى أنشطة ذات دوافع سياسية. ومن أجل التخفيف من وطأة هذه التّحديات، وضع مشروع العدالة والمصالحة استراتيجيات لإبقاء المسؤولين المحليين على اطلاع جيّد بجميع أنشطة المنظمة، بهدف الحدّ من تدخّل الأطراف الخارجيّة.

المُحاسبة وجبر الضرر

يشمل مفهوم المُحاسبة الأعم مبدأ جبر الضرر، وهو ما يتيح الكثير من أوجه التآزر المحتملة بين عمليات العدالة الجنائية وجبر الضرر، وتالياً، التنمية. فبقدر ما تكون عمليات العدالة الجنائية تشاركية ومتاحة عموماً، تقدر على أن تكمل مبادرات جبر الضرر من خلال تمكين الضحايا والمجتمعات المتضررة وصقل قدراتها على التقرير. وفي إجراءات العدالة الجنائية، تستطيع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تؤدي دوراً من خلال توفير المساعدة القانونية والدعم النفسي الاجتماعي للضحايا، لا سيما من سيدلي منهم بشهادتهم أمام المحكمة، وهو أمر في غاية الأهمية في قضايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، نظراً إلى احتمال تعرض الضحية للوصم بالعار. وعلى المستوى غير الرسمي، يمكن أن تؤدي جهود التوثيق وسرد القصص بقيادة الضحايا أنفسهم إلى صقل قدرتهم على التقرير، وإلى توفير المواد اللازمة للتحقيقات والمحاکمات الجنائية المحتمل إجراؤها في المستقبل. وفي بعض السياقات، لا سيما في المناطق الريفية، قد تتضمن إجراءات العدالة والمصالحة العرفية أو التقليدية عناصر الإقرار بالضرر وجبره التي قد تتخذ شكل حوار وطقوس. وفي حين قد تطرح هذه الإجراءات عدداً من التحديات، بما في ذلك التمييز بين الجنسين وبين الشباب ونزاع مجتمعي، فإن مساهماتها المحتملة في مجالات مثل إعادة دمج قدامى المقاتلين في المجتمع والوصول إلى الأراضي تؤكد على أهميتها الواضحة في التنمية. وأخيراً، يمكن جهود المُحاسبة الجنائية المبذولة في سبيل التصدي للفساد والجرائم الاقتصادية أن تؤمن جبر الضرر للضحايا المشاركين. وبفضل قدرتها على درّ الأموال، فبإمكانها تغطية تكاليف برامج جبر الضرر من خلال استرداد الأصول وكشف النظم الاقتصادية الإقصائية الجائرة. ولكن، تظل فوائد هذه الجهود، على أرض الواقع، غير محققة في أغلبها، ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم اقتراحها بانتقال سياسي واسع النطاق أو بتغييرات ممنهجة.

الإجراءات القانونية التشاركية وسهولة المنال والدّاعة

في غامبيا، لم تبدأ بعد الملاحقات القضائية المحلية في شأن الجرائم المرتكبة في ظل الديكتاتورية، التي كانت قد أوصت بها لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، مع أن رئيس المحكمة العليا قد دعا إلى إنشاء محكمة جنائية خاصة في كنف السلطة القضائية واطلعت وزارة العدل على خيارات مختلفة، منها إنشاء محكمة مُختلطة أو دولية أو تعيين مدع عام خاص. ولكن، في حال بدأت المحاكمات الجنائية المحلية، فمن المرجح أن يبقى تأثيرها محدوداً على مستوى جبر الضرر. ففي إطار النظام القانوني للقانون العام في غامبيا، تقتصر مشاركة الضحايا على الإدلاء بإفاداتهم والمثول كشهود أمام المحكمة. ولا يحق لهم الحصول على جبر ضرر يثبت عن أي حكم تصدره المحكمة. في الوقت الحالي، يُقوّض قدرة الإجراءات القضائية على جبر الضرر كل من غياب آليات حماية الشهود والضحايا، ومحدودية خدمات الدعم، وعدم كفاية الدعم النفسي والاجتماعي. ومع ذلك، أطلقت الحكومة عدداً من الإصلاحات القانونية لتعزيز حماية حقوق الضحايا وتوسيع الخيارات القانونية بغية تحقيق المُحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في ظل ديكتاتورية جامع.¹¹⁵

115 تشمل هذه الإصلاحات إقرار قانون مناهضة التعذيب ومنعه الصادر في العام 2023، والمساعدة القانونية المتبادلة في القضايا الجنائية في العام 2023، في حين ظل مشروع قانون أصول المحاكمات الجزائية لعام 2022 ومشروع القانون الجزائي لعام 2022 لدى اللجان في المجلس الوطني. تعمل أيضاً

في هذا السياق، تحاول الجهات الفاعلة المحلية تعزيز وصول الضحايا إلى العدالة وضمان التزام إجراءات المحاسبة بمبادئ عدم إلحاق الأذى وزيادة احتمال توفير بعض من جبر الضرر للضحايا. فخلال الإجراءات القانونية العادية مثلاً، تقدم الجهات الفاعلة المحلية الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا. وتهدف هذه المبادرات، التي يرتبط معظمها بالقضايا القضائية المرفوعة في شأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، إلى منع تعرض الضحايا للضغط النفسي قبل بدء جلسات المحكمة وأثناءها وبعدها. فالضحايا، لا سيما منهم ضحايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، هم في أمس الحاجة إلى تلقي الدعم النفسي والاجتماعي طوال المحاكمة، إلا أن هذه الخدمات تظل محدودة لأسباب عدة، بما فيها قلة المعرفة بكيفية دعم الضحايا وتجنب إحياء الصدمات، ونقص الموارد، وضالة التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية ومنها: رجال الشرطة، والعاملون في المجال الاجتماعي، والعاملون في المجال الصحي، وأفراد المجتمع المدني.

ونظراً إلى ثقافة التكتّم والوصم بالعار التي تحيط بالمسائل المتفرّعة عن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، تقل الخيارات التي يمكن الضحايا اللجوء إليها.¹¹⁶ ففي معظم الحالات، لا يُقدّم الضحايا على تقديم البلاغات بسبب خطر التعرّض للوصم واليوم والتشهير الذي قد يخلف أثراً سلبياً في صحتهم العقلية والجسدية وقد تترتب عليه تداعيات تحول دون اندماجهم الأمن في المجتمع. لذا، فإن بعض منظمات المجتمع المدني، بما فيها شبكة مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي (NGBV)، وهي منظمة غير ربحية، إنمائية التوجّه تعمل على القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي وعلى تعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها في غامبيا، فذمت المساعدة في الإحالة ووفرت المعلومات للضحايا لتسهيل وصولهم إلى العدالة والإنصاف، في حين تمنح منظمات أخرى الدعم في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للضحايا من أجل المساهمة في إنجاح الملاحقات القضائية والمحاکمات. وقد أعرب الضحايا، بشكل صريح، عن الرابح الوثيق بين دعم الضحايا والعدالة، فقالوا للمركز الدولي للعدالة الانتقالية إن "الدعم النفسي والاجتماعي مهم جداً، لا للضحية فحسب بل للمساعدة في نتائج القضية أيضاً".¹¹⁷ ويمكن هذا النوع من الدعم أن يساعد الضحايا في بناء ثقتهم بأنفسهم واستعادة شعورهم بالأمان، وتالياً، صقل قدرتهم على المساهمة كشهود. وبحسب أعضاء في السلطة القضائية والمجتمع القانوني، ردت المحاكم الكثير من قضايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي لأن الشهود الضحايا رفضوا الإدلاء بإفاداتهم خوفاً من الانتقام أو العار أو بسبب عدم ثقتهم بالنظام.

وتقدم الجهات الفاعلة المحلية الأخرى المساعدة القانونية للضحايا، ومنها، على سبيل المثال، جمعية المحاميات في غامبيا، التي تدعم ضحايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي أثناء الملاحقة القضائية،¹¹⁸ وتقوم بمبادرات مناصرة لتحسين الإطار القانوني والسياسي. وترتكز هذه المبادرات على إشراك الضحايا في الإجراءات القانونية، وعلى تدريب الجهات القضائية، وعلى جهود المناصرة. فعلى سبيل المثال، يدعو بعض هذه المبادرات إلى اعتماد نهج عدم إلحاق الأذى، ودمج الدعم النفسي والاجتماعي في صلب الإجراءات الجنائية، وإصلاح نظام العدالة والنظر في منح جبر الضرر مباشرة للضحايا، بدلاً من منحه عبر الدولة. ومع ذلك، قليلة هي المنظمات التي تشارك في هذا العمل. وعادة ما تظل المنظمات التي يقودها الضحايا والجماعات مهمشة في الإجراءات القانونية، وهو أمر غالباً ما يعزى إلى عدم إلمامها بالإجراءات القانونية اللازمة. لكن، حين يكون دعم الدولة محدوداً، يضطلع المجتمع المدني وممثلو الضحايا بدور حيوي في ضمان اعتماد نهج عدم إلحاق الأذى، وذلك بغية تهيئة الضحايا والشهود وموآبتهم على مدار مراحل الإجراءات القانونية المختلفة. فالجهات الفاعلة المحلية، من خلال توفيرها الدعم المعنوي والقانوني للضحايا، إنما تساعد على تحمّل عناء المشاركة في الإجراءات الجنائية التي تصبّح، في كثير من الأحيان، أكثر فعالية. أما خارج إطار الإجراءات القانونية، فتعمل المنظمات المتمحورة حول الضحايا، مثل منظمة الاهتمام بشؤون الشابات على توعية الضحايا حول توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر في شأن الملاحقة القضائية والمسارات المختلفة الأيالة إلى المحاسبة الجنائية، أكان ذلك في المحاكم المحلية أو في الولايات القضائية العالمية.¹¹⁹

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على وضع سياسة لحماية الشهود والضحايا لكي تشكل أساساً لسياسة وطنية.

116 مسح عن الاستجابات القانونية والنفسية والاجتماعية لقضايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، من إعداد المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2023.

117 مناقشة مجموعة تركيز في باس، غامبيا.

118 جمعية المحاميات في غامبيا هي واحدة من منظمات المجتمع المدني التي تدعم ضحايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي خلال

الملاحقات القانونية.

119 منظمة الاهتمام بشؤون الشابات، التقرير المؤقت، موثّق لدى المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

في أوغندا، تُعتبر محاكمة توماس كويلو، القائد السابق في جيش الرب للمقاومة، المحاكمة المحلية الوحيدة الجارية حالياً والنّاطرة في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وبعد مرور أكثر من 10 سنوات، لم تتجاوز المحاكمة مرحلة طرح الأدلة بعد، وهو ما ولد مخاوف جدية حول عدم التزامها بمبادئ المحاكمة العادلة وحول انتفاء أيّ فرصة لإشراك الضحايا أو إنصافهم. وفي المحكمة الجنائية الدولية، أصبحت قضية دومينيك أونغوين، وهو قائد سابق في جيش الرب للمقاومة، المرفوعة بتهمة ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في مرحلة جبر الضرر حالياً. وسيتم اعتماد تدابير جارية للضرر من شأنها معالجة تداعيات الجرائم التي يُحددها الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية. وبعد الإدانة، من المتوقع أن تُصدر الدائرة الابتدائية أمراً بجبر الضرر.

والجدير ذكره أنّ إجراءات جبر الضرر في المحكمة الجنائية الدولية بيّنت كيفية تسهيل وصول الضحايا والمنظمات المحلية لإجراءات المحكمة. فبعد إدانة أونغوين، أصدرت الدائرة الابتدائية أمراً يدعو الأفراد أو المنظمات من ذوي الخبرة المحلية إلى تقديم مذكرات في شأن قضايا محددة تتعلق بجبر الضرر. ومع أنّ الأمر قد نُشر على الموقع الإلكتروني للمحكمة الجنائية الدولية، لم تتمكن الكثير من المنظمات المحلية من أن تأخذ علماً به، في حين أنّ المنظمات التي علمت به، لم تكن على دراية بعملية تقديم طلب الحصول على إذن لتقديم مذكرات أصدقاء المحكمة. وتلقى مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في كمبالا طلبات عدّة للحصول على إرشادات في هذا الشأن. وفي معرض اجتماع لاحق عُقد بين المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات غير الحكومية، أبلغ المركز الدولي للعدالة الانتقالية قسم مشاركة الضحايا وجبر الضرر في المحكمة الجنائية الدولية بهذه التحديات وأوصى بتنظيم جلسة إعلامية، التي أُجريت فعلاً في 2 يونيو/جزيران من العام 2021. وحضر الجلسة نحو 30 شريكاً، وقدمت خلالها إرشادات عملية حول خطوات تقديم الطلبات. وبعد ذلك، نجحت أكثر من 20 منظمة وجماعة محلية في التقدّم بطلب إلى المحكمة الجنائية الدولية لتقديم مذكرات في شأن جبر الضرر، وهو أكبر عدد من المجموعات المحلية التي تم قبولها كصدقة في الإجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية.

عمليات المحاسبة غير الرسمية

إلى جانب تدابير العدالة الجنائية، تشمل عمليات المحاسبة غير الرسمية في أوغندا التوثيق وسرد القصص وممارسات المصالحة التقليدية. وتُسجّل مجموعات الناجين ومنظمات المجتمع المدني المعلومات الأساسية حول الفظائع المُرْتكبة في الماضي وتحفظها من خلال مبادرات تُنظّم بقيادة الضحايا في سبيل سرد القصص والتوثيق، بما في ذلك الأدلة الوقائعية والروايات التي يسردها أصحابها، وهو ما يؤدي إلى توليد معلومات من المرجح أن تُشكّل مصدراً قيماً في جهود المحاسبة المستقبلية. كذلك، فإنّ التّواصل مع الضحايا والسماح لهم بمشاركة قصصهم هي طريقة تُمكنهم من إيصال أصواتهم وتضمن تسجيل تجاربهم وحفظها بتفاصيلها الدقيقة. وتعدّ هذه الروايات بمثابة شهادات مؤثرة من شأنها أن ترفع مستوى الوعي وتُساهم في تكوين فهم أعمق للأثر الإنساني المترتب عن الفظائع الماضية. إضافة إلى ذلك، تعمل مبادرات التوثيق التي يفوقها الضحايا على تعزيز الشفافية ومرونة المجتمعات المتضررة. فهذه المبادرات، من خلال تشجيعها الناجين على مشاركة قصصهم، إنّما تُقرّ بهذه التجارب وتُساعد الضحايا على استعادة قدرتهم على التّقرير. وقد تكون هذه العملية وسيلة للشفافية والتّمكن، ذلك أنّها تمنح الضحايا شعوراً بطي صفحة الماضي والإقرار بما حلّ بهم.

تؤدي المؤسسات الثقافية والدينية أيضاً دوراً مهماً في دفع المحاسبة والإنصاف والمصالحة قدماً. فكان من شأن "اتفاق المحاسبة والمصالحة"، المُنبثق عن محادثات السلام المُنعقدة في جوبا بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة، أن سلط الضوء على كيفية توظيف الأنظمة التقليدية وقيمتها المُحتملة¹²⁰ ومنذ ذلك الحين، تُبذل جهود ملحوظة في سبيل تعميم هذه النهج، التي يقوم أغلبها على عناصر شتى منها الإقرار، وتقصي الحقيقة، وتخليد الذكرى، واسترداد الحقوق، والتعويض، وذلك على نحو مُنسجم مع الفهم العام للمحاسبة. وقد أُدرجت عمليات العدالة التقليدية في صلب سياسات العدالة الانتقالية. فبالنسبة إلى الكثيرين، وتحديدًا سكّان المناطق الريفية، لا تزال الممارسات التقليدية تحمل معنى مهماً، ويمكن القول إنّ بعض المجتمعات تثق بها أكثر من ثقها

120 اتفاق المحاسبة والمصالحة بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، جوبا (2007).

بتدابير الدولة. وبالتالي، فهي تُقدّم دروساً عن كيفية ترسيخ قبول النهج المتعلقة بجبر الضرر والثقة والحوار على مستوى المجتمعات المحلية.

تشمل الآليات التقليدية مراسيم مختلفة، منها "ماتو-أوبوت" (أي "تجرع الجذر المرّ")، وهي عملية مصالحة جماعية تشمل طقوس المصارحة، والتعويض، والمصالحة. وبحسب "كير كوارو أشولي"، وهي مؤسسة ثقافية خاصة بشعب "أشولي"، فإنّ التعويض الذي يُمنح عبر عمليات العدالة التقليدية يعتمد على طبيعة الفعل المرتكب، والسلاح المستخدم فيه، وعلى التعمد في ارتكابه أم عدمه.¹²¹ ففي حالات القتل العمد، يُعتبر التعويض الأعلى قدرًا مناسبًا لها؛ ومع ذلك، يجب أن يكون هذا التعويض ضمن قدرة الجاني لتسهيل تحقيق المصالحة. ويجوز تقديم التعويض على شكل أموال أو مواش أو ممتلكات. وفي بعض حالات الوفاة، تقوم عائلة الجاني بتسمية أحد أبنائها على اسم الضحية تخليدًا لذكراها. وبعد الانتهاء من عملية التعويض، تُسهّل طقوس المصالحة، مثل "ماتو-أوبوت". هذا وقد تؤدي عناصر المصارحة دورًا حاسمًا في تعزيز المصالحة وتعميم السلام على مستوى المجتمع المحلي والجماعات الشعبية.

ولا بدّ من النظر في عددٍ من القضايا المهمة المتعلقة بالنهج التقليدية. فلطالما استُخدمت الآليات العرفية أو التقليدية تاريخياً لمعالجة مجموعة محدودة نسبياً من النزاعات التي تقع إما داخل العائلات وبين أفرادها وإما بين المجموعات الإثنية التي تتقاسم خلفية ثقافية واحدة ونظاماً عقائدياً واحداً. ونظراً إلى فعالية هذه الآليات المحدودة في معالجة حالات الانتهاكات الجماعية، فهي تُستخدم في حوادث القتل والاعتداءات والاستيلاء على الأراضي وغيرها من الجرائم المعزولة، وليس في الجرائم الأخطر، مثل جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية. وحتى لو استُخدمت لمعالجة الجرائم الخطيرة، فمن المرجح أنّها لن تُوفّر سوى فرصة محدودة للإنصاف، وذلك لأنّ التعويض واسترداد الحقوق لا يأتیان من الدولة بل من الجاني وعائلته اللذين ربّما أفقرهما النزاع أيضاً. لذا، تشمل عمليات العدالة التقليدية بالدرجة الأولى طقوس التطهير من أجل إعادة إدماج الجناة وتزويدهم بمنصة للإقرار بأخطائهم، تمهيداً لقبولهم مجدداً في المجتمعات.

وبسبب هذه القيود، يجب على الضحايا أنفسهم أن يكونوا على أهبة الاستعداد لاستخدام هذه الممارسات. فالأساليب التقليدية لا تُجدي نفعاً للجميع؛ وينبغي تطبيقها بحذر وعناية خاصة، لا سيما في حال كان كل من الضحية والجاني يتحدّر من خلفية إثنية مختلفة أو يتبنّى معتقدات مغايرة. وتُطرح تساؤلات أيضاً حول ضمان هذه العمليات إدراج أصوات النساء والشباب إدراجاً مُجدياً. وقد تؤدي محاولات تقنين الأنظمة وإدراجها بشكل وثيق في الهيكليات التي تقودها وتملكها الدولة إلى التّيل من قيمتها ومعناها في حال لم يتوخّ الحذر الشديد في التعامل معها.

وتواجه مؤسسات العدالة التقليدية تحديات أخرى، بما فيها التلاعب بالنتائج من خلال الوسائل المالية وطبيعة النزاع المتغيرة ضمن المجتمعات في فترة ما بعد النزاع. فعلى سبيل المثال، تزداد النزاعات على الأراضي بشكل ملحوظ داخل المجتمعات المحلية، وتتحول طبيعة هذه النزاعات من نزاعات بين العشائر إلى نزاعات بين الأبياء وأبنائهم، مما يؤدي إلى تقسيم الأراضي على نطاق واسع وتجزئتها، والانتقال من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية. واستجابة لهذه التطورات، أعدت منظمة "كير كال كوارو أشولي" كتيباً تعليمياً يهدف إلى سدّ فجوة العدالة وتكوين فهم أعمق للمعايير والأخلاقيات الثقافية.

استرداد الأصول والمحاسبة على الفساد والجرائم الاقتصادية

يمكن جهود المحاسبة التي تستهدف الجرائم الاقتصادية أن تؤدي إلى أوجه تآزر محدّدة مع جبر الضرر. ففي غامبيا، أعطيت المحاسبة على الجرائم الاقتصادية الأولوية القصوى منذ باكورة مراحل العملية الانتقالية السياسية. وكشفت لجنة جانه أنّ الديكتاتور السابق "جامع" كان مسؤولاً عن سوء إدارة الأصول العامة، وارتكاب جرائم اقتصادية، واختلاس الأموال. وقد حرّم الأفراد والمجتمعات بشكل غير قانوني من أصولهم، فاستولت على أراضي مئات الأشخاص لمصلحته الخاصة. وأوصت اللجنة باسترداد حقوق ضحايا العديد من عمليات الاستيلاء

121 المرجع نفسه.

غير القانوني على الممتلكات وسداد أموالهم المنهوبة.¹²² وبحسب اللجنة، فقد اختلس جامع وحول أكثر من 330 مليون دولار أميركي.

لكن، لم تحظ لجنة جانه بالشعبية والاهتمام اللذين حظيت بهما لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر. وفي حين يمكن رد ذلك إلى بدأ اللجنة عملها في مطلع الفترة الانتقالية، فإن مهمتها وأهميتها لم يُسلط عليهما الضوء كفاية أيضاً. ونتيجة لذلك، قليلة جداً هي الجهات المحلية التي تابعت عمل لجنة جانه أو أدرجت استرداد الأصول ضمن جهودها في مجال المناصرة على اعتبارها استراتيجية آيلة إلى تعزيز وصول الضحايا إلى جبر الضرر. لذا، تعتقد معظم منظمات المجتمع المدني والمنظمات التي يقودها الضحايا وممثلوهم أن الضرورة تستدعي تعزيز المشاركة في هذه القضية. وبناءً على ذلك، يتضمّن قانون جبر ضرر الضحايا في غامبيا بندياً ينص على تخصيص الأموال المحصّلة من أي أصول مُستردة لإصناديق جبر ضرر الضحايا.¹²³ وتعهّدت كل من لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر ووزارة العدل بتقديم مبلغ إضافي قدره 50 مليون دولار (أي نحو 750 ألف دولار أميركي) من بيع أصول جامع، من أجل استكمال عملية توزيع جبر الضرر النقدي التي بدأت خلال ولاية اللجنة.¹²⁴ ولا تزال المبادرتان معلقتين.

تُظهر عملية العدالة الانتقالية في تونس سبب وجوب أن يكشف تفصّي الحقيقة جرائم الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في ظل الديكتاتورية نفسها. وتطرّح العملية هذه أمثلةً تحذيرية تُبين أن المصالحة، إذا اتخذت عاملاً من عوامل تحقيق المحاسبة على الفساد، قد تؤدي إلى إساءة الاستخدام وزعزعة الثقة العامة، وأنه ينبغي تمويل تدابير جبر الضرر من خلال استرداد الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة، وذلك في مرحلة مبكرة من هذه العملية.

لقد أدت العناية والأهمية العامتان والسياسيتان المُعلّقتان على مسألة مكافحة الفساد واسترداد الأصول في عمليات العدالة الانتقالية في تونس إلى ظهور عدد من الوكالات والمبادرات المختلفة والمتداخلة في بعض الأحيان. فكانت "لجنة تفصّي الحقائق عن الفساد والرشوة" هيئة مُتخصصة وأول لجنة تفصّي حقائق أنشئت في تونس غداة ثورة 2011، وقد أنيط بها التحقيق في الفساد المرتكب في ظل نظام بن علي الديكتاتوري. وأثمر عملها تقديم أكثر من 300 شكوى ما زالت قيد التحقيق، فضلاً عن تشكيل هيئة دستورية تُدعى "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" (واسمها بالفرنسية، Instance Nationale de Lutte Contre la Corruption أو INLUCC). فقامت الهيئة آنفة الذكر، قبل أن يحلها الرئيس التونسي قيس سعيد في العام 2021، بالتحقيق في شكاوى الفساد المُقدّمة إليها والعائدة إلى مرحلة ما بعد الدكتاتورية وكذلك في الشكاوى المنقولة إليها من اللجنة المُتخصصة التي حققت في الفساد خلال عهد بن علي. ثمّ أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الشكاوى المنقولة إليها إلى هيئة الحقيقة والكرامة، على الرغم من أن لجنة التحكيم والمصالحة التابعة للهيئة قد ركّزت في نهاية المطاف على المصالحة أكثر من تركيزها على المحاسبة في القضايا التي تنطوي على فساد واسع النطاق تورط فيه أفراد مرتبطون بين علي.

ومع ذلك، شكّلت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد خطوةً مؤسّسيةً ونظاميةً نحو تفكيك ما أسّمته هيئة الحقيقة والكرامة بشبكة الفساد التي تعود إلى عهد بن علي واستمرت بعد سقوط النظام الديكتاتوري. لكنّ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد احتاجت إلى دعم سياسيٍ مُطلق لضمان فعالية عملها، وهو ما لم تُقدّمه لها الحكومات اللاحقة، بما فيها تلك التي ترأسها الإسلاميون وبقية حزب بن علي. وقد اعتبر سعيد أن الفساد المستشري هو من مسببات الأزمة الاقتصادية المستمرة والمأزق السياسي في تونس، واتخذ تلك الذريعة مبرراً لتعزيز سلطاته الرئاسية في تموز/يوليو 2021. واستناداً إلى هذا المنطق نفسه، عمد إلى إغلاق عدد من المؤسسات الحكومية المستقلة، بما في ذلك الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وأقال القضاة لأسباب تتعلق بالفساد المالي والأخلاقي.¹²⁵ وفي الشهر التالي، منح سعيد نفسه صلاحيات استثنائية بموجب المادة 80 من الدستور التونسي.

122 لجنة جانه، "الكتاب الأبيض"، 7-19.

123 "مجلس النواب في غامبيا يُقرّ قانون جبر الضرر للضحايا لعام 2023" The National Assembly of The Gambia Passes the Victims (Reparations Bill 2023)، صحيفة الحرية، 2 تشرين الثاني/نوفمبر، 2023.

124 لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، التقرير الختامي والتوصيات (Final Report and Recommendations)، العدد 16، "جبر الضرر والمصالحة" (Reparations and Reconciliation)، 4.

125 سارة يركيس ومهي الحمود، "بعد عام واحد، أبطل الرئيس التونسي قرابة عقده من المكاسب الديمقراطية" (One Year Later, Tunisia's President Has Reversed Nearly a Decade of Democratic Gains)، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 22 تموز/يوليو 2022.

إلى جانب مكافحة الفساد، برز في تونس منذ العام 2011 العديد من المؤسسات واللجان التي أخذت على عاتقها استرداد الأصول المنهوبة. وفي أعقاب الثورة، أنشئت لجنة معنية بالمصادرة، وتمثلت مهمتها في تجميد الأصول المنهوبة داخل تونس وخارجها، ومصادرتها واستردادها. وأدت هذه اللجنة دوراً فعالاً في استرداد أصول بن علي في تونس ولبنان¹²⁶ وسويسرا¹²⁷. غير أن انتخاب المسؤول السابق الباجي قائد السبسي رئيساً للجنة أفهت الذكر في العام 2014 أدى إلى حلها، وتوزيع مهامها على أجهزة مختلفة. وفي حين باءت محاولة السبسي لإصدار عفو عن المسؤولين الفاسدين في عهد بن علي بفشل ذريع، إلا أنها أضعفت جهود استرداد الأصول¹²⁸.

أما المؤسسة التي لا تزال تعمل على استرداد الأصول فهي جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة، الذي أنيط به تمثيل الدولة في الخلافات الدائرة حول أصولها. ونظراً إلى أن هذا الجهاز ليس هيئة دستورية، بل فرعاً من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، فقد واجه صعوبات كثيرة في سبيل الحفاظ على مستوى الاستقلالية المطلوب في جهود استرداد الأصول. ومما يزيد الأمور تعقيداً هو عدم امتلاك الجهاز سلطة حصرية في اتخاذ القرارات في شأن التحقيق، وعدم قدرته على طلب المعلومات بشكل مباشر من الجهات المعنية الدولية (فهذه المهمة تقتصر على لجنة التحاليل المالية ضمن البنك المركزي، التي تتعاون مباشرة مع المدعين العامين). وقد مثل هذا الجهاز الدولة خلال عملية التحكيم والمصالحة التي أجرتها هيئة الحقيقة والكرامة، كما يمثل الدولة في الدعاوى القضائية التي أعقبت هيئة الحقيقة والكرامة والناجمة من بعض قرارات التحكيم الصادرة عن الهيئة.

إضافة إلى ذلك، فإن قانون العدالة الانتقالية الصادر في العام 2013، الذي أنشأ هيئة الحقيقة والكرامة، قد عهد إلى جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة صلاحيات تفصي الحقيقة والتحقيق والتحكيم والمصالحة في قضايا الفساد، وذلك بغية تمكينه من استرداد الأصول عبر لجنة التحكيم والمصالحة التابعة لهيئة الحقيقة والكرامة. وعندما انقضت ولاية هيئة الحقيقة والكرامة في العام 2018 ولم يعد لديها المتسع من الوقت لإنهاء العديد من تحقيقاتها المرتبطة بالفساد (ويُعزى ذلك جزئاً منه إلى الخلافات الداخلية وغياب استراتيجية واضحة في شأن المحاسبة بدلاً من التحكيم أو المصالحة)¹²⁹، قامت الهيئة ببساطة بإحالة ملفات التحقيقات غير المنجزة إلى الدوائر المتخصصة. ولم تتوصل الدوائر إلى إصدار أي حكم في شأن أي من التحقيقات التي أنجزت في القضايا الجنائية التي رفعتها هيئة الحقيقة والكرامة، وذلك منذ أول جلسة استماع علنية عقدتها حول الفساد في العام 2018. وكان ينبغي أن تفضي قرارات التحكيم الثمانية التي أصدرتها هيئة الحقيقة والكرامة قبل انتهاء ولايتها إلى أن يُقدم مرتكبو الفساد المُقرّون بجرائمهم مبلغ 745 مليون دينار تونسي (أي نحو 235 مليون دولار أميركي) للدولة، إلا أن المطاف انتهى بهؤلاء الجناة في دائرة الاتهامات المستمرة بالفساد، وذلك بسبب تضارب المصالح بين أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة المسؤولين عن حسم تلك القرارات¹³⁰.

وفي العام 2020، أصدرت حكومة سعيد مرسوماً يقضي بإنشاء لجنة تابعة لمكتب الرئيس تتولى استرداد الأصول الموجودة في الخارج¹³¹ وتضم اللجنة معظم الجهات الحكومية المعنية، بما في ذلك جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة، والبنك المركزي، والمحكمة الإدارية المالية¹³² على الرغم من أن قدرة الرئيس على تعيين أعضاء اللجنة وإقالتهم تطرح تساؤلات حول مدى استقلالية الهيئة. وفي ظل تعدد الجهود المبذولة،

126 قناة بي بي سي الإخبارية، "تونس تستعيد الأموال التي سرقها الرئيس السابق بن علي" (Tunisia Recovers Money Stolen by Ex President Ben Ali)، 11 نيسان/أبريل، 2013.

127 موقع *Swissinfo*، "عودة الدفعة الأولى من أموال بن علي إلى تونس" (First Batch of Ben Ali Funds Returned to Tunisia)، 2 حزيران/يونيو، 2016.

128 المنتدى المدني لاسترداد الأصول، "العمل التونسي: كيف يمكن استرداد 13 مليار دولار سرقها عائلة بن علي؟" (The Tunisian Job: How to Recover 13 Billion Dollars Stolen by the Ben Ali Family?)، 11 آب/أغسطس، 2016؛ انظر أيضاً: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "المركز الدولي للعدالة الانتقالية يدعو مجدداً إلى سحب مشروع قانون 'المصالحة الاقتصادية' المعيوب في تونس" (ICTJ Calls Again for Withdrawal of Flawed 'Economic Reconciliation' Draft Law in Tunisia)، 12 أيار/مايو، 2017.

129 مريم صالح، "برنامج العدالة الانتقالية في تونس يُلقي الضوء على خطر المبالغة في الوعود" (Tunisia's Transitional Justice Program: Highlights the Danger of Overpromising)، كلية لندن للاقتصاد، 19 آذار/مارس، 2021.

130 ألفة بلحسين، "تونس: الحكومة مُتهمة بتضييع فرص هيئة تفصي الحقائق" (Tunisia: Government Accused of Missing Truth Commission Opportunities)، *JusticeInfo.Net*، 18 كانون الثاني/يناير، 2019؛ ألفة بلحسين، "في تونس، التقرير 'المزور' الذي يُهدد العدالة الانتقالية" (In Tunisia, the 'Falsified' Report that Threatens Transitional Justice)، *JusticeInfo.Net*، 23 آذار/مارس، 2023.

131 منال دربالي، "الأصول المنهوبة الموجودة في الخارج: قيس سعيد يتولى القضية" (Stolen Assets Held Overseas: Kais Saied Takes on the Case)، موقع نواة، 26 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020.

132 أنشئ الطبق القضائي المالي، الذي يعمل تحت سلطة المجلس الأعلى للقضاء في تونس، في عام 2012، بموجب مذكرة وزارية للتحقيق في قضايا الفساد وملاحقتها والبت فيها. ولكنه لم يُمنح الصلاحيات كهيئة قضائية إلا في عام 2016 مع إقرار القانون الأساسي عدد 57. سارة بركيس ومروان المعشر، "عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 25 تشرين الأول/أكتوبر، 2017.

تبرز حاجة واضحة إلى التنسيق أو إنشاء مؤسسة واحدة تُعنى بقضية استرداد الأصول. ولكن لجنة استرداد الأصول التي شكّلها سعيد تضمّ الأجهزة نفسها التي شاركت في جهود استرداد الأصول السابقة. وفي تلك المساعي السابقة، لم تبذل أجهزة الدولة أيّ جهود دبلوماسية سياسية أو عامّة مع منظمات المجتمع المدني أو مع الناشطين في الخارج، بمن فيهم الأفراد المتواجدين في سويسرا وبلدان أوروبية أخرى، حيث يُعرف أنّ أصول بن علي مخفية أو مجمّدة.

ولعلّ إحدى أبرز نتائج الاعتماد بشكل أساسي على الحجج القانونية لاسترداد الأصول من البلدان الأجنبية تكمن في اتّخاذ تلك البلدان عدم إحراز أيّ تقدّم أمام المحاكم المحلية ذريعةً للامتناع عن إعادة الأصول أو الإفراج عن الأموال وحتىّ السماح لمُرتكبي الفساد باستعادة السيطرة عليها. فعلى سبيل المثال، لم تتمكّن لجنة استرداد الأصول التابعة لسعيد من منع السلطات السويسرية في العام 2021 من الإفراج عن أصول بن علي بذريعة عدم إحراز أيّ تقدّم في الإجراءات أمام الدوائر المتخصصة،¹³³ على الرّغم من أنّها تبحث في قضايا معقدة ومنتازع عليها سياسياً. والسبب الوحيد لعدم تنفيذ قرار وقف التّجميد هذا هو أنّ المؤسسات التونسية، من خلال جهاز المكلف العامّ بنزاعات الدولة على الأرجح، اتّخذت خطواتٍ تصبّ في إطار التعاون الأوّلي بين سلطات النيابة العامة التونسية والسلطات القضائية السويسرية أساساً لقرارات التّجميد الجديدة.¹³⁴ ومع ذلك، فإنّ عمليات التّجميد الجديدة هذه ستقتضي من تونس المضيّ في القضايا المرفوعة أمام الدوائر المتخصصة أو ربّما في أحكام المصادرة المدنية التي يعترف بها القانون السويسري.

في آذار/مارس 2022، أصدر سعيد المرسوم 13-2022، الذي ينصّ على التسوية الجزائية (يُشار إليها أيضاً بمصطلح "الصلح الجزائي" أو "المصالحة المالية") ويُجيز للأفراد الذين لديهم قضايا تطوي على جرائم مثل الفساد والرشوة واختلاس الأصول العامّة التّقدّم بطلب المصالحة المالية عن طريق سداد المبالغ المتنازع عليها أو استثمارها في تنمية المناطق. وقد روّج لهذه السياسة كحلٍّ لمشاكل التهميش والوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب في البلد، على اعتبار أنّ "الشرط للاستفادة منها هو تسديد المبالغ المتنازع عليها أو استثمارها في تنمية المناطق، مع تحديد الأولويات بين المناطق بحسب معدّل الفقر فيها".¹³⁵ وتعود سابقة المرسوم 13-2022 إلى محاولة السبسي في العام 2015 إصدار عفو عن الفساد والجرائم الاقتصادية مقابل الاعتراف خلف أبواب مغلقة واسترداد المكاسب غير المشروعة،¹³⁶ في حين أنّ الهدف المُعلن يتمثّل في معالجة التهميش والحرمان في المجتمعات وتعزيز المصالحة.

وعلى الرّغم من الرّفص القاطع من مختلف أوساط المجتمع السياسي والمدنيّ في البلد على مدى أكثر من ثلاث سنوات، أقرّ مشروع القانون - قانون المصالحة الإدارية - في العام 2017، علماً أنّ صيغته النهائية لا تمنح المسؤولين ذوي المناصب العليا عفواً.¹³⁷ وفي حين استفاد من ذلك العديد من المسؤولين في نظام بن علي، لم تُعلن أيّ معلومات رسمية حول الأعداد المحدّدة أو الأسماء أو محتوى القضايا. وتطبيق حالة التّعيم نفسها على لجنة الصلح الجزائي. فمنذ أن بدأت إجراءاتها، لم يعرف النّاس المرشّحين المُحتمّلين للمصالحة الجزائية إلا عن طريق وسائل الإعلام، ومنهم، على سبيل المثال، عماد طرابلسي، ابن شقيق زوجة بن علي.¹³⁸ وبخلاف قانون المصالحة الإدارية الذي استنّيت منه كبار المسؤولين، يمكن لأيّ شخص التّقدّم بطلب المصالحة المالية بموجب المرسوم 13-2022.

133 موقع *Swissinfo*، "وقف تجميد أموال بن علي السويسرية وسط تلّكؤ تونس" (Freeze on Ben Ali Swiss Funds Expires, as Tunisia Drags its Feet)، 19 كانون الثاني/يناير، 2021.
134 وزارة الخارجية الفدرالية السويسرية، "انتهاء فترة تجميد الأصول في سياق تونس" (Expiration of the Asset Freeze in the Context of Tunisia)، 18 كانون الثاني/يناير، 2021.
135 ألفة بلحسين، "تونس: قانون مصالحة يتعارض مع العدالة الانتقالية" (Tunisia: A Reconciliation Law that Goes Against Transitional Justice)، *JusticeInfo.Net*، 8 نيسان/أبريل، 2022.
136 لانا سلمان ولايسا شوميك، "رفض المسامحة: حملة مانيش مسامح في تونس" (Refusing to Forgive: Tunisia's Maneesh M'sameh Campaign)، مشروع الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات، شتاء 2016.
137 إحسان مجدي، "مانيش مسامح: المقاومة في زمن الإجماع" (Manich Msamah: Resistance in Times of Consensus)، موقع نواة، 2 آب/أغسطس، 2017؛ المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "المركز الدولي للعدالة الانتقالية يدين إقرار قانون "المصالحة الإدارية" الجديد في تونس الذي يمنح العفو للموظفين العموميين المُتهمين بالفساد" (ICTJ Denounces the Passage of Tunisia's New 'Administrative Reconciliation' Law (that Grants Amnesties to Public Officials for Corruption)، 14 أيلول/سبتمبر، 2017؛ سايمون سبيكمان كوردال، "العفو عن الفاسدين: تحرك تونس لشفاء الجروح القديمة وُصفت بأنّه زائف" (Amnesty of the Corrupt: Tunisia's Move to Heal Old Wounds Branded a Sham)، صحيفة "ذا غارديان"، 27 تشرين الأول/أكتوبر، 2017.
138 "عماد طرابلسي يقترح 33 مليون دينار ضمن إطار المصالحة الجزائية"، *Directinfo*، 9 حزيران/يونيو، 2023.

ومع كل هذه السياسات والجهود المبذولة بعد مرور 10 سنوات على الثورة في تونس، لم تستطع الدولة استعادة المزيد من الأصول الكبرى الموجودة في الخارج، ولم تحقق برامج المصالحة المالية أي نتائج إيجابية، مثل تمويل المناطق المهمشة أو الحد من حالات الفساد.

تتعدّد الأسباب المؤدية إلى ذلك، وهي جميعها تُشير إلى التحديات الكامنة في الهيكليات السياسية القائمة في تونس التي تربط التنمية بجبر الضرر. ففي معرض مشاورات أجراها المركز الدولي للعدالة الانتقالية، اعتبر المجتمع المدني وجهات أخرى معنيّة أنّ المشكلة الأساسية تكمن في تعدّد المؤسسات والنصوص المتعلقة باسترداد الأصول، وقد شدّد المشاركون على النقاط التالية: (1) ضرورة توحيد هذه العملية المعقدة من أجل تحقيق الحد الأدنى من النتائج؛ (2) ضرورة تنفيذ قانون مكافحة الفساد وحماية المبلغين عن المخالفات لإفصاح المجال أمام تخصيص هذه الأموال بشكل فعال لمشاريع التنمية وآليات جبر الضرر الجماعية. وترى هذه الجهات المعنيّة أنّ نهج المصالحة الجزائرية المعتمد في العام 2022 لا يُساعد في تعزيز المحاسبة أو كشف الحقيقة أو ضمان عدم التكرار لأنّه يقتصر على استرداد الأموال ولا يُساهم في تفكيك الأنظمة التي أدت إلى نشوء ظاهرة الفساد.¹³⁹ إضافة إلى ذلك، تتساءل الجهات إن كانت الأموال المُستردة ستُستخدم بشكل فعال أم لا.¹⁴⁰ وفي حين يُفترض أن تُستثمر عائدات هذه العملية في تنمية المناطق بناءً على مقترحات المقيمين فيها، فمن غير الواضح إن كانت مقترحاتهم "تتوافق مع متطلبات التنمية الفعلية في المناطق ووجهة نظر الإدارة التنفيذية فيها".¹⁴¹ وقد تكون البيروقراطية ومركزية القرار من العوامل التي تحدّد إن كانت هذه المشاريع تستجيب فعلياً لمقترحات السكان أم لا.

وتجدد الإشارة أيضاً إلى أنّ سياسة المصالحة الجزائرية لعام 2022 التي ينتهجها سعيد، على غرار الصيغة الأصلية لقانون العفو المُقترح في العام 2015، لا تُراعي مبادئ عملية العدالة الانتقالية،¹⁴² ولا ترتبط بالنتائج التي توصلت إليها هيئة الحقيقة والكرامة حول ما ينطوي عليه التهميش، وتستند إلى حد كبير إلى المؤشرات والمعلومات الواردة من المجتمعات والمناطق التي تندرج ضمن تلك المؤشرات أو التي وثقت فيها أسس التهميش. إضافة إلى ذلك، أشارت هيئة الحقيقة والكرامة، باستخدام المعلومات والشهادات التي قُدمت في جلسات الاستماع العلنية حول المظالم التي أدت إلى اندلاع الثورة، إلى دور كل من فرنسا، كقوة خلال استعمار وما بعده، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في سياسات التنمية التي ولدت التهميش في البلد أو ساهمت في تفاقمه. ولا تُشير سياسة سعيد إلى الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية لرفض نماذج التنمية هذه، فضلاً عن أنّها لا تعترف بطلب هيئة الحقيقة والكرامة المُقدم لفرنسا والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأن يساهما في جبر الضرر تعويضاً عن التهميش الذي سببها. وفي حين رفضت حكومة سعيد شروط صندوق النقد الدولي لتطبيق خطة إنقاذ جديدة، بما في ذلك رفع الدعم عن المواد الغذائية والمحروقات الذي سمح للتونسيين الأكثر فقراً بمواجهة الأزمة الاقتصادية،¹⁴³ إلا أنّ موقفه لا يرفض نموذج التنمية الذي أدّى إلى الأزمة الاقتصادية. وأقرت الجهات المعنيّة التي استشارها المركز الدولي للعدالة الانتقالية بالطابع المتجدد للنظام الاقتصادي في تونس وضرورة وجود صوت موحد وفعال من الشعب التونسي لإصلاح هذا النظام، وأشارت الجهات المعنيّة أيضاً إلى أنّه من دون العمل الجماعي، يستحيل إصلاح نظام تمويله وتدعمه المؤسسات المالية الدولية وتستفيد منه شريحة محدودة من السكان.¹⁴⁴

ولضمان الاستخدام الفعال للأصول المُستردة لتمويل برامج جبر الضرر في المناطق المهمشة، لا بدّ من الإصغاء إلى الذين يعيشون في هذه المناطق. وتبيّن خلال عمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الميداني في المناطق المحرومة في قفصة وسيدي بوزيد وتطاوين وجندوبة، وكذلك خلال الحوارات الدائرة في ورش عمل شارك فيها الضحايا وقادة المجتمع الطامحون إلى الحصول على جبر الضرر، أنّ الحاجة المُلحة إلى الحصول على التعويضات أو تأمين سبل العيش والغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى، أحياناً ما لا تفسح المجال لمناقشة أسباب القمع الجذرية وتحويل نماذج التنمية. ومع ذلك، دارت مناقشات أكثر تنظيماً حول نماذج التنمية البديلة،

139 ورشة عمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تونس العاصمة، 22 حزيران/يونيو، 2022.

140 المرجع نفسه.

141 القاضي محمد عيادي، "قراءة في آلية الصلح الجزائري"، المغرب، 17 كانون الأول/ديسمبر، 2022.

142 أحد المشاركين في ورشة عمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تونس العاصمة، 22 حزيران/يونيو، 2022.

143 روبرتس، "تونس تقول إنّ شروط صندوق النقد الدولي من أجل توفير الدعم المالي قد تؤدي إلى اندلاع الاضطرابات" (Tunisia Tells IMF) (Conditions for Financial Support Risk Unrest)، 22 حزيران/يونيو، 2023.

144 ورشة عمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تونس العاصمة، 22 حزيران/يونيو، 2022.

عبر منظمات المجتمع المدني النشطة في المناطق المهمشة. إلا أن هذه المناقشات أصبحت صعبة في ظلّ الحيز المدني الضيق بعد انقلاب سعيد في العام 2019. وبحسب ما صرّحت به ندى طريقي، من المرصد التونسي للاقتصاد، فإنه:

على الرغم من الحيز السياسي الذي أتاحتها الثورة، لم تُقدّم اتفاقات صندوق النقد الدولي إلى مجلس نواب الشعب لمراجعتها أو الموافقة عليها. و[بينما] كان مجلس النواب في مرحلة ما بعد العام 2011 يُمثّل مساحةً دستورية وحيوية ثابتة لدرس القروض والموازنات، والضغط على الحكومة ومناقشة خياراتها السياسية والمطالبة بالمُحاسبة... تقلص، منذ التحول السياسي في 25 تموز/يوليو 2021، هذا المجال المُتاح لطلب المُحاسبة، وكذلك الوصول إلى المعلومات.¹⁴⁵

ويُشير ذلك إلى حدّ أدنى من الظروف التي يجب أن تتوفر ليكون استخدام الأصول المُستردّة في جهود جبر الضرر وفي تنمية المناطق المهمشة مُجدياً ومُستداماً، وهي: (1) المشاركة المجتمعية من المناطق المهمشة، بمساعدة خبراء في المجتمع المدني التونسي ممّن يفهمون نماذج التنمية البديلة؛ (2) واعتراف نظام سعيد بأنّ النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هيئة الحقيقة والكرامة في شأن جبر الضرر ومعالجة التهميش هي نقطة انطلاق أساسية لتحقيق جبر الضرر ووضع سياسات تنموية.

في كلّ من غامبيا وتونس، ليس تمويل برامج جبر الضرر من خلال استرداد الأصول إجراءً مفيداً فحسب، بل هو أيضاً سياسة مُعتدّة. وما من سبب يمنع تطبيق هذا النهج نفسه في حالات ما بعد النزاع أو حتّى في حالات النزاعات القائمة، وهو ما حصل فعلاً في سياقات أخرى. ففي بيرو، على سبيل المثال، وُضعت اليد على الأصول غير المشروعة للقائد الديكتاتوري السابق ألبرتو فوجيموري وكلّ من ساعده، ثمّ استُخدمت لتمويل جهود جبر ضرر ضحايا النزاع المسلح الذي أسفر عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتمتع المحكمة الجنائية الدولية بصلاحيّة استخدام الأصول المُجمّدة أو المُصادرة بعد ثبوت إدانة المتهم، في تمويل جبر أضرار ضحايا الجرائم. وبالتالي، في أوغندا، ما من سبب قانوني أو سياسي يمنع استخدام الأصول غير المشروعة التي اكتسبها القادة الديكتاتوريون وأفراد أسرهم عن طريق الفساد، وتوظيفها في إطار جهود جبر الضرر. وفي الواقع، تبرز سابقة تنطبق على أوغندا، تحديداً، وهي الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية ضدّ أوغندا في العام 2022 وأمر أوغندا بدفع جبر ضرر للضحايا الكونغوليين، على أساس الأصول التي حصلت عليها القوّات الحكومية الأوغندية بصورة غير قانونية أثناء احتلالها لجمهورية الكونغو الديمقراطية.¹⁴⁶

العقوبات التصالحية

في كولومبيا، يوضّح نموذج العدالة التصالحية الذي تبنته الولاية القضائية الخاصّة من أجل السلام أوجه التآزر البيّنة بين المُحاسبة وجبر الضرر والتنمية. فتسعى الولاية القضائية الخاصّة من أجل السلام إلى ضمان مشاركة الضحايا في إجراءاتها وتزويدهم بالفرصة لنقل مطالبهم إلى الجناة. ويستند هذا النهج إلى فرضية مفادها أنّ العملية التشاركية والحوارية التي تسبق الحكم لها تأثير جابر للضرر على الضحايا، على عكس إجراءات المحاكمة العادية. وفي الوقت نفسه، يُساهم ذلك في إعادة إدماج الجاني في المجتمع بشكلٍ فعّال، وهو ما يُساعد في منع تكرار الجرائم. وتُمثّل العقوبات التصالحية فرصة تحت الجاني على تحمّل المسؤولية والانتقال إلى الحياة المدنية من خلال إظهار التزامه تجاه المجتمع بطريقة ملموسة على أرض الواقع. ومن خلال اعتبار العقوبات التصالحية وأعمال جبر الضرر نتيجةً لعملية قضائية (ولو كانت "استثنائية")، يترسّخ المفهوم القاضي بإمكانية الجمع بين العقاب وجبر الضرر بشكلٍ فعّال، ما يجعل العقوبات التصالحية آلية مناسبة لاستكمال جهود جبر الضرر الإدارية. وبحسب الدراسات الأولية حول تصوّرات الجهات المعنية في شأن هذه العقوبات، تُبيّن أنّها تُعتبر عقوبة مشروعة لأنّها صادرة عن محكمة جنائية.¹⁴⁷

145 ندى طريقي، "الطريق إلى التداين: رصد رحلة مفاوضات تونس المكبّلة بالديون مع صندوق النقد الدولي"، المرصد التونسي للاقتصاد، 11 تشرين الثاني/نوفمبر، 2022، 8-9.

146 أخبار الأمم المتّحدة، "محكمة العدل الدولية تأمر أوغندا بدفع 325 مليون دولار لجمهورية الكونغو الديمقراطية"، 9 شباط/فبراير، 2022.
147 بيتريز ا. ماينز-هيرميدا، باربورا هولا، وكاترين بيليفيلد، "بين الإفلات من العقاب والعدالة؟ استكشاف تصوّرات الجهات المعنية حول العقوبات الخاصّة في كولومبيا (Sancciones Propias) بشأن الجرائم الدولية" (Between Impunity and Justice? Exploring Stakeholders' Perceptions of Colombia's Special Sanctions (Sancciones Propias) for International Crimes)، المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، العدد 2 (2023)، 177-211.

ينص القانون التشريعي الذي أنشأ الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام على أن العقوبات “ينبغي أن تقتنر بأكبر تأثير تصالحي وتعويضي ممكن عن الضرر الواقع”.¹⁴⁸ وقد يحصل الجناة الذين يُقررون إقراراً تاماً بالمسؤولية ويُصرّحون بالحقيقة الكاملة على حكم غير احتجاري يتراوح بين خمس وثمان سنوات، ويحمل عنصراً تقيدياً وتصالحياً. وينطوي العنصر التصالحي على أعمال جبر ضرر قد يقترحها الجناة أنفسهم على الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام بعد حوار يجزونه مع الضحايا. ويجب أن تكون أعمال جبر الضرر المُقدّمة مفصلة، فردية كانت أو جماعية، مع تحديد الالتزامات والأهداف والمراحل والجدول الزمني وأماكن التنفيذ.¹⁴⁹ ولإصلاح النسيج الاجتماعي، ينبغي أن تُحقّق هذه الأعمال الغايات التالية: تلبية طلبات الضحايا للحصول على جبر الضرر؛ والبحث في آلية للتشاور مع الضحايا المقيمين في المناطق حيث سيتم تنفيذ جبر الضرر؛ والبحث في مشاركة الضحايا؛ ومراعاة إعادة إدماج قدامى المقاتلين في الحياة المدنية؛ والتأثير في ضحايا الجرائم المباشرين وغير المباشرين، بمن فيهم أبناء المجتمعات والمناطق المتضررة من العنف.¹⁵⁰

أصدرت غرفة الاعتراف بالحقيقة والمسؤولية وتحديد الحقائق والسلوك (غرفة الاعتراف)، التابعة للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، ثلاثة قرارات تُعرّف بالقرارات الاستثنائية. وتُحدّد هذه القرارات أنماط الإجراء الكلي، وتُسمّي الجهات التي اعترفت بمسؤوليتها، وتُقدّم عقوبة على شكل أعمال جبر ضرر، وهي - عقوبة واحدة في القضية الجماعية رقم 1 (في شأن احتجاز الرهائن على يد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي) وعقوبتان اثنتان في القضية الجماعية رقم 3 (في شأن عمليات القتل خارج نطاق القانون على يد القوات الأمنية العامة). وقد اشتملت أعمال جبر الضرر المُقدّمة، من جملة إجراءات أخرى، على ما يلي: برنامج للبحث عن المفقودين، وترميم الأضرار التي ألحقتها الألغام المضادة للأفراد، وبرنامج إذاعية محلية وريفية لاستعادة السمعة الحسنة لمجتمعات السكان الأصليين في شمال كولومبيا التي استهدفت بشكل غير متناسب بعمليات القتل خارج نطاق القانون وما زالت تُعاني من الوصم، بالإضافة إلى الحملات التثقيفية لتطوير المبادئ والأخلاق العسكرية ودعمها، وإعادة التشجير واستعادة مصادر المياه في المناطق حيث ألحق النزاع أضراراً بيئية. بيد أن طابع جبر الضرر الكامن في هذه المقترحات شكّل موضع نقاش، إذ شكك العديد من الضحايا في صوابيتها، وذلك لأسباب شتى.

يُعتبر الضحايا أن انعدام العلاقة السببية بين أعمال جبر الضرر والضرر الواقع فعلاً، يُؤدّي إلى عدم استيفاء شرط “الترباط” بين الجريمة والعقوبة المفروضة. ويرون أيضاً أن بعض المبادرات المُقدّمة ليست سوى جزء من العرض الأصلي الذي يجب أن يُقدّمه قدامى المقاتلين عند إقرارهم بالحقيقة في شأن الاتهامات المُوجّهة لهم وتحملهم المسؤولية عن جرائمهم وذلك كي يتمّ النظر في تخفيف العقوبات المُنزلة بحقهم. وبالتالي، يعتبر الضحايا أنه ينبغي ألا يُنظر إلى هذه المبادرات المُقدّمة على أنها أعمال جبر ضرر منفصلة. ويبدو -أخيراً، أن القليل من المقترحات تتعلق بالأهداف الإنمائية المنصوص عليها في اتفاق السلام لعام 2016، ويُعزى ذلك جزئياً إلى عدم موازنة الموارد الحكومية والقدرات المؤسسية لضمان الشروط المسبقة اللازمة من الناحيتين اللوجستية والمالية لتنفيذ تلك الأهداف. وقال بعض ممثلي الضحايا إن ذلك يحدّ من أثر العقوبات الجارية للضرر، ويضعها في خانة العمل الرمزي الأقل جدوى. ويُعدّ هذا النقاش في مُنتهى الأهمية نظراً إلى أن العقوبات التعويضية المرتبطة بالتنمية والعمل المجتمعي تبدو لبعض الضحايا أكثر عبئاً على الجاني، وبالتالي أكثر فعالية.¹⁵¹

ردت الغرفة على هذه الهواجس، وأوضّحت أن الترباط لا يعني وجوب أن يرتبط كلّ مشروع بشكل كامل ومباشر بالضرر الواقع، فعادةً ما يُطلب من الجناة تنفيذ عدّة مشاريع، على أن يُقيّم تأثيرها التعويضي وعلاقتها بالضرر بطريقة جماعية بدلاً منها فردية. ويبدو أن الغرفة تبنت وجهة نظر مفادها أنه، على عكس جبر الضرر الإداري الذي أمرت به وحدة الضحايا، لا تتطلب العقوبات التصالحية وجود صلة مباشرة بالضرر الواقع لأنّ

148 حكومة كولومبيا، القانون التشريعي لعام 2017، المادة 13.

149 حكومة كولومبيا، القانون 1957 لعام 2019 (القانون التشريعي للهيئة القضائية الخاصة للسلام)، المادة 141.

150 انظر المبادئ التوجيهية للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام بشأن أعمال الجبر، الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، “Lineamientos en materia de reparación del daño a las víctimas de la violencia armada”, متاح باللغة الإسبانية عبر الرابط التالي:

www.jep.gov.co/Sala-de-Prensa/SiteAssets/Paginas/Conozca-Los-lineamientos-en-materia-de-sancion-propia-y-Trabajos-Obras-y-Actividades-con-contenido-Reparador---Restaurador/28042020%20VF%20Lineamientos%20Toars%20y%20SP.pdf

151 مايناز-هرميديا، هول، وبيلفيلد، “بين الإفلات من العقاب والعدالة” (Between Impunity and Justice).

مهمة الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام تُركّز على استعادة النسيج الاجتماعي في البلد على المدى البعيد وتحديد أنماط الجريمة على نطاقٍ كلي، وليس الأضرار الفردية فحسب.¹⁵²

وفي حين لم يتم تنفيذ أيّ عقوبات تصالحية لغاية الآن، فمن المرجح بروز عددٍ من التحديات. بدايةً، ونظرًا إلى الطابع المُلزم الذي يتّصف به اتفاق السلام، يجب على الدولة الكولومبية تأمين البنية التحتية المؤسسية واللوجستية اللازمة لتنفيذ جبر الضرر على نحوٍ مُجدٍ. ويشمل ذلك توفير الظروف الملائمة لتنفيذ أعمال جبر الضرر، وتحديدًا تلك المتعلقة بتدابير التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. لكن، في ظل القيود المالية، يجب أن تكون هذه الأعمال مرتبطة بشكلٍ أوّثق بالالتزامات الأخرى التي ينصّ عليها اتفاق السلام، مثل الإصلاح الريفي الشامل، وأن تتماشى والميزانيات المخصصة للخطط أو السياسات القائمة مسبقًا، على غرار خطة التنمية الوطنية. كذلك، ينبغي تعزيز التنسيق بين المؤسسات. ويتعيّن على أجهزة الدولة بمختلف مستوياتها أن تعمل على تكثيف جهودها وتفعيلها لضمان توافر الموارد اللازمة لتنفيذ أعمال جبر الضرر ورصدها على النحو المناسب. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، أطلقت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام مع غيرها من مؤسسات الدولة والحكومة مؤخرًا مجموعة عمل تضمّ وحدة الضحايا، والوكالة الوطنية لإعادة الإدماج، وإدارة التخطيط الوطني، ووحدة تنفيذ اتفاق السلام النهائي، بالإضافة إلى بعثة التحقّق التابعة للأمم المتحدة.

ثانيًا، قد يُشكّل ربط جبر الضرر بالضرر الواقع تحديًا لوجستيًا وقانونيًا في آنٍ معًا. فمن المرجح أن يُحاكم الكثير من الجناة في عددٍ من القضايا الجماعية التي ترتبط بمجموعة واسعة من الأنماط الجرمية. لذا، من المُحتم أن تضمّ لوائح التّهم في تلك القضايا تدابير جبر ضرر يُفترض أن يتلاءم تنفيذها مع البرامج التصالحية المفروضة أساسًا على هؤلاء الجناة. بالإضافة إلى ذلك، قد تدعو الحاجة إلى تنفيذ برامج جبر ضرر تستجيب مباشرةً إلى الضرر الواقع في الأماكن التي يعيش فيها الضحايا، علمًا أنّ تواجد الجناة في المجتمعات المتضررة قد لا يكون مُحدّدًا في جميع الحالات. لذا، ينبغي التشاور مع المجتمعات وتحضيرها على هذا الأساس. وينبغي تقييم طرق تدليل هذه التحديات عمليًا بعد البدء بتنفيذ العقوبات التصالحية.

152 على سبيل المثال، في أول قرار استنتاجي في شأن القضية الجماعية 01، وافقت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام على مشروع جبر ضرر يتعلّق بالإصلاح البيئي لمنزلة سوماباز الوطني، وهو منظومة "بارامو" بيئية كبرى. وبينما قال العديد من الضحايا إنّ هذا المشروع لا يرتبط بالضرر الناجم من سياسة احتجاز الرهائن التي انتهجتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية، رأت غرفة الاعتراف أنّ المشروع عاد بالمنفعة على المجتمعات المتضررة بشكل عام، وخصوصًا في منطقة مثل سوماباز التي لا تزال تتعرّض للوصم بسبب وجود القوات المسلحة الثورية الكولومبية أثناء النزاع المسلح. انظر: غرفة الاعتراف، الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، القرار الاستنتاجي رقم 02 لعام 2022، 24 تشرين الثاني/نوفمبر، 2022، https://jurinfo.jep.gov.co/normograma/compilacion/docs/pdf/Resoluci%C3%B3n_SRVR-02_24-noviembre-2022.pdf

أوجه التآزر بين الإصلاح وجبر الضرر

من المرجح أن يكون الأثر التعويضي والتنموي لبرامج جبر الضرر ودعم الضحايا وجهود المحاسبة المتمحورة حول الضحايا أو المراعية لهم، محدودة في حال عدم إدراجها ضمن عملية إصلاحية أوسع نطاقاً تسعى إلى تفادي تكرار الانتهاكات والتهميش، وتفكيك المؤسسات والأنظمة الإقصائية والفاصلة، وبناء مجتمعات أكثر عدلاً واشتمالاً. وتشمل هذه العمليات الواسعة النطاق:

- الإصلاحات الدستورية، التي يمكن إجراؤها من خلال عملية شاملة للجميع، مع إنشاء أطر قانونية وإدارية أكثر اشتمالاً تسعى إلى تحقيق أهداف عدة، منها تفادي تكرار مظالم الماضي؛
- إصلاح القطاع الأمني، الذي عادةً ما يشكل على المستويين المفاهيمي والعملي عنصراً أساسياً من التنمية، التي تنطوي بدورها على جانبي المحاسبة وجبر الضرر؛
- الإصلاحات المؤسسية، التي لها تأثير كبير على الوصول إلى العدالة والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عددٍ من القطاعات، ومنها أنظمة القضاء والرعاية الصحية والتعليم.

ومن المهم أيضاً أن يُدرك مناصرو العدالة الانتقالية وواضعو سياسات جبر الضرر ضرورة إصلاح مؤسسات الدولة المسؤولة عن صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات الدّين والموازنات، بما في ذلك الجهات الناطمة للقطاعين المالي والمصرفي وللموازنة.

و غالباً ما تكون الحاجة إلى التغيير النظامي واضحة على المستويين الوطني ودون الوطني، ولكن من المهم أيضاً عدم إغفال الجانب العابر للحدود للأنظمة الإقصائية والتعسفية، بما في ذلك دور المؤسسات المالية الدولية والحكومات المانحة في إدامة نماذج التنمية غير العادلة. وتتضح، أخيراً، الحاجة إلى إدراج جبر الضرر وغيره من جهود العدالة ضمن الإصلاحات الأوسع نطاقاً في مجال العدالة والمساواة بين الجنسين، حيث يقوم بين العنف والتهميش ارتباط وثيق، وهو ما يتطلب تغييراً على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وعليه، يمكن أن تشمل تلك الإصلاحات جبر ضرر جماعياً مراعيًا للنوع الاجتماعي. وفي حين أنّ نطاق هذه المشكلات الهيكلية وتعقيدها يسلبان الضوء على ضرورة تنفيذ تدخّلات مستمرة وطويلة الأجل ومتعددة المستويات، توفر مجالات الإصلاح المحتملة والمتعددة هذه فرصاً قيّمة للجهات الفاعلة المحلية.

الإصلاحات الدستورية والمؤسسية

في غامبيا، شملت الإصلاحات الهادفة إلى معالجة إرث الديكتاتورية، لجنة المراجعة الدستورية، وإصلاحات القطاع الأمني، وإصلاحات مؤسسية أخرى. فقد أنشئت لجنة المراجعة الدستورية بموجب قانون أصدره مجلس النواب في العام 2017، وكلفت صياغة دستور جديد بدلاً من دستور العام 1997 الذي طبّق خلال معظم فترة

حُكِمَ نظام يحيى جامع الاستبدادي، وقد تولّت اللجنة قيادة عملية إقرار الدستور الجديد أيضاً.¹⁵³ وأتبعت اللجنة عملية تشاورية للغاية في غامبيا وفي الخارج، حيث قدّمت الجهات الفاعلة المحلية، بمن فيهم أفراد المجتمع المدني والضحايا، أوراقاً للتعبير عن مواقفهم إلى اللجنة، أدرجوا فيها ملاحظاتهم ومخاوفهم وتوصياتهم في شأن مسودة الدستور المطروحة. وبعد سنتين من المشاورات في غامبيا، أظهر مسح أجرته شبكة البحوث المستقلة الأفريقية (Afrobarometer) أنّ "مسودة الدستور تتلاءم إلى حدّ بعيد مع تفضيلات المواطنين حول... الدعم الشعبي لمدة الولايات الرئاسية، ونظام الحصص لتمثيل المرأة في المجلس الوطني، والاستقلال السياسي لأعضاء لجنة الانتخابات الوطنية".¹⁵⁴

تضمّنت مسودة الدستور عدّة إصلاحات قانونية وإدارية تهدف إلى توفير ضمانات عدم التكرار، مثل فرض حدّ أقصى لولاية الرئيس والهيئات التنفيذية، وذلك من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلد وضمان احترام حقوق الإنسان وأمن المواطنين ومنع عودة الديكتاتورية. وهذه الإصلاحات، في حال طبقت، فإنها ستساهم في تمكين الضحايا من تجاوز مآسي الماضي وتضمن رضاهم، وهو ما من شأنه أن يمنحهم جبر ضرر معنوياً. كذلك، تسمح هذه الإصلاحات لغامبيا بالوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. إلا أنّ المجلس الوطني لم يقرّ مسودة الدستور بسبب خلافات سياسية حول بعض بنودها، وخصوصاً المفعول الرجعي للحدّ الأقصى للولاية الرئاسية.¹⁵⁵ وبالرغم من محاولات التوفيق بين مختلف الأطراف المعنية من أجل إيجاد مسار للمضي نحو اعتماد دستور جديد، لا تزال العملية تراوح مكانها، علماً أنّ شعبية عملية الإصلاح الدستوري رفعت آمال المواطنين والضحايا.

تعدّ عملية إصلاح القطاع الأمني من المجالات الرئيسية الواردة في خطة التنمية الوطنية لفترة 2018-2021. ولكن، نظراً إلى أنّ هذه العملية تعدّ أقلّ فعالية واشتغالاً من مسارات العدالة الانتقالية الأخرى في البلد، يشكك مواطنو غامبيا في مدى التزام الحكومة بها. وما يؤجج هذه الشكوك هو أنّ الكثير من الجناة المزعومين ممن سمحوا بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والمذكورة أسماؤهم في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر الختامي لا يزالون يشغلون مناصب رفيعة في الحكومة. فعلى سبيل المثال، من المعروف أنّ رئيس المجلس الوطني ونائبه، اللذين عيّنها مؤخراً الرئيس أداما بارو، هما من أشدّ داعمي يحيى جامع. كذلك، أوصت لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر في غامبيا بإقالة عدد من الضباط الرفيعة المستوى في الجيش والإدارة من مناصبهم وحرمانهم من شغل مناصب عامّة.¹⁵⁶

هذا وأوصت لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر أيضاً بإجراء إصلاحات مؤسسية، تشمل إصلاحات في قطاعي الصحة والتعليم، وذلك بهدف تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنظام القضائي، لملاحقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتحسين وصول الضحايا إلى العدالة ومشاركتهم في إحقاقها. ويمكن اعتبار معظم هذه الإصلاحات شكلاً من أشكال جبر الضرر، لأنها تساهم في ضمان عدم تكرار الانتهاكات وتوفّر بعض الرضا المعنوي للضحايا. مثلاً، ينبغي أن تعزّز عملية الإصلاح الدستوري حقوق الأشخاص، والديمقراطية، وبناء السلام، والتنمية المستدامة. كذلك، ينبغي أن يحسّن إصلاح النظام القضائي وصول الضحايا إلى العدالة والانتصاف، إلى جانب بناء الثقة بالقضاء وبالذولة. أما إصلاحات النظام التعليمي فيجب أن تُنتج التعليم للجميع وأن تُدرج تجربة الضحايا والبلد خلال فترة الحكم الديكتاتوري في المناهج الدراسية. وتهدف بعض التدابير الإدارية – مثل إقالة الموظفين العموميين والضباط الكبار الذين شاركوا في ارتكاب الجرائم الخطيرة، والتحقّق من خلفيات الأشخاص خلال مرحلة التوظيف، وإصلاحات أخرى في القطاع الأمني – إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل بحق المدنيين على يد القوى الأمنية.

153 موقع Law Hub Gambia، لجنة المراجعة الدستورية (CRC)،

<https://www.lawhubgambia.com/constitutional-review-commission>

154 المعهد الجمهوري الدولي (IRI)، "استطلاع جديد: مواطنو غامبيا يدعمون دستوراً جديداً" (New Poll: Gambians Support a New Constitution)، 28 أيار/مايو 2020؛ توماس إيسيل وسيت ماتي جاو، "النشرة الأفريقية 338: مسودة دستور غامبيا تعكس تفضيلات المواطنين حول مدة الولايات وحصّة المرأة" (AD338: The Gambia's Draft Constitution Reflects Citizens' Preference for Term Limits, Gender Quota)، شبكة Afrobarometer، 27 كانون الثاني/يناير 2020.

155 يمنع تطبيق الحدّ الأقصى للولاية الرئاسية بمفعول رجعي الرئيس أداما بارو من الترشّح لمنصب الرئاسة مجدداً بعد انتهاء ولايته لفترة 2022-2027. جمهورية غامبيا، الكتاب الأبيض.

يؤمن الضحايا بأن الإصلاحات تساهم في تحقيق جبر الضرر. فعلى حدّ تصريح أحد المشاركين في مناقشات مجموعات التركيز التي نظّمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "فإنّ مصطلح «الإصلاحات المؤسسية» هو نوع من جبر الضرر. والإقرار والاعتذار من جانب الحكومة هما نوع من جبر الضرر. والتنشئة المدنية، وإصلاح القطاع الأمني، وإصلاح قطاع الرعاية الصحية كلها عوامل تساهم في منح الضحايا بعض الإنصاف".¹⁵⁷ وخلال نقاش أجرته منظمة الاهتمام بشؤون الضحايا مع الضحايا حول أنواع جبر الضرر التي يريدونها، شدّد كثيرون على ضرورة اعتماد دستور جديد وإصلاح القطاع الأمني لمنع وقوع الانتهاكات في المستقبل.¹⁵⁸ ولكن، بالرغم من وجهات النظر هذه، لا تزال مشاركة الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومجموعات الضحايا، في عملية الإصلاح المؤسسيّ محدودة. وقد يعود ذلك جزئياً إلى التوقيت، إذ إنّ معظم منظمات المجتمع المدني في غامبيا تأسست بعد انطلاق عملية إصلاح القطاع الأمني، كما إنّ تنفيذ الإصلاحات التي أوصت بها لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر لا يزال في مراحله الأولى. حالياً، يعمل المجتمع المدني عموماً إما على الإصلاحات وإما على جبر الضرر. ولكن قد يعود ذلك أيضاً إلى تركيز الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ذات التمويل الجيد نسبياً والعاملة في مجال سيادة القانون على الإصلاحات في القطاعين الأمني والقضائي، علماً أنّ هذه الإصلاحات تعتمد بشكل غير متكافئ على مناصري العدالة الجنائية الذين يهتمون بالجوانب القانونية، وتستثني معظم الضحايا الذين يسعون للحصول على جبر الضرر. وعليه، لا يتم التركيز بما فيه الكفاية دائماً على مساهمة الإصلاحات في تعزيز جبر الضرر، والطرق التي يمكن من خلالها للإصلاحات المؤسسية أن تعزز أثر جبر الضرر المادي، وخصوصاً تلك التي تطل سياسات الرعاية الصحية وسبل المعيشة والأراضي وغيرها من السياسات أو الإصلاحات التي تسمح للمجتمعات بالاطلاع على الموازنة الحكومية والمشاركة فيها.

هذا واستفادت الجهات الفاعلة المحلية من بعض الفرص المحدودة للتعبير عن شواغلها واحتياجاتها الآيلة إلى إضفاء طابع جبر الضرر إلى الإصلاحات المؤسسية، وذلك عبر مساريّن أساسيين. يقوم المسار الأول على التمثيل في المنظمات الجامعة، مثل جمعية المنظمات غير الحكومية في غامبيا (TANGO)، التي ينشط أعضاؤها في اللجنة التوجيهية للعدالة الانتقالية التي أنشأتها وزارة العدل. وفي حين مكّنت جمعية المنظمات غير الحكومية في غامبيا الضحايا وأفراد المجتمع المدني من التعبير عن وجهات نظرهم وشواغلهم خلال الاجتماعات الداخلية والخارجية، أعرب هؤلاء أيضاً عن إحباطهم من عدم التشاور معهم قبل تلك الاجتماعات، وهو ما حدّ من وصولهم إلى المعلومات حول مواضيع الاجتماعات ومنعهم من المشاركة في اتخاذ القرارات. وتعتقد الجهات الفاعلة المحلية أنه ينبغي على الممثلين إجراء مشاورات مناسبة قبل الاجتماعات وبعدها، وأن يعضوا استراتيجيات حول كيفية المضي قدماً. ومن المفترض أن يساعد هذا النهج في إدارة توقعات الضحايا، مع أخذ آرائهم في الاعتبار. وينبغي أن تساعد المنظمات الجامعة القويّة في التنسيق بين الضحايا ومنظمات المجتمع المدني للتوصل إلى هدف مشترك.¹⁵⁹ ومع ارتفاع منسوب الديمقراطية في الحيز المدني وبروز منظمات مجتمع مدني أصغر في السنوات الأخيرة، تزداد أهمية المنظمات الجامعة.

أما المسار الثاني للمشاركة في الإصلاحات، الذي يزداد انتشاراً وفعالية، فيقوم على المشاركة عبر شبكات الضحايا وجهود التوعية والتواصل. ويشدّد الضحايا على أنّ منظمات المجتمع المدني وشبكات الضحايا تتشكّل صلة وصل بين الضحايا والحكومة، وأنهم يفضلون التحدث إلى منظمات المجتمع المدني، لا إلى الحكومة. ويمكن منظمات المجتمع المدني وشبكات الضحايا، بفضل مكانتها المميزة هذه، أن تقدّم مساهماتٍ فكريّة نقدية في عمليات الإصلاح وأن تُشجّع على اعتماد نهج تصاعديّ من أسفل إلى أعلى. فتنفّذ الشبكات جهوداً مناصرة وأنشطة توعية وتواصل من خلال وسائل مثل برامج الراديو، واللقاءات المجتمعية والعامّة لإطلاع الضحايا على أهمية الإصلاحات في مجال جبر الضرر وزيادة اهتمامهم والتزامهم. وقد بدأت منظمات المجتمع المدني تعمل في مجال المناصرة، بما في ذلك تنظيم ورش عمل لتوعية لجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني والتحضير لسنّ قانون حظر التعذيب في العام 2023.¹⁶⁰

157 ورشة عمل تشاورية من تنظيم المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بانجول، 21 آذار/مارس 2023.

158 منظمة الاهتمام بشؤون الضحايا، "التقرير المرحلي"، ضمن ملفات المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

159 مناقشات مجموعات التركيز، آذار/مارس 2023.

160 إدريسا جالو، "مجلس النواب يقرّ مشروع قانون حظر التعذيب ومشروع قانون المساعدة المشتركة في القضايا الجنائية" (Parliament Approves Anti-Torture Bill and Mutual Assistance Criminal Matters Bill)، صحيفة GAINAKO الإلكترونية، 31 آذار/مارس 2023.

كما في مجالات التّواصل الأخرى مع الحكومة المذكورة أعلاه، كذلك في مجال الإصلاح المؤسّسي، تعمّد الجهات الفاعلة المحليّة إلى التّواصل مع مؤسسات تقود إصلاحات معيّنة تقع ضمن نطاق عمل منظمة المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، تشمل الجهات المعتادة وذات الأولوية وزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة النوع الاجتماعي والأطفال والرفاه الاجتماعي، ووزارة الأراض. في المقابل، فإنّ مؤسسات أخرى مثل وزارة التعليم، ووزارة الصحّة، والقضاء، والجيش، ومكتب الرئيس غالباً ما تقع خارج نطاق عمل الجهات الفاعلة المحليّة. ويعود ذلك ببساطة إلى أنّ المؤسسات ذات الأولوية أكثر حضوراً ويسهل التّواصل معها وتنشط في المجالات التي ترتبط بسباق العدالة الانتقالية، في حين أنّ المجموعة الثانية تُعدّ أكثر أهمية في مرحلة ما بعد لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر في غامبيا وفي مرحلة تنفيذ توصياتها على حدّ سواء.

في المرحلة المقبلة، تُوفّر توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر فرصة للمجتمع المدني للمطالبة بالإصلاحات الضرورية. وقد اعتمدت الحكومة نهجاً تشاركياً ومتحوراً حول الضحايا أكثر فأكثر بعد تقديم اللّجنة تقريرها الختامي وفي ضوء نصائح الشركاء التقنيين في شأن احترام المبادئ والمعايير الدّولية. ولهذه الغاية، أنشأت وزارة العدل عدّة منصات وقنوات تواصل مع شبكات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني،¹⁶¹ بما فيها منصّة وزارة العدل-منظمات المجتمع المدني المحليّة حول توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر في غامبيا، ومنصّة وزارة العدل-منظمات الضحايا، ومنصّة وزارة العدل-الشركاء الدّوليين. وتدعو الحاجة إلى دعم منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحليّة للمشاركة أكثر في عمليات الإصلاح من خلال تقديم المساعدات التقنيّة والماليّة.

تشمل الفرص الأخرى السّياسات الإقليميّة والمحليّة للاستفادة من التّأزّر بين مجالّي جبر الضرر والإصلاح. ويشمل ذلك سياسة الاتّحاد الأفريقي في شأن العدالة الانتقالية، التي تُعتبر أنّ الإصلاحات المؤسّسية تشكّل مقياساً ومعيّراً أساسيين لنجاح عمليات العدالة الانتقالية.¹⁶² غير أنّ هذه السياسة غير معمّمة على نطاق واسع، ومعظم الضحايا وممثلو منظمات المجتمع المدني يجهلون وجودها أو مضمونها، وبالتالي فهم لا يستندون إليها في عملهم اليومي وفي تفاعلاتهم مع مُتخذي القرارات. وقد أجرى عدداً قليلاً جداً من المنظمات أنشطة توعية بسياسة الاتّحاد الأفريقي.¹⁶³ أما على المستوى المحلي، فتوفّر استراتيجية العدالة الانتقالية التي وُضعت في 2017-2018 فرصة أخرى، إذ إنها تربط عملية تقصّي الحقائق وجبر الضرر التي تقودها لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر بعملية إصلاح القطاع الأمني التي يقودها مكتب الرئيس. إلا أنّ عملية إصلاح القطاع الأمني فُصلت لاحقاً عن استراتيجية تقصّي الحقائق وجبر الضرر، وُضعت وثيقة استراتيجية مستقلة لعملية إصلاح القطاع الأمني وحدها، لكنّها لم تكن متمحورة حول الضحايا. وينبغي النظر إلى هذه العمليات لا على اعتبارها فرصاً لربط مبادرات الإصلاح الدستوري الحاليّة في غامبيا بمسار تفعيل تدابير جبر الضرر ودوره في منع تكرار الانتهاكات والاعتداءات فحسب، بل أيضاً على اعتبارها خطوات نحو توسيع نطاق السّياسات والمؤسّسات المطلوب إصلاحها، وحجم إصلاحها اللّازم لمنع تكرار الاعتداءات.

في تونس، وعلى حدّ ما أنف ذكره، فإنّ أوجه قصور نهج الحكومة، والتّشديد على "المصالحة" – أو إعادة الشّرية إلى الأفراد الفاسدين والكيانات الفاسدة – واتّخاذها وسيلة لتحقيق المحاسبة على الجرائم الاقتصادية يسلط الضوء على ضرورة إجراء إصلاحات أوسع نطاقاً وأكثر جذريّة تساهم في تفكيك المنظومة السّياسيّة والاقتصاديّة الفاسدة، وتكشف مُسببات التّهميش الحقيقيّة، وتوفّر ضمانات عدم التكرار، وتغيّر نموذج التنمية النيوليبرالي في البلد. وفي معرض المشاورات التي نظّمها المركز الدّولي للعدالة الانتقالية، تحدّث الشركاء من منظمات المجتمع المدني عن دور التحالفات السّياسية والشبكات الشخصية التي تتركّز الفساد في توزيع المشاريع والأموال والوظائف وغياب الإرادة السّياسية لتفكيك هذه الأنظمة.¹⁶⁴ وقد عرّت جانحة كوفيد-19 الوضع الهش للاقتصاد التّونسيّ وعجزه عن تلبية احتياجات التّونسيين الأساسيّة، ما كشف محدوديّة الإصلاحات والنّقد

161 غرفة النائب العام ووزارة العدل، "إطلاق منصّة وزارة العدل-منظمات المجتمع المدني حول توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والجبر في غامبيا" <https://www.moj.gm/news/984b0156-b659-11ec-8f4f-025103a708b7>، 7 نيسان/أبريل 2022.

162 سياسة الاتّحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية، المادة 53؛ 14، المادة 69؛ 19، المادة 95.

163 منصّة النوع الاجتماعي في شأن العدالة الانتقالية، "مركز الضحايا" (Victims Center).

164 سامي زمني، "المهمشون في تونس يعيدون تشكيل الواقع السّياسيّ" (Tunisia Marginalized Redefine the Political)، مركز الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات، ربيع 2021.

المُحرز حتى الآن على صعيد تحقيق مطالب الثورة الأساسية. وخلال ورش العمل، ذكر الخبراء والمشاركون أمثلة عن السياسات الاقتصادية الفاشلة التي ينبغي إعادة النظر فيها كجزء من نهج "الإصلاح والتحول".¹⁶⁵ ويشمل ذلك النهج تصميم وتنفيذ تدابير جبر ضرر الضحايا والمناطق بطرق يمكن أن تشكل لاحقاً أساساً لسياسات اقتصادية تغيّر حيويات الضحايا ومجتمعاتهم ومناطقهم. وشملت السياسات الاقتصادية الأساسية ضمان الوصول إلى الغذاء، وإلغاء برامج الخصخصة القائمة على الممارسات الفاسدة والمُسببة للفقر، والحد من اعتماد التونسيين على القطاع غير النظامي لتأمين سُبل العيش.

وتشير المظالم المرتبطة بالبطالة والفساد والتهميش في تونس إلى أن المؤسسات التي تحتاج إلى الإصلاح لا يمكن أن تقتصر على القطاع السياسي والتشريعي والقضائي والأمني حصراً. ففي حين أثار نظام قيس سعيد مسألة شلل المؤسسات السياسية لتبرير انقلابه الذاتي، كانت تلك المؤسسات نفسها قد عالجت، في ما مضى، شللاً مماثلاً عندما أقرت دستور العام 2014 الذي أنشأ مؤسسات ديمقراطية فككها سعيد في استفتاء العام 2022، وكذلك قانون العدالة الانتقالية، الذي تجاهل سعيد نتائجه.

لذا، يجب أن تشمل الإصلاحات المؤسسية في تونس المؤسسات المسؤولة عن وضع الميزانية والسياسة الاقتصادية وسياسات الدين، التي تنفذ وتتفاوض مع السياسات الاقتصادية النيوليبرالية نفسها التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية ونفذاها بن علي سابقاً ويستمر سعيد في تنفيذها حالياً. ومن شأن هذه الإصلاحات أن تفسح المجال أمام تقديم جبر الضرر، خصوصاً في المناطق المهمشة. فبدلاً من سداد الدين السيادي واقتراض المزيد من المال لهذه الغاية، يمكن الحكومة التونسية أن تصرّ مثلاً على أن يحظى تمويل المناطق المهمشة بالأولوية على حساب خدمة الدين. وتكثر الأمثلة على هذا النهج، ومنها مثل تجربة غانا، التي مولت فيها تدابير جبر الضرر جزئياً عبر إعفاءات من الديون حرّرت الأموال العامة.¹⁶⁶

وينبغي ألا تقتصر النقاشات حول المؤسسات الواجب إصلاحها وحول من يتحمل مسؤولية جبر الضرر في تونس على المستوى المحلي. فقد أدت مؤسسات التمويل العالمية، بما فيها الجهات الفاعلة في مجال التنمية، دوراً بارزاً في ظل الأنظمة الديكتاتورية والمرحلة الانتقالية، وأثرت في السياسات العامة ودفعت باتجاه تطبيق نموذج تنموي تمييزي وسهّل نمو الدين الوطني. وقد أقرّ دور هذه المؤسسات ومسؤوليتها في تونس. ففي العام 2019، أرسلت هيئة الحقيقة والكرامة مذكرة مشتركة إلى كل من فرنسا والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، طالبتهم بموجبها بالاعتذار وتقديم جبر الضرر للضحايا التونسيين،¹⁶⁷ معتبرةً أنهما يتحملان "قسماً من المسؤولية" عن العنف الاستعماري والعنف الاجتماعي المرتبط بسياسات التكييف الهيكلي.¹⁶⁸

كذلك، فإن هيئة الحقيقة والكرامة، التي بنت نتائجها على التحقيقات وإفادات الناجين من حرب التحرير ووثائق الأرشيف، طالبت فرنسا بالاعتراف بالحقائق؛ والاعتذار رسمياً؛ ودفع التعويضات للضحايا الأفراد وللناطق التي يتحدرون منها وللدولة التونسية على حد سواء؛ بالإضافة إلى إعادة الأرشيف التونسي من سنة 1881 حتى سنة 1963؛ وإلغاء ديون تونس الثنائية، "كونها ديوناً غير شرعية".¹⁶⁹ وتشير المذكرة المُرسلة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى حقبة تاريخية أخرى، تمتد من سبعينات القرن الماضي وصولاً إلى كانون الثاني/يناير من العام 2011، وتتهم، بموجبها، تونس المؤسسات المالية بدفع الحكومة التونسية خلال تلك الحقبة إلى تجريد الأجور، والحد من الدعم على السلع الاستهلاكية الأساسية، وتجميد التوظيف في القطاع العام. فقد أدت هذه السياسات إلى عدّة أزمات اجتماعية، بما فيها نزاعات مع حركة النقابات العمالية في العام 1978، وأحداث الخبز من كانون الأول/ديسمبر 1983 حتى كانون الثاني/يناير 1984، وأحداث الحوض المنجمي في العام 2008، وثورة العام 2011 – وهي كلها أحداث شهدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما

165 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ورشة عمل، تطاوين، 29 حزيران/يونيو 2022.

166 نهلة فالجي، "لجنة المصالحة الوطنية في غانا: تقييم مُقارن" (Ghana's National Reconciliation Commission: A Comparative Assessment)، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2006، 24.

167 هيئة الحقيقة والكرامة، مذكرة إلى فرنسا، 16 تموز/يوليو 2019، http://www.ivd.tn/wp-content/uploads/2019/07/M%3%A9mo_France.pdf، <https://www.ivd.tn/>، 16 تموز/يوليو 2019، http://www.ivd.tn/wp-content/uploads/2019/07/Memo_BM_FMI-1.pdf.

168 ألفة بلحسين، "هيئة الحقيقة التونسية في مواجهة فرنسا وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي" (Tunisia's Truth Commission vs France, the IMF and World Bank)، لجنة إلغاء الديون غير الشرعية، 8 أيلول/سبتمبر 2019.

في ذلك الوفيات والإصابات والتعذيب والاعتصاب والسجن إثر محاكمات غير مُنصّفة.¹⁷⁰ وفي حين لم تلق تلك المذكرات رداً بعد، فهي تحدّد بوضوح كيف يساهم المنطق النيوليبرالي للمؤسسات المالية الدولية مساهمةً شديدة في مفاخرة التهميش.

العدالة بين الجنسين والإصلاح

في غامبيا، كشفت لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي الذي ارتكبه نظام جامع على نحو يتعدى العنف والاعتداء الجنسيين والاعتصاب والتعذيب والتعريف والتحرش، فقد شمل التعريف وصفاً للانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي في ظل الحكم الديكتاتوري، مثل مطاردة الساحرات، وعمل السخرة، والعلاج الإلزامي بأمر من نظام جامع للأفراد المُصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وتستند توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر إلى تحليل تطبيق القوانين تطبيقاً غير متنسق، وكذلك تحليل الهيكليات الثقافية والاجتماعية، ودور مؤسسات الدولة في تمكين العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي وإطالة أمد التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي عمومًا في البلد. ونتيجة لذلك، تطرّح التوصيات سلسلة من الإصلاحات والخطوات الأيالة إلى التعامل مع انتهاكات الماضي وضمان إنصاف الضحايا، ومعالجة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي المستمرّ والواسع النطاق وتفاديه، وكذلك ضمان تطبيق غامبيا لأطرها القانونية وسياساتها التي تنصّ على الالتزام بالمساواة بين الجنسين وبحقوق المرأة. فعلى سبيل المثال، حدّدت لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر الحاجة إلى دعم الخدمات الاجتماعية والاستثمار فيها لمساعدة النساء المحتاجات وإجراء حملات توعية في كل المؤسسات الحكومية، على أن يُصبّ التركيز، خصوصاً، على إقامة هيكليات مراعية للنوع الاجتماعي وتمويل قوّات الشرطة لتمكينها من التعامل مع حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والتفاعل مع الضحايا.¹⁷¹

ولكن، بسبب عدم المساواة بين الجنسين المُتفشّية في غامبيا، لم تتمكن لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر من النظر في تجارب القمع المرتبطة بالنوع الاجتماعي كافة، بالرغم من النهج الشامل الذي اعتمدته. ففي حين اعترفت اللجنة بأثر القانون العرفي على التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وخصوصاً على وصول النساء والفتيات إلى العدالة وتمتعهنّ بحقوقهنّ في الأرض والميراث،¹⁷² لم تشمل ولاية اللجنة النظر في التّدايات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالنوع الاجتماعي لمصادرة الأراضي في ظل الحكم الديكتاتوري. لذا، فإنّ عدم التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة الحكم الديكتاتوري من منظار النوع الاجتماعي يشكّل فرصة ضائعة للتوصية بتدابير جبر ضرر للنساء اللواتي صادرن نظام جامع أراضي عائلتهنّ، وبإصلاح نظام ملكية الأراضي من أجل تمكين النساء اقتصادياً. فعلى سبيل المثال، بعض الأراضي لم تتمّ إعادتها إلى العائلات والنساء اللواتي يفتقرن إلى أرض، مع أنّ هؤلاء النساء وأطفالهنّ يصنّفون على أنّهم أكثر عرضة للفقر وانعدام الأمن الغذائي. وفي حين أوصت النساء بإعادة الأراضي إلى الزوجات والأطفال في حال وفاة مالك الأرض الذكر، يصعب على النساء والأرامل والمطلقات حيازة الأراضي في ظل نظام توزيع الأراضي والميراث الذكوري والتقليدي والمجتمعي في غامبيا،¹⁷³ بالرغم من أنّ دستور البلد يضمن تساوي المعاملة والفرص بصرف النظر عن النوع الاجتماعي.¹⁷⁴

بالإضافة إلى ذلك، أحياناً ما تُحال مسألة توزيع الميراث إلى مكتب أمين إدارة التركات غير المقيدة بوصية وذلك بغية معالجتها، لكنّ معظم مواطني غامبيا يلجؤون، بحسب دينهم، إلى الشريعة الإسلامية والمحاكم الشرعية، التي يمنحها الدستور "صلاحية تطبيق الشريعة في المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث في

170 المرجع نفسه.

171 لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر في غامبيا، التقرير الختامي، الجزء 10، 2021، ص. 54-53.

172 المرجع نفسه، 48.

173 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "تجارب النساء في ظل الحكم الديكتاتوري في غامبيا: شهادة من نساء من مناطق سينتت وجانجابوره وباس إلى لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر في غامبيا" (Women's Experiences of Dictatorship in the Gambia: A Submission by Women) (from Sintet, Janjanbureh, and Basse to the Truth, Reconciliation and Reparations Commission). المركز الدولي للعدالة الانتقالية. 2019. 15، 17. https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_WomenExperiencesGambia%20FINAL%5B514o%5D.pdf.
174 دستور جمهورية غامبيا، 1997 (مراجعة العام 2022)، الفصل 4، المادة 28(1)(2).

الحالات التي يكون فيها الأطراف أو الأشخاص المعنيون الآخرون من المسلمين¹⁷⁵. وقد أثرت هذه الهيكلية المؤسسية في إدارة لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر لمسألة تقديم التعويضات لأفراد أسرة الضحايا المتوفين. وفي حين عملت اللجنة مع مكتب أمين إدارة التركات غير المقيدة بوصية في هذه الحالة، يكشف هذا الواقع المخاطر الناجمة من القانون العرفي والأنظمة التمييزية لجهة تقييد وصول النساء إلى برامج جبر الضرر المستقبلية.

يواصل كل من لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر، في تقريرها وتوصياتها، والحكومة، في التزامها بحقوق الإنسان وبسيادة القانون، تقديم الدعم للمساعي الأيالة إلى تعميم مراعاة النوع الاجتماعي، لكن الحاجة تدعو إلى الانتقال من الالتزام السياسي إلى العمل الفعلي والنتائج ملموسة. فتتطلب الإصلاحات القانونية اللازمة والإنفاذ المنسق للقوانين ذات الصلة تغييرًا مجتمعيًا وفهمًا لحقوق المرأة ضمن الإطار القانوني لكي تصبح هذه الإصلاحات مستدامة ومُجدية. فينبغي أن يفهم مواطنو غامبيا عملية تعميم مراعاة النوع الاجتماعي وحقوق المرأة في المجتمع وأن يتولوا زمام المبادرة في هذا المجال. ونظرًا إلى الجذور العميقة لتقافة التكم والوصم والهيكلية الاجتماعية الذكورية والهرمية المترسخة في غامبيا، وفي ظل غياب إصلاحات مُجدية وواسعة النطاق في المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية، يُتوقع أن تستمر النساء في مواجهة تحديات في الوصول إلى العدالة ونيل جبر الضرر.

بعد ثورة العام 2011، أجرت تونس إصلاحات قانونية محلية لحماية حقوق المرأة. وشملت هذه الإصلاحات عدة قوانين عامة لضمان حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الحكومة، مثل دستور العام 2014،¹⁷⁶ والقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة في تونس.¹⁷⁷ ويوسع القانون 58 تعريف العنف ضد المرأة ليشمل العنف الاقتصادي والسياسي والجنسي والنفسي.¹⁷⁸ وبالرغم من هذه الإصلاحات وأشكال الحماية القانونية، تستمر القيم والأعراف الاجتماعية الذكورية في حرمان النساء من الفرص الاقتصادية وفي تقييد مشاركتهن في السياسة وفي الحيز العام عمومًا. فعلى سبيل المثال، تملك نسبة 14 في المئة فقط من النساء الريفيات في تونس أراضيهم،¹⁷⁹ ولا يزال الحرمان من الميراث المتكافئ أو من الميراث ككل العائق الأبرز الذي تواجهه النساء الريفيات التونسيات في سعيهن إلى الحصول على رأس المال والمسكن وسبل العيش.¹⁸⁰ وتشكل الأدوار التقليدية والشائعة القائمة على النوع الاجتماعي عائقًا مستمرًا ماثلاً أمام النساء، بما في ذلك الضغوط التي يمارسها أفراد الأسرة، لا سيما الذكور منهم، من أجل الحفاظ على اسم العائلة، بالإضافة إلى التغيير الاجتماعي للنساء اللواتي يطالبن بالميراث، والتقليل من شأن مهارات النساء وعملهن في مجال الزراعة.¹⁸¹

ولا بد من إجراء تغييرات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لكي تكون تدابير جبر الضرر مؤثرة. ففي معرض المشاورات التي نظمتها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في قفصة وسيدي بوزيد، عبرت الأطراف المعنية عن هذا الرأي، وقالت إن التمكين الاقتصادي للضحايا النساء شرط مسبق لضمان فعالية تدابير جبر الضرر وتأثيرها في حيات النساء وفي مساعدتهن على تحقيق الاستقلال الكامل. وعلى حد ما ذكرت إحدى منظمات المجتمع المدني، فإن "التمكين الاقتصادي هو حجر الزاوية والجسر الذي يربط بين النساء اللواتي تعرّضن للإساءة ومرحلة إعادة الإعمار والتعافي من تداعيات العنف".¹⁸²

175 دستور جمهورية غامبيا، 1997 (مراجعة العام 2022)، الفصل 7، المادة 137(4).

176 المادة 21 من دستور العام 2014 تضمن الحقوق المتساوية بين الرجال والنساء؛ والمادة 34 تضمن التمثيل السياسي للمرأة؛ والمادة 46 تضمن حماية وتطوير حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في المجالس المنتخبة، https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.

177 حكومة تونس، القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة في تونس.

178 المرجع نفسه، الفصل 3 يعرف العنف الاقتصادي على أنه "كل فعل أو امتناع عن فعل من شأنه استغلال المرأة أو حرمانها من الموارد الاقتصادية مهما كان مصدرها..." والعنف السياسي على أنه "كل فعل أو ممارسة يهدف مرتكبه لحرمان المرأة أو إعاقتها عن ممارسة أي نشاط سياسي أو حزبي أو جمعياتي أو أي حق أو حرية من الحقوق والحريات الأساسية ويكون قائمًا على أساس التمييز بين الجنسين".

179 منظمة Observaction، "المساواة في الميراث والاستقلال الاقتصادي للمرأة" (Egalité dans l'héritage & autonomie économique des femme)، تشرين الثاني/نوفمبر 2014، <http://www.observaction.info/wp-content/uploads/2016/05/Egalite%20C3%A9g- dans-lheritage.pdf>.

180 مارلين دوماس وماتيو غالتييه، "تونس: الميراث مسألة شائكة للنساء" (Tunisie : l'héritage, une question épineuse pour les femmes)، موقع Middle East Eye، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

181 كلثوم كنو، وأسمهان بن طالب، وسمية الصندلي، مؤسسة فريديش إبيرت، "من أجل ضمان حق النساء في الوصول إلى الإرث في الوسط الريفي" (To Guarantee the Right of Women to Access Inheritance in Rural Areas)، بدعم من مؤسسة فريديش إبيرت، كانون الأول/ديسمبر 2020.

182 منظمة مشاركة، ورشة عمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية، قفصة، 27 حزيران/يونيو 2022.

ومن بين الأمثلة التي قدّمتها الأطراف المعنية حول دعم التمكين الاقتصادي للنساء التونسيات: بناء قدراتهنّ ومساعدتهنّ على الوصول إلى نظام مرن للقروض لتنفيذ المشاريع ذات الصلة في المجتمعات المتضرّرة، وتوفير الآليات والدعم اللازم للحصول على أراضٍ صالحة للزراعة، وعلى وسائل لمكافحة التمييز ضدّ المرأة. وتعكس مطالب جبر الضرر والإصلاح التطلّعات إلى اعتماد نموذج تنمية يساعد في ضمان مساواة النساء، مع التركيز، تحديداً، على الوصول إلى تملك الأراضي والتوظيف، وبالتالي تحقيق التّساوي في الاستفادة من إعادة التأهيل والتّرضية وجبر الضرر.

طرح التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة وضع النساء الريفيات في الفصل المتعلّق بالتعويضات،¹⁸³ وقدّم عدداً من التوصيات التي تركّز على التغيير الاجتماعي والاقتصادي، مثل التوعية، ومكافحة الأمية، وتسهيل الوصول إلى القروض والرعاية النفسيّة. وبالرّغم من أنّ التقرير أشار بوضوح إلى القانون 58 بوصفه محاولة من الحكومة للحدّ من إقصاء المرأة،¹⁸⁴ فهو لم يأتِ على ذكر حقوق الميراث كوسيلة للمرأة للوصول إلى الأرض والملكية، ولم يحلّل أسباب الشرخ القائم بين مسألة الميراث والأحكام المتعلّقة بالمساواة الواردة في دستور العام 2014. لذا، يشكّل غياب هذا التحليل أو التوصيات ذات الصلة فرصة ضائعة لتحديد مسار أساسي لتمكين النساء اجتماعياً واقتصادياً، وبالتالي تمكين مناطقهنّ. وفي العام 2022، "عرّقل [الرئيس قيس سعيد] أيّ مبادرة لمعالجة التحدّيات التي تواجهها النساء في الحصول على الميراث الجزئي الذي هو من حقهنّ بموجب القوانين المحلية أو لتحسين وصولهنّ إلى الحقوق الاجتماعية-الاقتصادية والحماية".¹⁸⁵

وإلى جانب التمكين الاقتصادي، أشارت هيئة الحقيقة والكرامة أيضاً إلى الأثر السلبي لتمثيل المرأة المنقوص أو في بعض الحالات لعدم تمثيلها إطلاقاً في مناصب اتّخاذ القرارات الرئيسيّة. وخلال المشاورات التي نظّمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية، عبّرت الأطراف المعنية عن وعي عميق بأنّ ذلك على مشاركة المرأة المُجدية في عملية العدالة الانتقالية وفي مدى وصولهنّ إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال تدابير جبر الضرر. وفي قفصة، أشارت الأطراف المعنية إلى تمثيل المرأة السياسي المنقوص والأثر الناجم منه،¹⁸⁶ لا سيّما مُقاومة تمثيل المرأة المنقوص في طمس قضايا المرأة، بما في ذلك العنف السياسي والاقتصادي والأسري الذي تعرّض له النساء.

لسوء الحظ، وبالرغم من تلك الأراء، تراجع تمثيل المرأة في مناصب اتّخاذ القرارات منذ إصدار المرسوم رقم 55-2022 لسنة 2022، الذي ألغى المساواة بين الجنسين في المجالس المُنتخبة، ما أبطل مفعول أحد الإنجازات الأبرز على صعيد تعزيز المشاركة السياسية للمرأة منذ الثورة.¹⁸⁷ ونتيجة لذلك، لم تُنتخب سوى 25 امرأة في مجلس نواب الشعب التونسي الجديد الذي ضمّ 161 مقعداً في العام 2022، أي بنسبة تمثيل تبلغ 16٪ من إجمالي المقاعد، في مُقابل 68 امرأة انتُخبت في العام 2014 من أصل 217 نائباً،¹⁸⁹ أي بنسبة تمثيل تبلغ 31٪ من إجمالي المقاعد. ففي ذلك العام، سجّلت تونس أعلى نسبة تمثيل للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل.¹⁹⁰

أمّا على مستوى السلطة التنفيذية، فصحيح أنّ الرئيس قيس سعيد عيّن امرأة لترؤس الحكومة، وهي رئيسة الوزراء السابقة نجلاء بودن، في تشرين الأول/أكتوبر 2021، غير أنّ ذلك لم يترافق وتدابير آيلة إلى ضمان المزيد من المساواة واشتمال النساء في الحيز العام. في الواقع، ألغت بودن سياسات تضمن المساواة بين الجنسين وحدّت من الموارد المتاحة لتنفيذ القانون 58 خلال ولايتها.¹⁹¹ ويُظهِر ذلك أنّ زيادة عدد النساء في

183 هيئة الحقيقة والكرامة، التقرير الختامي الشامل، الملخص التنفيذي، أيار/مايو 2019، 462.

184 المرجع نفسه، 460.

185 كنزة بن عزوز، "الرئيس سعيد يهزأ من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة التونسية" (President Saïd Derides the Economic and Social Rights of Tunisian Women)، نواة، 1 أيلول/سبتمبر 2022.

186 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ورشة عمل، قفصة، 27 حزيران/يونيو 2022.

187 سلسيل شلاي، "تونس تقوّض التناصف الجندي قبل الانتخابات النيابية"، منظمة "هيومن رايتس ووتش"، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

188 مركز كارتر، "الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس: التقرير الختامي" (Legislative and Presidential Elections in Tunisia: Final Report)، 2014.

189 المرجع نفسه.

190 الاتحاد البرلماني الدولي، "النساء في المجالس النيابية الوطنية: تصنيف عالمي" (Women in National Parliaments: World Classification)، 1 شباط/فبراير 2019.

191 إكرام بن سعيد، "التصدي للاعتداء على الديمقراطية في تونس"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 14 آذار/مارس 2023.

المناصب السياسية مهمّ، ولكن يجب على النساء اللواتي يتولين تلك المناصب أن يدعمن المساواة بين الجنسين وآلا يسعّين إلى تعزيز ديناميات القوة الحالية وغير المتساوية ضمن المنظومة السياسية القائمة.

يرتبط العنف السياسي الذي يؤدي إلى نقص في تمثيل المرأة السياسي ارتباطاً وثيقاً بالعنف الأسري. فبالنسبة إلى النساء المعنّيات، تعدّ الانتهاكات التي ارتكبتها النظام السياسي بحق النساء بسبب نوعهن الاجتماعي امتداداً للهيمنة الذكورية على النساء في الحيز الخاص. وبحسب ما أدلت به عاملة اجتماعية في مركز للضحايا النساء في منطقة سيدي بوزيد، فإنّ: "النساء يتعرّضن للعنف بغض النظر عن وضعهن المالي والاجتماعي. فالقضية تتعرّض لاعتداء بعد يوم من إصدارها فإفادة طبيّة لامرأة أخرى تعرّضت لاعتداء". وقالت مشاركة أخرى: "مهما فعلت كمرأة ستقعين ضحية التحرش والوصم والترهيب".¹⁹² وشدّدت النساء في سيدي بوزيد على ضرورة تغيير نظرة الرجال والنساء المحافظة تجاه دور المرأة في المجتمع. كذلك، حدّدت الناشطات في تونس سلسلة من التدابير الفورية التي يمكن اتخاذها لحماية النساء من العنف، مثل ضرورة وضع خطة لإنفاذ القوانين، وتحديد ميزانية لتلك الخطة، وتفعيل تدابير الحماية بموجب القانون 58 من أشكال العنف الثلاثة – أي السياسي والاقتصادي والأسري – بهدف تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية على حدّ سواء.¹⁹³

إنّ تدابير جبر الضرر الخاصة بالنساء والمتمحورة حول الإصلاحات في تونس تعكس وضع التّونسيات في ظلّ الحكم الديكتاتوري، فالضحايا من النساء لا يشملن اللواتي تعرّضن للقمع السياسي والانتهاكات المباشرة فحسب، بل أيضاً اللواتي عانين من التهميش نتيجة نوعهن الاجتماعي ومنطقة سكنهن. لذا، من أجل ضمان أقصى قدر من الفعالية لتدابير جبر الضرر الخاصة بالضحايا النساء، ينبغي أن تساهم تلك التدابير في الحدّ من تهميشهن وسط المجتمع التونسي، وهو أمر يتطلب إصلاحات مؤسّسية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

وبغية المساهمة في تغيير النظرة تجاه النساء على المستويين الاجتماعي والثقافي، اعتبرت الأطراف المعنية خلال المشاورات التي نظمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية أنّ الإصلاحات التشريعية والمؤسّسية في القطاع التعليمي ضرورة قصوى. وطالبت النساء، تحديداً، بالوصول إلى التعليم،¹⁹⁴ بالإضافة إلى إدراج المساواة بين الرجال والنساء في المناهج الدراسية والأنشطة الثقافية القائمة على النوع الاجتماعي، وذلك على اعتبارها وسيلة للحدّ من العنف ضدّ النساء بكافة أشكاله وتيسير نيل النساء حقوقهن.¹⁹⁵ وتشدّد النساء على ضرورة تعميم الثقافة القانونية في أوساط النساء والشباب للمساهمة في ضمان عدم تكرار الانتهاكات. كذلك، دعت المشاركات إلى إجراء أبحاث ودراسات حول العنف السياسي الممارس بحق النساء في تونس، وقدمن توصياتٍ عملية لمكافحة العنف الحالي كي تعتمدّها الحكومة.

192 ورشة عمل للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، المشاركات، سيدي بوزيد، 24 حزيران/يونيو 2022.
193 معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، "أسئلة وأجوبة مع إكرام بن سعيد: النساء في تونس" (Q&A with Ikram Ben Said: Women in Tunisia)، 2 أيار/مايو 2022.
194 ورشة عمل للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، سيدي بوزيد، 24 حزيران/يونيو 2022.
195 ورشة عمل للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، تطاوين، 29 حزيران/يونيو 2022.

الخاتمة

في البلدان والمجتمعات التي شهدت انتهاكات جسيمة وخطيرة لحقوق الإنسان، يمكن العدالة الانتقالية أن تساعد في معالجة العواقب الماثلة أمام الرفاه والتنمية المستدامة الناجمة من الأضرار والخسائر وأشكال التهميش التي تسببها تلك الانتهاكات وتفاقمها على حدّ سواء. فمن شأن تدابير جبر الضرر، كونها أحد جوانب العدالة الانتقالية، أن تساهم في توفير الدّعم الماديّ والمعنويّ على المستويين الفردي والجماعي وأن تزيد من قدرة الأفراد على التّقرير وتعزّز التّقة وتسهّل الإدماج.

ويمكن تعزيز هذه المساهمة بفضل العنصر الجابر للضرر الكامن في تدابير المحاسبة الجنائية والإصلاح التكميلية، لا سيّما تلك التي تستهدف الجرائم الاقتصادية وتساعد في تفكيك الأنظمة المسببة والفاصلة والتمييزية. ويشمل ذلك إصلاح نماذج التنمية الجائرة، التي ينبغي إدراجها ضمن أسباب الانتهاكات السابقة وإرث الماضي. فيمكن العدالة التعويضية، من النّاحية النظريّة، أن تساهم في التنمية وأن تؤدي دوراً محورياً في جعل التنمية أكثر اشتمالاً واستدامة.

لكن، من النّاحية العمليّة، عادةً ما تعجز الحكومات المُلزّمة بتقديم جبر الضرر عن إيلاء البرامج المُتمحورة حول الضحايا، تصميمًا وتنفيذًا، الأولويّة القصوى. أما البرامج التي تُنفذ فقلما تُدرج ضمن عمليات التغيير الأوسع نطاقًا، ما يؤدي إلى استمرار الأسباب التهميش والعنف والإساءة الأساسية ويجعل تكرار الانتهاكات الخطيرة أكثر ترجيحًا. وفي حين أنّ السياسات الدولية تعترف بالدور الذي يمكن جبر الضرر والعدالة الانتقالية أن يؤديه في التنمية المستدامة، لم يُترجم ذلك بعد إلى دعم خارجي يفيد الجهات الفاعلة المحلية في الدفع قُدماً بخطّة جبر الضرر.

تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز خطّة جبر الضرر عملياً عبر النّظر في الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الجهات الفاعلة المحليّة لتسهيل عملية تفعيل تدابير جبر أضرار المجتمعات المتضرّرة والمهمّشة، وهي تُسلط الضوء على أوجه التآزر القائمة بين هذه الجهود والتنمية المستدامة. وبناءً على عمل كلّ من المركز الدولي للعدالة الانتقالية وشركائه في سياقات عدّة، توفر الدراسة أدلةً تجريبيةً قيّمة حول عمل الجهات الفاعلة المحليّة والتحديات التي تواجهها. ومن خلال النّظر إلى جهود المركز من منظور التنمية المستدامة، يمكننا استخلاص الروابط القائمة بين المستويين الجزئي والكلّي – أي بين احتياجات الضحايا الأفراد، ونشاط مجموعات الناجين والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، وسياسات وبرامج الحكومات المحليّة والوطنية، والمؤسسات والهيكلية التي تشكّل مجتمعةً أنظمة الحوكمة والتنمية.

وفي ضوء تلك الروابط، تتطرق نتائج الدراسة إلى النهج الفعّالة التي تكفل حصول الضحايا والمجتمعات على جبر الضرر والدّعم، من خلال العمل الجماعيّ، والتواصل مع الحكومة، والمبادرات الشعبية؛ وإدراج احتياجات الضحايا وأولوياتهم في صلب سياسات التنمية ونماذجها؛ وإدراج عناصر جبر الضرر في تدابير المحاسبة الجنائية والإصلاح التكميلية والتشاركية، وذلك بغية معالجة الفساد والتهميش والمساهمة في إحقاق العدالة وتحقيق المساواة بين الجنسين. ونأمل أن تفيّد هذه النتائج المُقارنة الجهات الفاعلة المحليّة والداعمين الخارجيين الذين يعملون في مختلف السياقات لبناء مجتمعات أكثر عدلاً واشتمالاً.

